تقرير
اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصري

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة السادسة والأربعون

الملحق رقم ٢٢ (A/46/22)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٩٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة الى إحدى وثائق الأمم المتحدة .

وقد قدم هذا التقرير أيضا الى مجلس الأمن تحت الرمز S/23224 .

ISSN 0255-1896

[الاصل : بالانكليزية]
[٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢]

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
كتاب الإحالة		و

الجزء الأول

التقرير السنوي للجنة الخاصة	١ -٢٠١	١
أولا - مقدمة	١ -٢	٢
ثانيا - العملية السياسية في جنوب افريقيا	٣ -٧٧	٢
ألف - الحالة السياسية العامة	٣ -١٢	٢
باء - مناخ المفاوضات	١٣ -٢٨	٧
١ - أثر العنف : التدابير الرامية الى معالجته	١٣ -٢١	٧
٢ - السجناء والمنفيون السياسيون	٢٢ -٢٥	١٠
٣ - عقبات أخرى	٢٦ -٢٨	١١
جيم - الهياكل المؤسسية للفصل العنصري	٢٩ -٤٨	١٣
١ - إلغاء قوانين الفصل العنصري الرئيسية ..	٢٩ -٣٤	١٣
٢ - اللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية	٣٥ -٤٨	١٤
دال - التطورات في العملية المفضية إلى المفاوضات	٤٩ -٥٦	١٩
هاء - الحالة الاقتصادية	٥٧ -٧٧	٢٢
١ - عرض عام	٥٧ -٦٢	٢٢
٢ - الاداء الاقتصادي	٦٣ -٧٧	٢٤

المحتويات (تابع)

	الفقرات
ثالثا - العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا	٧٨-١١٦
ألف - الروابط التجارية والنقل	٧٨-٨٦
باء - القروض والائتمانات	٨٧-٩٠
جيم - الاستثمار الاجنبي	٩١-٩٢
دال - العلاقات العسكرية	٩٣-١١٠
هاء - الحالة في منطقة الجنوب الافريقي	١١١-١١٦
رابعا - الضغط الدولي والمساعدة الدولية	١١٧-١٦٢
ألف - لمحة عامة	١١٧-١١٩
باء - اجراءات الامم المتحدة	١٢٠-١٢٧
جيم - المنظمات الحكومية الدولية	١٢٨-١٣٦
دال - الحكومات	١٣٧
هاء - المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاخرى	١٣٨-١٤٤
واو - الروابط الثقافية	١٤٥-١٥١
زاي - الروابط الرياضية	١٥٢-١٦٢
خامسا - استعراض أعمال اللجنة الخاصة	١٦٣-١٨٧
ألف - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن البند المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا"	١٦٤
باء - أنشطة اللجنة الخاصة	١٦٥-١٨٧
١ - الاعمال المتصلة بالتطورات السياسية في جنوب افريقيا	١٦٦-١٧٣
٢ - الاعمال المتصلة بالضغط المطلوب ممارسته على جنوب افريقيا	١٧٤-١٨٤
٣ - الاعمال المتصلة بتقديم المساعدة للقوى الديمقراطية في جنوب افريقيا	١٨٥
٤ - التعاون مع هيئات الامم المتحدة وغيرها من المنظمات	١٨٦-١٨٧

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
سادسا - الاستنتاجات والتوصيات	١٨٨-٢٠١	٦٩

الجزء الثاني

تقرير عن آخر التطورات حول العلاقات بين جنوب افريقيا واسرائيل	٢٠٢-٢١٩	٧٧
أولا - مقدمة	٢٠٢-٢٠٣	٧٨
ثانيا - التعاون العسكري والنووي	٢٠٤-٢١١	٧٨
ثالثا - جوانب التعاون الاخرى	٢١٢-٢١٦	٨١
رابعا - الاستنتاجات والتوصيات	٢١٧-٢١٩	٨٢

المرفقات

الاول - تكوين اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وهيئاتها الفرعية ، والفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ، ولجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية		١٠٠
الثاني - البيانات الصادرة عن اللجنة الخاصة حسب ترتيبها الزمني		١٠٣
الثالث - قائمة الوثائق		١٠٧

كتاب الإحالة

١٨ تشرين الثاني/نوفمبر

سيدي :

أتشرف بأن أحيل اليكم طي هذا تقريري اللجنة الخاصة لمناهضة الفص
العنصري - التقرير السنوي والتقرير المتعلق بآخر التطورات المتصلة بالعلاقات بي
اسرائيل وجنوب افريقيا ، اللذين اعتمدتهما اللجنة الخاصة بالإجماع في ١٨ تشري
الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . ويقدم هذان التقريران الى الجمعية العامة ومجلس الامن وفق
للاحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٦٧١ (د - ٢٥) المؤرخ ٨ كانـ
الاول/ديسمبر ١٩٧٠ وقراراتها ١٦٧/٤٥ ألف الى حاء المؤرخة ١٩ كانون الاول/ديسمب
١٩٩٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

(توقيع) ابراهيم غمبري
رئيس اللجنة الخاصة لمنـ
الفصل العنصري

سعادة السيد خافيير بيريز دى كوييار
الامين العام للامم المتحدة
نيويورك

الجزء الاول

التقرير السنوي للجنة الخاصة

أولا - مقدمة

١ - يستعرض هذا التقرير الذي تقدمه اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصـ
العملية السياسية والاحوال الاقتصادية في جنوب افريقيا ، والعلاقات الخارجية لجـ
افريقيا ، واستجابة المجتمع الدولي للتطورات الجارية في ذلك البلد ، وكذلك أ
اللجنة الخاصة في هذا الصدد . وهذا التقرير ، الذي يغطي الفترة الممتدة
أيار/مايو الى تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، هو تتمة للتقرير المؤقت للجنة الخـ
لمناهضة الفصل العنصري (A/AC.115/L.675) ، الذي شمل الفترة من منتصف تشر
الأول/اكتوبر ١٩٩٠ الى أيار/مايو ١٩٩١ . وقد استعرض ذلك التقرير بشكل خاص م
امتثال جنوب افريقيا للاحكام الواردة في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائ
المدمرة في الجنوب الافريقي (مرفق القرار دإ - ١/١٦ المؤرخ في ١٤ كانـــون
ديسمبر ١٩٨٩) ، الذي أصبح المقياس المقبول على نطاق واسع لتقييم عملية التغيير
جنوب افريقيا .

٢ - وشجع الإعلان جميع الاطراف المعنية على التماس حل للنزاع السياسي في البلـ
طريق المفاوضات ؛ كما اقترح سلسلة من المبادئ الاساسية التي يتعين تكريسها في
دستوري جديد ، واقترح الخطوات الضرورية لتهيئة مناخ مناسب للمفاوضات[١] . واف
الإعلان كذلك مبادئ توجيهية لعملية المفاوضات ، تشمل الترتيبات الانتقالية والالـ
اللازمة لوضع دستور جديد . كما أنه وضع برنامج عمل يقضي بالاّ يخفف المجتمع الدو
من شدة تدابيره المناهضة لنظام الحكم في جنوب افريقيا "الى أن يظهر دليل واضح
حدوث تغييـــرات عميقـــة لا رجعـــة فيهـــا ، مـــع أخذ أهداف هذا الإعلان في الاعتبـ
(الفقرة ٩ (د)) ، وسمح بعودة جنوب افريقيا الى حظيرة الامم المتحدة لدى اعتما
دستور جديد . وأكدت القرارات اللاحقة التي اعتمدتها الجمعية العامة بتوافـــق
أحكام هذا الإعلان[٢] .

ثانيا - العملية السياسية في جنوب افريقيا

ألف - الحالة السياسية العامة

٣ - تحقق في جنوب افريقيا في الاشهر الخمسة الفائتة ، تقدم عام في إنهاء ال
العنصري والعمل على اجراء مفاوضات بشأن وضع دستور جديد . وكان الغاء قوانين ا
العنصري الرئيسية أبرز هذه التطورات وإن كان ما جرى حتى الآن لوضعها موضع التنـ
العملي لا يذكر . ولا تزال إحدى العقبات الرئيسية أمام ممارسة النشاط السياسي ا

تتمثل في العنف المستمر الذي أمسى عاملا مزعزعا للعملية الحالية ويمكن أن يؤثر على مستقبل جنوب افريقيا ديمقراطية . ويعرقل هذا العنف أنشطة المنظمات السياسية المناهضة للفصل العنصري ، وبخاصة جهودها في التشاور مع أعضائها حول المستقبل الدستوري للبلد . وفي هذا الصدد ، أدى اعتماد سلطات جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي وحزب الحرية انكاثا ، ضمن آخرين ، لاتفاق السلام الوطني في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الى انعاش الآمال في السلم والمصالحة . ولمّا كان تنفيذ الاتفاق يتعين أن يقوم على توافق الآراء ، فإن الكثيرين يعتبرون أنه قد يكون مقدمة لإطار تفاوضي . بل إن مجلس كنائس جنوب افريقيا رأى "أن نجاح هذه العملية سيفتح الطريق أمام المفاوضات الدستورية الفعلية" . (A/45/1052 ، الفقرة ١١٠) .

٤ - وقد أُحرز تقدم نحو اقامة وحدة بين القوى الديمقراطية العريضة المناهضة لبريتوريا في أعقاب المؤتمر الذي ضم الجبهة الوطنية/الجبهة المتحدة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . ففي هذا المؤتمر ، توصل المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا والمنظمات السياسية والعمالية وغيرها من المنظمات الى اتفاق هام حول نهج مشترك لتناول العملية الدستورية . والمتصوّر أن يعقد قبل انتهاء عام ١٩٩١ اجتماع "يضم كافة الأطراف المعنية لبدء المفاوضات بشأن المسائل الدستورية والترتيبات الانتقالية" . ولقد قامت السلطات ، والحزب الوطني ، والمؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا والاحزاب الاخرى المعنية ، هؤلاء جميعا قاموا بإعداد مقترحات بشأن النظام الدستوري المقبل لجنوب افريقيا . ويبدو أن الاتفاق بينهم يتزايد حول عدد من المبادئ الأساسية التي يتعين تكريسها في دستور جديد ، وإن كان يبدو أن مقترحات الحزب الوطني تقصد الى ابقاء صلاحيات النقض في أيدي القلة البيضاء .

٥ - وقد عملت عدة عوامل هامة على عرقلة السير نحو المفاوضات . وكانت في مقدمة هذه العوامل عدم حيدة النظام على نحو ما كشفت عنه الاعترافات بأنه تم استخدام الأموال العامة سرا لدعم أنشطة المنظمات السياسية ، وخاصة حزب انكاثا للحرية ، ونقابة العمال المتحدين في جنوب افريقيا المرتبطة بحزب الحرية انكاثا . فقد أسهمت هذه المعلومات في الارتياب في مبادرات نظام الحكم وعززت دعوة المنظمات السياسية وغيرها من المنظمات الى إنشاء حكومة مؤقتة/سلطة انتقالية تشرف على عملية الانتقال الى نظام دستوري جديد في جنوب افريقيا . واكتسبت مناقشة هذه المسألة الحاحية أكبر بالنظر الى محاولات النظام البدء في عملية إعادة تشكيل الاقتصاد بشكل انفرادي دون اجراء المشاورات اللازمة مع الأطراف التي يرجح أن تتأثر من قرار كهذا . وكان اعتراض القوى الديمقراطية على بعض سياسات إعادة تشكيل الاقتصاد ، كقيام الدولة بفرض ضريبة

القيمة المضافة ، هو أن أي تغيير أساسي في البنية الاقتصادية والسياسية للبلد ، ف
هذه الآونة ، ينبغي أن يكون نتيجة للمفاوضات ، ومن هنا فإن أي تغيير يأخذ به ط
واحد ، يُنظر اليه الآن على أنه محاولة من جانب النظام لإدامة الأمر الواقع في شك
معدّل . وفي هذا السياق ، فإن النجاح الساحق للاضراب العام الذي دام يومين ف
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، الذي نظمته النقابات الديمقراطية ، والمنظم
السياسية وغيرها من المنظمات ، والذي اشترك فيه أكثر من ٣,٥ مليون شخص من جمي
أنحاء البلد ، قد دل على التأييد الواسع للمطالبة بأن يتفاوض النظام بحسن نية ف
موضوع المستقبل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في جنوب افريقيا .

٦ - وما تزال هناك مسائل معلقة بحاجة الى التصدي لها سريعا ، فمثلا ، هن
الحاجة الى أن تتقيد السلطات بأحكام اعلان الامم المتحدة وبالاتفاقات التي تم التوص
اليها مع المؤتمر الوطني الافريقي في أيار/مايو ١٩٩٠ (مذكرة غروت شور) وآب/أغسط
١٩٩٠ (مذكرة بريتوريا) ، وحتى هذا التاريخ ، لا يزال كثيرون من السجناء السياسيي
في السجون ، وبخاصة في بعض "البانتوستانات المستقلة" . وفي هذا الصدد لجأ السجن
السياسيون الى الاضراب عن الطعام للمطالبة بالافراج الفوري عنهم وتدهورت صحة كثيرين
منهم . ومنذ عهد قريب جدا ، توفي أحد السجناء السياسيين بالسجن المركزي ف
البانتوستان المستقل في بوفوثاتسوانا في ظروف تتطلب اجراء تحقيق قضائي مستقل
وكان من التطورات المزعجة الافراج عن كثير من السجناء السياسيين في اطار اطلاق س
الالاف من السجناء المحكوم عليهم في الجرائم الشائعة . وقد انتقدت منظمات حق
الإنسان داخل جنوب افريقيا وخارجها قرار النظام هذا الذي رأت أنه يمثل سابق
خطيرة . وبينوا أنه ما دامت السلطات مستمرة في تقويض الاتفاقات التي تم التوص
اليها مع المؤتمر الوطني الافريقي بشأن الافراج عن السجناء السياسيين ، فإن جماع
اليمين المتطرف ستستمر في ادعائها بالصفة السياسية لأعضائها الذين يقومون بأعم
عنف ضد القوى الديمقراطية ، وعلاوة على ذلك من الممكن أن يؤدي الافراج عن المجرمي
العاديين الى ازدياد ثقافة العنف السائدة في البلد سوءا على سوء . لذا ، يبدو م
الحتمي أن تكف السلطات عن تكتيكات المماطلة التي تتبعها وتنفذ الاتفاقات المتعلق
بالافراج عن السجناء السياسيين تنفيذا كاملا .

٧ - وفي هذا الصدد ، فإن التقرير المرحلي الثاني للأمين العام عن تنفيذ الإع
(A/45/1052) ، يشير الى عدم وجود توافق في الرأي ، في الوقت الحاضر ، حول ما
كان السجناء السياسيون جميعا قد أُطلق سراحهم . فهو يذكر في الفقرة ٤١ أن :

"أحد أسباب هذه المشكلة قد يتمثل في انعدام الاتصال والوضوح فيم

يتعلق بالحالات الفردية . وقد اقتُرح الاتفاق على اجراء يبدأ بوضع قائمة بالمحتجزين السياسيين المزعومين وتدقيقها . ويمكن أن تحال الحالات التي يوجد خلاف بشأنها ، إن وجدت ، الى فريق من الخبراء المستقلين أو ربما أحد رجال القانون المستقلين لتقصي الحقيقة ، والتقدم بتوصيات . وقد يكون مثل هذا الاجراء مفيدا أيضا فيما يتعلق بالاحتجازات التي تتم بموجب التشريعات الأمنية والمحاكمات الجديدة التي يُدعَّى اجراؤها لمرتكبي الجرائم السياسية" .

ومن التطورات التي كانت موضع ترحيب في العملية الجارية مذكرة التفاهم التي تم التوصل اليها بين سلطات جنوب افريقيا ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن العودة الطوعية للاجئين والمنفيين الى وطنهم في جنوب افريقيا وإعادة دمجهم فيه .

٨ - ولا تزال العقبات أمام ممارسة النشاط السياسي الحر قائمة ، كما أن ثقافة العنف المتزايدة يمكن أن تكون لها آثار ضارة بالنسبة للعملية السياسية الحالية وكذلك بالنسبة لمستقبل جنوب افريقيا ديمقراطية . ويهدف العنف الآن الى تقويض استقرار القوى والأوساط الديمقراطية بشكل عام : ويشير هذا العنف ، مقترنا بالاختصاصات المتعلقة باستخدام الأموال العامة سرا ، قلقا بالغا بشأن قدرة النظام على التحكم في قوى الأمن ، ومما تجدر الاشارة اليه أن هناك تقارير لاتُحصى تشير الى تواطؤ عناصر من قوات الأمن واليمين المتطرف في تغذية هذا العنف المستمر . وفي هذا الصدد ، يمكن أن يساعد اتفاق السلام الوطني ، اذا نُفِّذ بشكل فعال ، في وضع نهاية للعنف ، حيث أنه ينص على مدونة لقواعد سلوك قوات الأمن والأحزاب والمنظمات السياسية على السواء ، ويتيح للآليات تنفيذ أحكام الاتفاق ، ويقترح تدابير محددة لتسهيل التعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المناطق التي خرَّبها العنف .

٩ - إن استمرار مظاهر اللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية العميقة الجذور يمكن أيضا أن تضر بالعملية الحالية الرامية الى المفاوضات . ورغم أن الغاء قوانين الفصل العنصري الرئيسية في حزيران/يونيه ١٩٩١ كان خطوة ايجابية ، فما زالت هناك تساؤلات بشأن التنفيذ الفعلي لإلغاء هذه القوانين ، مثل قوانين الأراضي . ولقد أظهر ما حدث مؤخرا من دمج مزيد من الأرض في بوفوثاتسوانا "البانتوستان المستقل" أنه على الرغم من حدوث بعض التغييرات ، فما زال تدعيم البانتوستانات مستمرا . إن الأرض قضية تمثل شاغلا كبيرا بالنسبة لغالبية سكان جنوب افريقيا الذين تعرضوا لنزع ملكية الأراضي على نطاق واسع . ومن هنا ، فإن أي تقويم لهذا الوضع لا بد وأن يستتبع

بالضرورة اجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية المعنية ووضع برنامج متكامل لاصلا
الأراضي ، بما في ذلك استعادة حقوق الأرض وإنشاء الآليات القانونية الضرورية للفصـ
في الدعاوى المتعارضة في ملكية الأراضي ووضع برنامج لتعويض الأشخاص الذين تعرضـو
للازالة الجبرية .

١٠ - وكما جاء ذكره في التقرير المؤقت للجنة الخاصة ، من الضروري وضع سياسـ
موحدة وشاملة للتعويضات الاقتصادية لمعالجة مظاهر عدم المساواة الاجتماعيـ
الاقتصادية الخطيرة بسرعة . ويتفق معظم الأحزاب والحركات السياسية وغيرها مـ
المنظمات المعنية على "أن مجرد الغاء قوانين الفصل العنصري الرئيسية لن يخفـ
كثيرا من المظالم التي أنزلها الفصل العنصري بالسكان السود" (انظـر A/45/1052
الفقرة ٨٧ و A/44/960 ، الفقرة ١٥) . وفي هذا الصدد ، أكدت غرفة الأعمال في جنـو
افريقيا "أن الفقر يعرقل تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا . لذلك ، يلزم بـذ
جهود متضافرة للقضاء على أكثر المظاهر فُحشا فيما يتعلق بعدم تكافؤ الفـر
وبالمعاملة" (A/45/1052 ، الفقرة ٨٩) .

١١ - وعلى الصعيد الدولي ، انحرف المجتمع الدولي بطرق كثيرة عن توافـق الآرا
الذي جسَّده الإعلان والقرارات اللاحقة . فقد رأت بعض الدول الأعضاء أن من المهم رفـ
بعض الضغوط عن جنوب افريقيا لتعزيز عملية المفاوضات والتعجيل باعتماد دستـو
جديد . وفي هذا الصدد ، رسم الكمنولث المسار الذي يتعين اتباعه فيما يتعلق بضرور
ابقاء بعض الضغوط ، مع القيام ، في الوقت نفسه ، بتعزيز المساعدة المقدمة للقـو
الديمقراطية وغيرها من القوى في جنوب افريقيا . وبالمثل ، فقد اعتمد الاتحـا
الأوروبي سياسات محددة ، وكذلك فعلت بعض الدول الأعضاء . وقد ظهر توافق في الـرأي
داخل جنوب افريقيا وخارجها ، بشأن الحاجة الى ربط رفع الجزاءات باحراز تقدم محسو
تجاه المفاوضات واعتماد دستور ديمقراطي في جنوب افريقيا .

١٢ - ويتوقع أن تبدأ قريبا المفاوضات الموضوعية المتعلقة بالدستور الجديد . ومـ
المسائل التي يتعين الاتفاق عليها الآلية اللازمة لصياغة دستور جديد والترتيبـا
اللازمة للتحول الى نظام ديمقراطي جديد . ويبدو أن هناك وعيا متزايدا بين جميـ
الأطراف المعنية بأن المفاوضات تشكل الخيار الواقعي الوحيد لإنهاء الفصل العنصري فـ
جنوب افريقيا . وفي هذا السياق ، فإن اتفاق السلم الوطني ، والنهج المشترك فـ
معالجة العملية الدستورية ، ووجود عدد من الاتفاقات الأولية بين السلطات ، والنقابا
المهنية والعمالية حول قضايا العمل البالغة الأهمية ، هذه كلها تعد من المبـادرا
التي يمكن ، رغم الصعوبات الحالية ، أن تكون بمثابة تدابير بناء الثقة اللازمـ

لإشاعة مناخ من السلم والمصالحة يمكن في اطاره اجراء مفاوضات موضوعية حول مستقبل جنوب افريقيا ديمقراطية .

باء - مناخ المفاوضات

١ - أثر العنف : التدابير الرامية الى معالجته

١٣ - وصف الأمين العام ، في تقريره المرحلي الثاني عن تنفيذ الإعلان (A/45/1052) ، موجة العنف التي اجتاحت هذا البلد بأنها "اختبار قاس للثقة" و "عقبة كؤود" أمام الحوار السياسي الناشئ . فقد قُتل ما لا يقل عن ٥ ٠٠٠ شخص ، كلهم تقريبا من السود ، منذ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، من بينهم ٣ ٠٠٠ شخص قتلوا في الفترة بين تموز/يوليه ١٩٩٠ وحزيران/يونيه ١٩٩١[٣] . ويقدر عدد المشردين ، نتيجة هذا العنف ، بنحو ٤٥ ٠٠٠ شخص[٤] . وبذلك وصل عدد ضحايا العنف السياسي الى مستوى مزعج مما اضطر الأحزاب السياسية الرئيسية المعنية الى التفاوض واعتماد اتفاق سلام وطني ، وسط ادعاءات متجددة بأن العنف مدبر ويستهدف العناصر الناشطة سياسيا .

١٤ - وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى نهاية آب/أغسطس ١٩٩١ ، قُتل نحو ٨١ شخصا وأصيب ٤٩١ آخرين نتيجة الأعمال التي ارتكبتها قوات الأمن[٥] ، ومما يثير القلق البالغ ، استمرار رفض النظام السماح باجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة في المزاعم المتعلقة بتورط الشرطة وأفراد آخرين من قوات الأمن في قتل العناصر الناشطة سياسيا أو في تعذيب المحتجزين السياسيين . ومع ذلك ، فإن التحقيقات التي أجرتها "فرقة العمل الخاصة" برئاسة الميجور جنرال روني فان دير ويشوزين ، والتي أنشئت للتحقيق في التصرفات غير القانونية للشرطة ، قد أسفرت ، في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، عن ايقاف ٣٤ شرطيا من بينهم ٧ اتهموا بارتكاب أعمال القتل أو الاعتداء فيما يتعلق بالهجوم الذي وقع في عام ١٩٨٨ على بلدة يقطنها السود[٦] . وقد أنشئت في تموز/يوليه ١٩٩١ لجنة للتحقيق فيما يتعلق بمنع العنف العام والارهاب . غير أنه ما زال يتعين التحقيق في معظم الشكاوى المتعلقة بالاجراءات غير القانونية التي تتخذها الشرطة أو التهاون في القيام بالواجب . ووفقا لمنظمة العفو الدولية :

> "فإن عدد هذه الشكاوى ومضمونها واتساقها يوحي الى حد كبير بانهيار العلاقة بين الشرطة وعدد كبير من سكان المناطق السوداء والمخيمات المقامة على أراض بوضع اليد . وتشير هذه الأحداث في أسوأ الحالات الى وجود تحيز سياسي متعمد وانتهاكات خطيرة للقانون الجنائي من جانب الشرطة"[٧] .

١٥ - وكُشف النقاب في تموز/يوليه ١٩٩١ عن استخدام النظام الاموال العامة بصورة سرية لدعم أنشطة أحزاب سياسية مختلفة ومنظمات أخرى ، مما يدعم بصورة قوية الشكوك القائمة منذ زمن طويل بوجود مثل هذا التحيز السياسي . واعترف النظام بدفع نحو ٣٥٠ ٠٠٠ راند الى حزب الحرية "انكاثا" لتمويل تنظيم مسيرتين سياسيتين ، وبتوجيه ١,٥ مليون راند الى اتحاد نقابات العمال بجنوب افريقيا الموالي لهذا الحزب(٨) . ودعت لجنة العمل الوطني التابعة للمؤتمر الوطني الافريقي ، من بين جملة أمور أخرى ، الى طرد وزيري القانون والنظام والدفاع والى حل جميع القوات الخاصة بمكافحة العصيان(٩) . ولم يفلح خفض مرتبة الوزيرين وإعلان الرئيس فريدرك ويليام دي كليرك الغاء جميع المشاريع الخاصة التي يمكن النظر اليها بأنها تشكل دعما للاحزاب السياسية ، في التخفيف من جو عدم الثقة العام في قدرة السلطات على ضمان قيام قوات الأمن بتنفيذ واجباتها بصورة غير منحازة(١٠) .

١٦ - ولو أن الشرطة قد اتخذت اجراءات فعالة وغير متحيزة لكان من الممكن كبح جماح العنف الذي استمر في اقليم ناتال وفي مدن اقليم ترانسفال . فقد سجلت لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ٦٤٠ ٢ حالة وفاة في حوادث متصلة بالقصاص ، وذلك في الفترة بين تموز/يوليه ١٩٩٠ وحزيران/يونيه ١٩٩١ . وقُتل ٢٥١ شخصا آخرين خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩١ ، وهي الفترة التي انتشرت فيها هذه الحوادث لتشمل منطقة الكاب الغربية والمدن الريفية الصغيرة في ترانسفال(١١) . ووفقا لما ذكرته لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، فإن هذا العنف البالغ "أشاع الارهاب والفوضى في المجتمع المحلي" و "أخل بالحياة العادية وبالنظام" .

١٧ - وفي محاولة لإنهاء العنف السياسي ، وتحت رعاية المنظمات الدينية ومؤسسات الأعمال ، وقّع نحو ٣٣ حزبا ومنظمة سياسية ، بما فيها سلطات جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي وحزب انكاثا للحرية ، على اتفاق سلام وطني في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ في جوهانسبرغ(١٢) . وينص الاتفاق على مدونة سلوك لقوات الامن ، ومدونة سلوك للاحزاب السياسية والمنظمات ، وآليات لإنفاذ هذه الاحكام ، وتدابير لإعمار المجتمعات المحلية وتنميتها . وأنشئت أيضا لجنة وطنية للسلم لمراقبة تنفيذ الاتفاق الذي يتسم بأهمية مضاعفة : فهو أول اتفاق متعدد الاطراف بشأن العنف ؛ كما يمثل محاولة ، لم يسبق لها مثيل ، لممارسة رقابة متعددة الاطراف على شرطة جنوب افريقيا وقوات الدفاع من خلال مدونات السلوك ؛ كما أنه فرض التزامات أدبية فعالة على الموقعين ؛ وفوق كل شيء ، ينظر اليه كثير من المراقبين على أنه اختبار عام للمحادثات المقبلة بين جميع الاطراف .

١٨ - ويرى السيد كلارنس ماكويتو ، رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا أن كثيرا من أعمال العنف التي تجرى في البلدات لا يقوم به اناس عاديون ، وإنما سفاحون محترفون ، وذكر أن هذا النقص الخطير في الاتفاق هو الذي منع حزبه من التوقيع عليه ، واقترح بدلا من ذلك أن يشارك المجتمع الدولي في التحقيق في الحالة في البلدات ورصدها للتحقق من مسؤولية العنف . وقد نقلت وجهة النظر هذه الى الكمنولث والمجتمع الأوروبي والامم المتحدة .

١٩ - وكان أثر هذا الاتفاق على أرض الواقع ملحوظا بصورة مباشرة ، حيث سُجلت ٣٧ حالة وفاة في الاسبوعين اللذين أعقبا توقيع هذا الاتفاق مقابل ١٢٦ شخصا قتلوا خلال الاسبوعين السابقين[١٣] . ومع ذلك ، استؤنفت الهجمات منذ ذلك الحين ، وقُتل أكثر من ٣٠٠ شخص في الفترة بين ١٤ أيلول/سبتمبر ونهاية تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١[١٤] . وقد يكون من العسير تقييم الاثر الحقيقي للاتفاق الى أن يتم وضع الهياكل اللازمة لتنفيذه .

٢٠ - ولم يحدث أي انخفاض ملحوظ في أنشطة فرق عمليات الاغتيال . فاغتيال السيد سام انتولي ، الامين العام للرابطات المدنية في ترانسفال الجنوبية ، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، ومقتل ٧ من أنصار المؤتمر الوطني الافريقي ، الذين أُطلق عليهم النار من مسافة قريبة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، يبرزان نمطا مزعجا للهجمات المخططة على العناصر الناشطة في المؤتمر الوطني الافريقي ومؤيديهم . ويذكر مجلس نقابات العمال في جنوب افريقيا أن أعضاءه كانوا ضحايا "لموجة من الهجمات" و "سيطرة الارهاب" في راند الشرقية وفي ناتال الشمالية[١٥] . ووفقا للجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، قُتل ٣٤ شخصا خلال الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٠ الى حزيران/يونيه ١٩٩١ على أيدي فرق الاغتيالات[١٦] . ويشير تصاعد العنف المفاجئ في الأيام السابقة على توقيع الاتفاق ، الى وجود "قوة ثالثة" أو "يد خفية" وراء بعض الاعمال البالغة العنف[١٧] . وأعرب المراقبون عن قلقهم ازاء القدرة الواضحة لهذه "القوة الثالثة" على "فتح العنف واغلاقه كصنبور" . أما الادعاءات التي ذكرها عضو سابق في فرقة الاستطلاع الخامسة ، هو السيد فيلكس اندميين ، من أن أعضاء وحدته نفذوا هجوما على ركاب القطار المتجه الى سويتو في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، فإنها جددت المخاوف بما يمكن أن يكون لفرق الاغتيالات من أثر ضار على الحياة السياسية في جنوب افريقيا في الحاضر وربما في المستقبل[١٨] .

٢١ - وعلى الرغم من استمرار تناقص تواتر الهجمات التي تقوم بها الجماعات اليمينية المتطرفة[١٩] ، فإن مجلس التحقيق المستقل في أحداث القمع غير الرسمي قد

وصف الموقف المتشدد الذي اتخذه حزب المحافظين خلال الأشهر القليلة الماضية بأنه "تطور مزعج للغاية" ، وربما جاء ذلك في أعقاب حادث وقع في مدينة فنترز دورب في ٩ آب/أغسطس ١٩٩١ . فقد قُتل ثلاثة من مؤيدي اليمين المتطرف في اشتباكات بين الشرطة ومؤيدي حركة المقاومة الافريكانية وذلك خلال مسيرة احتجاج على زيارة الرئيس دي كليرك للمدينة(٣٠) . وبالتالي ، حذر السيد سيهيل باينار ، أحد زعماء حزب المحافظين من أنه "اذا كانت الحكومة هي حكومة يسيرها المؤتمر الوطني الافريقي ، فإن المستقبل سيكون عنيفا" ، و "سيصبح احتمال قيام حرب عصابات أمرا حقيقيا"(٣١) . ومن الملاحظ أيضا أن حزب المحافظين لم يشترك في المفاوضات التي أدت الى توقيع اتفاق السلام الوطني .

٢ - السجناء والمنفيون السياسيون

٣٢ - يعتبر الافراج عن جميع السجناء السياسيين أحد الشروط الرئيسية المنصوص عليها في الاعلان لتهيئة مناخ يفضي الى المفاوضات . وعلى مدى العام الماضي ، اتخذت السلطات خطوات لإطلاق فئات معينة من السجناء السياسيين . ووفقا للجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، تم الافراج عن أكثر من ١ ٠٠٠ من هؤلاء السجناء ، منهم ٨٢٥ أُفرج عنهم في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٩١(٣١) . ووفقا لما ذكرته السلطات ، تم الافراج في نهاية آب/أغسطس ١٩٩١ ، عن عدد من السجناء الذين ادعوا أن لهم مركزا سياسيا بلغ مجموعهم ١٤٥ ١ سجينا(٣٢) . ومع ذلك ، تذكر لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا أيضا أنه ما زال هناك أكثر من ٨٠٠ سجين سياسي في سجون جنوب افريقيا(٣٣) . وقد حدث تأخير متكرر وشارت خلافات حول تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها بين السلطات والمؤتمر الوطني الافريقي في هذا الصدد ، مما دفع المحامين في لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا الى القول بأن "هذه المسألة (الافراج عن السجناء السياسيين) ليست دون حل حتى الآن فحسب بل إنها قضية متفجرة للغاية"(٣٤) .

٣٣ - ومن بين جوانب الخلاف على الطريقة التي انتهجتها السلطات لمعالجة مسألة الافراج عن السجناء السياسيين ، إنشاء "لجان العفو" التي يحول تشكيلها وسلطاتها ووظائفها دون أن تصبح الهيئات الاستشارية المنصوص عليها في محضر اجتماع بريتوريا(٣٥) . وعلاوة على ذلك ، يرى كثير من المراقبين المهتمين بحقوق الإنسان أن استبعاد السجناء السياسيين الذين أدينوا بارتكاب جرائم عنف ، من عملية الافراج ، يعد انتهاكا للاتفاقات السابقة . وبالتالي ، لما كان القرار النهائي بمنح مركز السجين السياسي لا يزال في يد النظام ، فإنه ما زالت هناك حاجة الى إنشاء آليات

مناسبة لمعالجة الحالات المتنازع عليها . وقد وُجّهت الانتقادات الى النظام للقرار الذي اتخذته في تموز/يوليه ١٩٩١ ، بمنح جميع المذنبين من الدرجة الاولى إعفاء من ثلث المدة المحكوم بها عليهم ، مما سيؤدي الى الافراج عن أكثر من ٥٠ ٠٠٠ سجين معظمهم سجناء أدينوا في جرائم عادية(٣٥) . وعلاوة على ذلك ، ترى لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا أن النظام "لا يمكن أن يتجنب المسؤولية النهائية" عن مصير السجناء السياسيين المحتجزين في "البانتوستان المستقل" في بوفوشاتسوانا . ووفقا لما ورد في تقرير محفل مافي كنج المناهض للقمع ، كان ما يزال هناك ١٢٨ سجينا سياسيا في هذا البانتوستان حتى تاريخ ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، من بينهم ٢٤ سجينا اضربوا عن الطعام قبل عدة أسابيع(٣٦) .

٢٤ - وقد حذر المحامون المدافعون عن حقوق الإنسان بأن "عواقب الجمود الحالي" بشأن مسألة السجناء السياسيين يمكن أن تكون "كثيرة ومخيفة"(٣٧) . ويعتقدون بوجه خاص أنه يمكن للمتطرفين في الجناح اليميني اغتنام فرصة المناقشة المستمرة لارتكاب مزيد من أعمال الارهاب على أمل أنه "حتى في حالة القبض عليها ، فإنهم سيستفيدون على الفور من العفو العام" . وهم يرون كذلك أن هذا الجمود يمكن أن يؤدي الى أن تسود "ثقافة العنف" مع ما يترتب عليها من آثار وخيمة على مستقبل حقوق الإنسان في هذا البلد .

٢٥ - ولم يتحقق تقدم كبير بشأن عودة المنفيين السياسيين الى جنوب افريقيا ، حتى آب/أغسطس ١٩٩١ ؛ وفي هذا التاريخ ، عاد أقل من ألفين من مجموع المنفيين الذين يقدر عددهم بنحو ٤٠ ٠٠٠(٣٨) . ومع ذلك ، فإنه مع توقيع سلطات جنوب افريقيا ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، على مذكرة تفاهم بشأن العودة الطوعية للاجئين والمنفيين ، وإعادة ادماج العائدين من مواطني جنوب افريقيا ، من المحتمل أن تكتسب هذه العملية قوة دفع في الاشهر القليلة المقبلة . وسيُعهد الى مكتب المفوض السامي بمهمة تنظيم عملية العودة وفتح مكتب للقائم بأعمال البعثة في جنوب افريقيا لهذا الغرض ، وستتاح له فرص الوصول بحرية ، ودون أية عراقيل ، الى العائدين في جنوب افريقيا . وعلى الرغم من أن السلطات تحتفظ بالمسؤولية النهائية والسلطة في البت في منح العفو العام الى المنفيين ، فإنها قد تعهدت بأن تراعي توصيات الهيئات الاستشارية القائمة التي يمكن لمكتب المفوض السامي أن يتحدث أمامها نيابة عن اللاجئين والمنفيين(٣٩) .

٣ - عقبات أخرى

٢٦ - على الرغم من بعض التعديلات التي أدخلت على قانون الامن ، احتفظت السلطات

وما تزال بجميع السلطات في احتجاز العناصر الناشطة سياسيا دون محاكمة . وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ ، سن برلمان جنوب افريقيا قانون الامن الداخلي والردع رقم ١٣٨ لعام ١٩٩١ ، وبالتالي ألغى المادتين ٣٨ و ٥٠ ألف من قانون الامن الداخلي لعام ١٩٨٢ ، اللتين كانتا تسمح بالاحتجاز "الوقائي" لمدد طويلة . ومع ذلك ، ظل الاحتجاز الوقائي القصير الاجل لمدة ١٤ يوما (بموجب المادة ٥٠) واحتجاز الشهود (بموجب المادة ٣١) دون تغيير . وعلاوة على ذلك ، تم تعديل المادة ٢٩ وحدها ، وما زال يُسمح بالاحتجاز الانفرادي للتحقيق لفترة ١٠ أيام ، على أن يتم التجديد بموجب قرار قضائي[٣٠] . وفيما يتعلق بمنظمة الوشاح الاسود في جنوب افريقيا ، فإن فترة الاحتجاز الاقصر أجلا المنصوص عليها في القانون الجديد ليست ضمانا لسلامة المحتجز ، حيث حدث ارتفاع كبير في نسبة الوفيات على مدى السنوات الماضية أثناء الاحتجاز في غضون الايام القليلة الاولى (انظر A/45/1052 ، الفقرة ٥٣) . ولذلك ، وصفت منظمة العفو الدولية هذه التعديلات بأنها "ما زالت أقل بكثير من المعايير الدولية ، وأنها تتيح ظروفا يمكن فيها وقوع التعذيب وحدوث حالات الاختفاء"[٣١] .

٣٧ - وظل قانون السلامة العامة الصادر عام ١٩٥٣ على حاله دون تعديل ، وهو يسمح بإعلان حالات الطوارئ ومناطق الاضطرابات . وفي نهاية تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، كانت هناك ٩ مناطق ما زالت تتضرر من تلك الاحكام وتخضع لحظر التجول . وفي ٢٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ ، فرضت حالة الطوارئ في "بانتوستان (سيسكي) المستقل"[٣٢] . ويسمح قانون السلامة العامة أيضا بالاعتقال دون محاكمة لمدة ٣٠ يوما . وقد تمّ إدخال عدد من التعديلات الاخرى على قانون الامن الداخلي من شأنها سحب سلطة الاعتقال المنزلي والنفي الداخلي ، وأزيلت بعض الجرائم التي تستوجب العقوبة (مثل ترويج الشيوعية) . على أنه ما زال كل من قانون الامن الداخلي وقانون السلامة العامة يسمحان بحظر الاجتماعات رسميا .

٣٨ - وظلت عمليات اعتقال الناشطين سياسيا والمحاكمات السياسية مستمرة . وسجلت لجنة حقوق الإنسان ما يربو على ٠٠٠ ٨ حالة اعتقال ، ما بين تموز/يوليه ١٩٩٠ وحزيران/يونيه ١٩٩١ ، حدثت ٥٠٠ ٢ حالة منها خلال شهر أيار/مايو ١٩٩١ ، وهو شهر تميّز بالمظاهرات الجماهيرية في شتى أنحاء البلد[٣٣] . وجرت نحو ٤٤٢ محاكمة سياسية لمتهمين بلغ عددهم ٤٨٩ ٢ شخصا فيما بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٩١ . وقد وردت في آخر تقرير لفريق الخبراء العامل المعني بجنوب افريقيا والتابع للجنة حقوق الإنسان إشارة إلى "بعض الاتجاهات التقدمية التي يمكن ملاحظتها في القرارات الاخيرة الصادرة عن محاكم جنوب افريقيا"[٣٤] . على أن ما حدث مؤخرا من إدانة العديد من قادة مؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا في ١٥ تشرين الاول/

أكتوبر ١٩٩١ بتهمتي "اختطاف ومهاجمة" أحد ضباط الأمن ، لا يعكس ، على ما يبدو ، تلك الاتجاهات . وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩١ ، كان عدد الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام (٣١) ٣١٢ سجينا ، من بينهم ١٧ شخصا اعتبرتهم لجنة حقوق الإنسان سجناء سياسيين .

جيم - الهياكل المؤسسية للفصل العنصري

١ - إلغاء قوانين الفصل العنصري الرئيسية

٢٩ - حدث تقدم هام عندما ألغيت من كتب القانون ، القوانين الرئيسية التي تضفي صبغة مؤسسية على الفصل العنصري . إلاّ أن عدة قوانين أخرى ما زالت باقية ، مثل تلك المتعلقة بالتعليم . ومما عزز مشاعر القلق من أن تظل أوجه اللامساواة والحرمان الناجمة عن تلك القوانين تَصِم مجتمع جنوب افريقيا ، لسنوات طويلة قادمة ، إحجام الحكومة عن اعتماد برنامج وطني شامل لمعالجة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية ، التي تؤثر على أغلب مواطني جنوب افريقيا .

٣٠ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ ، اعتمد برلمان جنوب افريقيا قانون إلغاء قانون تسجيل السكان ، رقم ١١٤ لسنة ١٩٩١ ، وهو ما كان إيذانا قانونيا بانتهاء تصنيف السكان في جنوب افريقيا على أساس عنصري . ولكن ، بالرغم من أن المواليد الذين يولدون بعد حزيران/يونيه ١٩٩١ ، لا يصنَّفون على أساس عنصري ، فإن القانون الجديد يسمح بالاحتفاظ بالتسجيل الحالي للسكان إلى أن يتم إلغاء قانون دستور جمهورية جنوب افريقيا الصادر عام ١٩٨٣ . وفي الوقت ذاته ما زالت بعض القضايا مثل المعاشات الاجتماعية والتعليم ، تُدار على أساس انها "شؤون خاصة" ، منها على سبيل المثال ، دفع معاشات متباينة لمختلف الفئات العنصرية : فيدفع ٣٢٥ راند في الشهر للمواطن الاسود ، و ٣٦٣ راند في الشهر للهجين و ٣٠٤ راندات للابيض (٣٥) .

٣١ - وأدى إلغاء قانون تدابير تقسيم الأراضي على أساس عنصري ، رقم ١٠٨ عام ١٩٩١ ، إلى إلغاء قانون مناطق الفئات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ ، وقانون أراضي السود رقم ٢٧ لسنة ١٩١٣ ، وقانون الأراضي والاتحاد الاحتكاري الإنمائي رقم ١٨ لسنة ١٩٣٦ ، وقانون تنمية مجتمعات السود رقم ٤ لسنة ١٩٨٤ . وغدا بوسع المواطنين السود في جنوب افريقيا الآن شراء أو شغل الممتلكات في أي مكان في البلد بصورة قانونية . على أن القانون الجديد لا يتوخى إعادة الممتلكات المنتزعة من المجتمعات المحلية إلى أصحابها وفقا لأحكام قانون مناطق الفئات ، أو قانون الأراضي ، لأن معظمهم يفتقرون إلى الوسائل المالية اللازمة لاستعادة ممتلكاتهم التي فقدوها أثناء عمليات طردهم بالقوة .

٣٢ - وقد أضيفت فيما بعد مادة إلى القانون الجديد تنص على إنشاء لجنة استشارية يستطيع ضحايا عمليات الطرد هذه أن يقدموا إليها طلبات للحصول على تعويض . ونظرا لأن ولاية اللجنة مقتصرة على إعادة تخصيص الأراضي التي ما زالت في حوزة الدولة ، ولأنها لا تتمتع إلا بسلطات استشارية ، فمن المرجح أن يؤدي القانون الجديد إلى ترسيخ الملكية الحالية للأراضي ، ونمط احتلالها . وعلاوة على ذلك ، فإن قانون البيئة السكنية الذي كان من المقرر في البدء سنّه بصورة منفصلة ، قد أدمج في قانون تدابير تقسيم الأراضي على أساس عنصري . وهكذا يمكن استخدام مادة بشأن (القواعد والمعايير في البيئات السكنية) تسمح لغالبية ملاك المباني السكنية بصياغة مشاريع لوائح محلية بشأن انتخاب لجان مناطق الجوار وبشأن اكتظاظ المباني واستخدامها وإصلاحها وصيانتها ، وذلك للإبقاء على المناطق منفصلة على أساس عنصري .

٣٣ - ويسمح قانون التدابير المؤقتة للحكم المحلي ، الذي اعتُمد أيضا خلال الدورة البرلمانية ذاتها ، للمجتمعات المحلية بالتفاوض بشأن أنماط الحكم المحلي المشترك الخاصة بها . وبينما يوفر القانون أساسا قانونيا للاتفاقات الطوعية التي تبرمها مختلف المجالس البلدية ، فإنه يفتقر إلى آليات التنفيذ ، التي من شأنها أن تمنع هيئات الحكم المحلي من الإبقاء على هياكلها العنصرية الخالصة الحالية .

٣٤ - وقد أشار الأمين العام في تقريره المرحلي الثاني إلى أنه "في الوقت الذي ألغيت فيه ، في شهر حزيران/يونيه الأخير ، أهم قوانين الفصل العنصري ، فإن كثيرا من المواقف والممارسات التي اقترنت بها ؛ فضلا ، في الواقع ، عن نتائج تلك القوانين ، ما زالت قائمة" (A/45/1052 ، الفقرة ٨) . ومن المرجح أنه ما لم تُسنّ تشريعات إضافية محددة أو تدابير أخرى تشجع الأفراد والمجتمعات المحلية على نبذ تلك المواقف والممارسات ، فستستمر تلك الفوارق الاجتماعية - الاقتصادية التي أوجدها النظام الراهن ، بعد إلغاء قوانين الفصل العنصري هذه .

٢ - اللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية

٣٥ - تبين تقديرات دخل الفرد في جنوب افريقيا لسنة ١٩٩١ ، ضخامة جوانب عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية القائمة : فيبلغ هذا الدخل ٦٠٠ ٣٠ راند للمواطن الأبيض ، و ١٠٠ ٨ راند للمواطن الآسيوي ، و ٩٠٠ ٥ راند للهجين و ٤٠٠ ٢ للأسود . ولا يعيش دون مستوى خط الفقر إلا ٢ في المائة من البيض مقابل ٥٣ في المائة من السود[٣٦] . وتشتد الحالة على وجه الخصوص في المناطق الريفية من "البانتوستانات" ، حيث يبلغ دخل ٨٥ في المائة من الأسر المعيشية للمواطنين السود وفقا لبعض المصادر ،

أقل من مستوى الكفاف الادنى[٣٧] . ويشير تقرير صدر في أوائل عام ١٩٩١ أيضا ، إلى أن ٣,٣ مليونا من مواطني جنوب افريقيا يعانون من سوء التغذية[٣٨] .

٣٦ - وقد دعا فريق خبراء الكمنولث في تقريره المعنون "تنمية الموارد البشرية في فترة ما بعد الفصل العنصري في جنوب افريقيا" ، إلى وضع "استراتيجية اقتصادية ترمي إلى معالجة آفة الفقر ، وإيجاد وظائف جديدة ، وتوفير الخدمات الاساسية في مجالات التعليم والصحة والإسكان والرفاه" . وفي تموز/يوليه ١٩٩١ أجرى قادة مجموعة السبعة ، تقييما مشابها ، وشددوا على "الحاجة الملحّة إلى إعادة تحقيق نمو الاقتصاد من أجل المساعدة على التقليل من أوجه اللامساواة في الثروة والفرص"[٣٦] . ودعا الامين العام في الفقرة ١٠ من تقريره المرحلي الثاني (A/45/1052) ، في هذا الصدد أيضا إلى تنفيذ "برنامج وطني إصلاحي شامل" . وفي الوقت الذي كرست فيه السلطات مؤخرا مزيدا من الاهتمام والموارد من أجل توفير الخدمات الاجتماعية الاساسية (خصص ٣٨,٣ في المائة من مجموع النفقات المدرجة في الميزانية للإنفاق على الشؤون الاجتماعية في ميزانية الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ ، وثلاثة بلايين راند للصندوق الاستئماني الانمائي المستقل من أجل برامج النهوض الاجتماعي) ، فهي لم تعتمد حتى الآن ، فيما يبدو ، نهجا عاما لمعالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية ، إنما تعمد ، بدلا من ذلك ، إلى معالجة أكثر الحاجات إلحاحا بالنسبة لأغلب سكان جنوب افريقيا بالتدريج ، حالة فحالة .

٣٧ - وفي هذا الصدد ، شن مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا مؤخرا حملة من أجل إنشاء محفل وطني للتفاوض بشأن الاقتصاد . ويهدف هذا المحفل الذي سيتناول جميع العوامل الاقتصادية الرئيسية إلى التوصل إلى إبرام اتفاقات ملزمة بشأن قضايا اقتصادية أوسع . وقد ازدادت الحملة زخما مع ازدياد التوتر بين نقابتي العمال الرئيسيتين وهما : مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني لنقابات العمال ، وبين السلطات ، مما أسفر عن انسحاب مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا من اللجنة الوطنية للقوى العاملة ، وعن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن اعتماد ضريبة القيمة المضافة . ويرى مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا أن النظام قد أحجم عن تنفيذ اتفاق يرمي إلى إعادة هيكلة اللجنة الوطنية للقوى العاملة من شكلها الحالي كهيئة استشارية ، إلى شكل محفل للتفاوض تُمثَّل فيه جميع الأطراف . ويعارض مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني لنقابات العمال كلاهما بقوة طرائق فرض ضريبة القيمة المضافة ، بحجة أنه ينبغي أن يكون معدل الضريبة على بعض البنود مثل المواد الغذائية الاساسية والخدمات الطبية صفراً وأنه كان ينبغي أن يجرى التفاوض بشأن برامج التخفيف من حدة الفقر "بصورة سليمة"[٣٩] . وأكد كل من مؤتمر نقابات

عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني لنقابات العمال على أن النظام يحاول الانفراد بإعادة تنظيم هيكل الاقتصاد دون إشراك بقية الأطراف ، وأنه نكص عن التزاماته السابقة تجاه نقابات العمال ، ولذلك دعت النقابتان إلى إعلان إضراب عام يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وقد نجح الإضراب نجاحا ساحقا . فقد اشترك فيه أكثر من ٣,٥ مليون شخصا ، وحقق تأييد ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ في المائة من السكان في شتى أنحاء البلد وأصاب الاقتصاد ، عمليا ، بالشلل .

٣٨ - وتأتي تلك التوترات بعد فترة تحقق خلالها تقدم كبير في مجال التشريع العمالي . فقد شهد مناخ العلاقات الصناعية بعض التحسن بعد سنّ قانون تعديل علاقات العمل في شباط/فبراير ١٩٩١ ، الذي أزال التعديلات التقييدية العديدة التي كانت قد أدخلت على قانون علاقات العمل في عام ١٩٨٨ ، وأدى في الوقت نفسه إلى ترسيخ حقوق العمال الأساسية . وأصدرت اللجنة الوطنية للقوى العاملة توصيات من أجل زيادة حماية حقوق عمال الزراعة والمنازل . على أن هذه التوصيات لم تؤد بعد إلى سنّ تشريعات محددة أو اتخاذ تدابير إدارية ، نظرا لأن التعديلات المُدخلة على قانون الشروط الأساسية للاستخدام وعلى قانون تأمين الاستخدام لن يتم تشريعها لهذا الغرض قبل عام ١٩٩٢ ، كما أن من غير المرجح تعديل قانون الأجور قبل عام ١٩٩٥ .

٣٩ - وهذه التوترات الأخيرة في العلاقات بين العمال والحكومة تدعو إلى الأسف الشديد نظرا لأن ارتفاع مستوى البطالة ونقص المهارات يستلزمان اتخاذ إجراء عاجل . وتتراوح تقديرات معدلات البطالة في الوقت الراهن بين ٢٥ إلى ٣١ في المائة من السكان الناشطين اقتصاديا(٤٠) . ووفقا للمصرف الانمائي للجنوب الافريقي ، فإنه لم يحصل على العمل ، في القطاع الرسمي ، بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ ، سوى ٨,٤ في المائة فقط من جميع الداخلين في سوق العمالة(٤١) . وقد وصف فريق خبراء الكمنولث سوق العمل هذه بأنها "متسمة بالاختلال لصالح المهن غير المنتجة مع الافتقار إلى العمالة الماهرة المدربة على نحو يتناسب مع اقتصاد قادر على النمو"(٤٢) . وتوضح بعض الأرقام تلك الاختلالات نذكر منها أن : ٩٦ في المائة من وظائف الإدارة العليا في مجال الإدارة العامة يشغلها البيض ؛ وليس هناك سوى ٢,٢ في المائة فقط من السود يعملون كمديرين في الشركات المائة الرئيسية في جنوب افريقيا ؛ كما أنه لا يوجد إلا خبير أسود واحد في شؤون التأمين في ذلك البلد(٤٠) .

٤٠ - ويرتبط نقص العمال السود المدربين ارتباطا وثيقا بنظام التعليم القائم على الفصل العنصري . وقد وجد مصرف التنمية في الجنوب الافريقي أن ما يقرب من ٣٠ في المائة من سكان جنوب افريقيا أميين تماما كما يحتمل أن يكون ٣٨ في

المائة آخرون أميين وظيفياً[٤١] . ومن السهل تفسير تلك الأرقام المرتفعة : ففي منتصف الثمانينات ، بلغ معدل الانقطاع عن الدراسة بين جميع التلاميذ السود بين السنة الأولى الابتدائية والسنة الأولى الثانوية ٥٠ في المائة في حين أن هذه النسبة كانت ١ في المائة بين التلاميذ البيض[٤٢] .

٤١ - وقد زادت السلطات من نفقات التعليم التي تمثل في الوقت الراهن ٣٢ في المائة من مجموع النفقات المدرجة في الميزانية (A/45/1052 ، الفقرة ٩٥) . على أن الحكومة ما زالت تنفق على تعليم كل طفل أبيض ما يقرب من خمسة أضعاف ما تنفقه على كل طفل أسود[٤٣] . وحتى الآن ، لم يسجل في زهاء ٢٥٠ مدرسة للبيض أنشئت على أساس طوعي إلا حوالي ٥٠٠٠ تلميذ أسود . وما زالت الفصول الدراسية في مدارس السود مكتظة إلى درجة كبيرة ، بحيث يبلغ عدد التلاميذ في بعضها ٩٠ تلميذا . وما زالت النسبة الإجمالية للمعلمين إلى التلاميذ هي معلم واحد فقط لكل ٤٠ تلميذا في مدارس السود بينما تبلغ هذه النسبة معلماً واحدا لكل ١٧ تلميذا في مدارس البيض[٣٨] . ويقدَّر أن زهاء مليونين من الأطفال السود لا يمكن استيعابهم في النظام المدرسي الراهن في الوقت الذي يوجد فيه ٣٠٧٠٠٠ مكان شاغر في مدارس البيض[٤٢] . ولا يكفي الإذن الذي صدر مؤخرا للسلطات التعليمية بتقاسم المرافق غير المستعملة أو غير المستعملة على النحو الواجب "كلما أمكن" ، لمواجهة الاحتياجات العاجلة للتلاميذ السود ، رغم كونها خطوة إيجابية .

٤٢ - لذا فإن فريق خبراء الكمنولث طلب "إعادة تنظيم النظام التعليمي الحالي على نطاق شامل في جميع المستويات الابتدائية والثانوية والعليا" وإجراء "إصلاحات تعليمية رئيسية" . وقد اعترضت السلطات المعنية ، في وثيقة للمناقشة بشأن استراتيجية تجديد التعليم ، صادرة في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، بضرورة وضع نظام تعليمي غير تمييزي جديد يوفر فرصاً متكافئة لجميع التلاميذ . على أن التقرير أكد على ضرورة المحافظة على حرية الانتساب إلى النقابات وعلى تطبيق مبدأ قبول مختلف أنواع التلاميذ . وإذ لاحظ معهد جنوب افريقيا للعلاقات العنصرية أن التقرير لم يتضمن ذكراً صريحا للتعليم المتعدد الأعراق ، أشار إلى أن توصيات التقرير "لا تشكل إلا خطة مبدئية صغيرة من العملية"[٤٤] . وقد أنشئ في شباط/فبراير ١٩٩١ فريق عامل مشترك معني بالتعليم ، مكونا من السلطات والمثقفين البارزين يُمثل ، في جملة من يُمثل ، لجنة تنسيق التعليم الوطنية ، إلا أنه لم يتمكن حتى الآن من تحقيق إصلاحات ملموسة في النظام التعليمي .

٤٣ - وفي أيار/مايو ١٩٩١ ، بدأت سلطات جنوب افريقيا أيضا بتنفيذ خطة صحية

وطنية ، ترمي إلى ترشيد توفير الخدمات الصحية . ووفقا لهذه الخطة ، ستصبح المستشفيات الأكاديمية هيئات متمتعة بالإدارة الذاتية ، وبينما تظل السلطات الاقليمية مكلفة بتوفير الخدمات الصحية الثانوية ، إلا أن توفير الرعاية الصحية الأولية سيكون من مسؤولية السلطات المحلية(٤٥) . وقد رحبت المنظمات الطبية وغيرها من المنظمات المعنية بهذا التشديد الجديد على الرعاية الصحية الأولية . وأشار المؤتمر الوطني الافريقي مؤخرا إلى أن "ما تنفقه الحكومة لتوفير الرعاية الصحية للفرد الواحد من البيض ما زال يبلغ أربعة أمثال ما تنفقه على الفرد الواحد من السود"(٤٦) .

٤٤ - وقد أشارت اللجنة الخاصة في تقريرها المؤقت إلى أن سياسة إنهاء ممارسة الفصل العنصري في المستشفيات العامة الاقليمية ، المعلنة في أيار/مايو ١٩٩٠ لم تنفذ بصفة عامة . وتستمر الادعاءات بأن بعض المستشفيات في ولاية أورانج الحرة ومقاطعات الترنسفال ما زالت تخضع للتمييز(٣٨) . ويقول بعض المراقبين بأن نقص الأسرَّة في مستشفيات السود من الحدة بحيث أنه لو أتيحت جميع الأسرَّة غير المستخدمة في مستشفيات البيض وعددها ٧٠٠ ١١ سرير لجميع الأجناس فلن تقلل من هذا النقص إلا لماماً . ويعدّ نقص الأطباء السود المدربين مسألة تدعو للقلق الشديد ، لأنه حتى عام ١٩٩٠ لم يكن هناك سوى ٠٠٠ ١ طبيب من السود من أصل ٠٠٠ ٢١ طبيب في جنوب افريقيا(٣٨) .

٤٥ - كما نفذت السلطات عددا من التدابير الرامية إلى التخفيف من الاحتياجات المتراكمة في مجال توفير الإسكان للسود . وينص تطوير قانون حقوق حيازة الأرض ، الذي اعتمد في عام ١٩٩١ ، على التحويل التلقائي لحوالي ٠٠٠ ٣٠٠ سند استئجار أو سند تصرُّف عقاري قائم في البلديات إلى ملكية كاملة . وفضلا عن ذلك ، خصصت السلطات ١,٥٦ بليون راند من مجموع إنفاق الميزانية في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ للإسكان والهياكل الأساسية الحضرية . كما أعتُمد عدد من خطط تمويل الإسكان ، كخطة المعونة الرأسمالية التي تديرها شركة استثمان التنمية المستقلة لمساعدة ٠٠٠ ١٠٠ من المشترين لأول مرة كي يقتنوا موقعا مزودا بالخدمات(٣٨) . ومن المتوخى حصول أكثر من ٠٠٠ ٩٠ أسرة على سكن أو على مواقع مزودة بالخدمات خلال السنة المالية ١٩٩١-١٩٩٢ . ويشير معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية إلى أن هذه الخطط ما زالت أدنى بكثير من رقم ٠٠٠ ١٧٤ من الوحدات السكنية التي يلزم بناؤها كل سنة لمدة ٢٠ سنة لإنهاء احتياجات الإسكان المتراكمة وإسكان الاسر الجديدة(٣٨) .

٤٦ - ولا يمكن أن يؤدي الفرق المستمر بين الاحتياجات السكنية والهياكل الاساسية

المتاحة إلى زيادة في المجتمعات التي تسكن أراض بوضع اليد ، لأن إلغاء قانون مناطق الفئات لم يكن له أثر يذكر على توقعات تأمين مأوى بالايجار للسود . وفي حين أبدت السلطات استعدادها "لتوجيه الذين لا مأوى لهم ويسعون إلى كسب القوت في المناطق الحضرية نحو أراض تناسب لاستيطان أقل مستوى ولكن تتوافر فيها على الاقل خدمات أساسية يمكن تحسينها" ، فإنها نبهت أيضا إلى ضرورة تنفيذ التشريعات التي تمنع السكنى في أراضي الغير بصورة أكثر جدية(٤٧) . وعقب الإعلان في حزيران/يونيه ١٩٩١ بأنه سيتم تشكيل "وحدات اضافية خاصة للساكنين بوضع اليد" لمساعدة السلطات المحلية على معالجة حالات السكن بوضع اليد ، استنكر المؤتمر الوطني الافريقي ما أطلق عليه اسم "إعلان حرب على مناطق السكن بوضع اليد"(٤٨) .

٤٧ - وكذلك فإن من غير المحتمل أن يؤدي إلغاء قانون الاراضي إلى التقليل كثيرا من حجم المفارقات القائمة بالنسبة للارض المتاحة لكل من السود والبيض ، لأن معظم الاراضي التي تعرض على السود للشراء تقع في الجزء البالغ ١٣ في المائة من أراضي جنوب افريقيا المخصص للسود(٤٩) . ويشير المراقبون إلى أنه قد يتبين أن من الضروري إجراء جولات جديدة من حالات الإخلاء بالقوة وذلك لنقل ملكية الارض من السلطات إلى المشترين الخاصين . وقد أخذت السلطات على عاتقها أن تسوّي في حق الوصول إلى هياكل الخدمات الزراعية (كالتسويق والتمويل وغير ذلك من برامج المساعدة) بين جميع مواطني جنوب افريقيا ؛ غير أن غالبية المجتمعات الريفية السوداء فقيرة لدرجة لن تستفيد معها إلا بمقدار ضئيل ، في هذا الميدان وفي الميادين الاخرى ، بالتغييرات القانونية التي حدثت ، ما لم تتخذ تدابير جذرية للتعويض .

٤٨ - وإدراكا من المنظمات الديمقراطية في جنوب افريقيا لحجم اللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية وأثرها على مستقبل التنمية في البلد ، فقد بدأت تضع مقترحات بشأن اقتصاد ما بعد الفصل العنصري وكل ما يتصل به . وفي هذا الصدد بدأت لجنة الاراضي المنبثقة عن المؤتمر الوطني الافريقي مناقشات مستفيضة بشأن سياسة الارض في المستقبل . واهتم المؤتمر الوطني الافريقي أيضا بدراسة دقيقة لمواضيع أخرى منها التعليم والإسكان . وعقد مؤتمر الافريقيين الوحدويين ندوة من ١٨ إلى ٢٤ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ حول سياسته الاقتصادية في المستقبل ، حضرها أكثر من ٤٠ من الاقتصاديين البارزين وعرضت فيها أوراق هامة منها واحدة عن "مسألة الارض وإصلاح الاراضي واستخدامها (بما في ذلك الزراعة)" .

دال - التطورات في العملية المفضية إلى المفاوضات

٤٩ - في حين أن استمرار العنف وحالات التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي الشديد تمثل

خطرا على عملية التغيير ، فقد تم ، إحراز تقدم ثابت نحو البدء بمفاوضات موضوعية واسعة القاعدة ، لان معظم الاطراف المعنيين أوجزوا اقتراحاتهم بشأن العملية التي ستتبع في هذه المفاوضات وبشأن المبادئ الرئيسية التي تشكل أساسا لدستور مقبل . ويبدو أن هناك التقاء يقترب من التحقق فيما بين الاطراف فيما يتعلق بهذه المبادئ ، وبصورة أساسية حول تلك المبادئ المتوخاة في الإعلان . فالجميع يوافقون مثلا على الحاجة إلى أن يتضمن الدستور قانون حقوق الافراد وأكدوا على أهمية فصل السلطات ووجود سلطة قضائية قوية ومستقلة . كما دعا معظم الاطراف أيضا إلى حق الجميع في الانتخاب في ديمقراطية متعددة الاحزاب ، كما اقترحوا انتخاب سلطة تتألف من مجلسين تشريعيين على أساس التمثيل النسبي .

٥٠ - وما زالت هناك مع ذلك فوارق رئيسية بين النماذج الدستورية المقترحة حتى الآن . فالمقترحات الدستورية للحزب الوطني ، التي نشرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، تركز أخيرا على الحاجة الى حماية حقوق الاقليات وعلى الاجراءات الانتخابية والادارية اللازمة لضمان هذه الحقوق . غير أن المؤتمر الوطني الافريقي يركز ، في وثيقته التي تناقش المبادئ الدستورية ، والصادرة في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، على الحاجة الى برلمان بمجلسين ، وبالاضافة الى الادارات الاقليمية ، الى حكومة مركزية فعّالة تكون لديها وسائل تنفيذ اصلاحات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى(٥٠) . أما مؤتمر الوحدويين الافريقيين فقد كرر التأكيد على موافقته على المبادئ الاساسية الموجزة في الإعلان ودعا الى "حق تقرير المصير ، واللاعنصرية ، وإعادة الاراضي الى المحرومين ، وايجاد ديمقراطية اشتراكية افريكانية وضمانات لا للاقليات بل بالاحرى لحقوق الإنسان"(٥١) .

٥١ - وتظل هناك أيضا اختلافات بشأن آلية وضع صيغة لدستور جديد وترتيبات وسبل الانتقال . ويدعو الاعلان الى "الاتفاق على آلية لوضع دستور جديد ... وعلى الاساس اللازم لاعتماده" ، والى "الاتفاق على ترتيبات وطرائق انتقالية بشأن عملية وضع دستور جديد واعتماده ، والانتقال الى نظام ديمقراطي ، بما في ذلك إجراء الانتخابات" (القرار د إ-٢١/١٦ ، الفقرتان ٨ (أ) و (ج)) . وفي النقاش الذي بدأ حول هذه الآليات والترتيبات ، يظل المحفل الذي ينبغي أن يضع الدستور الجديد مسألة خلافية . فالسلطات دعت الى مفاوضات متعددة الاطراف لوضع مسودة دستور جديد ، يُعرَض بعد ذلك على استفتاء . واقترحت هذه السلطات لذلك عقد مؤتمر متعدد الاحزاب ، يستطيع "أن يتخذ قرارات بشأن قيادته ، ونظامه الداخلي ، وجدول أعماله ، وأية مسائل أخرى تعتبر ذات صلة بولايته" ويكون هدفه "بدء عملية يمكن من خلالها التوصل الى توافق الآراء في محفل مقبل للتفاوض الدستوري" (A/45/1052 ، الفقرة ١٢١) .

٥٢ - وفي هذه الأثناء ، دعت معظم القوى المناوئة للفصل العنصري الى إنشاء جمعية تأسيسية ، يتم اختيارها في انتخابات لاعنصرية ، كي تضع الدستور الجديد . وأعاد المؤتمر الوطني الافريقي ، في مؤتمره الوطني الثامن والاربعين المعقود في تموز/يوليه ١٩٩١ ، التأكيد على الأهمية المصيرية للخطوات التالية : (أ) عقد مؤتمر جميع الأحزاب ؛ (ب) تعيين حكومة مؤقتة ؛ (ج) اعتماد دستور ديمقراطي وانتخاب برلمان يمثل جميع شعب جنوب افريقيا(٥٣) . و "الطريقة المثلى والأكثر استصوابا" ، وفقا لمؤتمر الوحدويين الافريقيين ، "لإقامة حكومة شرعية هي إقامة جمعية تأسيسية تُولّى على نحو ديمقراطي" في جنوب افريقيا(٥٣) .

٥٣ - وكان انعقاد مؤتمر في دوربان ، في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، للجبهة الوطنية والجبهة المتحدة ، حضره ما يقارب من ٩٠ منظمة ، والاتفاق المتمخض عن ذلك الذي تم التوصل اليه بين المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين بشأن عدد من المسائل السياسية العامة ، يمثل خطوة كبيرة باتجاه بدء المفاوضات . فقد اتفقت كلتا المنظمتين على الاشتراك في اجتماع لمؤتمر جميع الأحزاب/الجمعية التأسيسية الأولية ، الذي خُطّط لعقده في نهاية عام ١٩٩١ . وفي رأيهم ، ينبغي للاجتماع أن "يوقع على المبادئ الدستورية ، ويجد الطرائق لوضع دستور عن طريق الجمعية التأسيسية ، ويحقق إنشاء حكومة مؤقتة/سلطة انتقالية ، ويكفل إعادة دمج البانتوستانات ، ويحدد دور المجتمع الدولي ، ويتفق على إطار زمني لإقامة نظام ديمقراطي"(٥٤) .

٥٤ - كذلك تجلى ، في البيانات الصادرة عقب المحادثات التي أجريت بين المؤتمر الوطني الافريقي والسلطات في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، توافق الآراء المتزايد بشأن الحاجة الى القيام بصورة عاجلة بعقد مؤتمر لجميع الأطراف المعنيين(٥٥) . غير أنه مازالت هناك نقاط اختلاف بشأن جدول الأعمال وإجراءات اتخاذ القرارات في مثل هذا المؤتمر ، وكذلك بشأن المنظمات التي ينبغي أن ترعاه . ففي المؤتمر الوطني/الجبهة المتحدة ، كرر المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين التأكيد على رفضهما بأن يكون اجتماع مؤتمر جميع الأحزاب/الجمعية التأسيسية الأولية برعاية السلطات وطالب الطرفان ، بدلا من ذلك ، ب "أطراف مستقلة وحيادية تدعو لعقد الاجتماع"(٥٦) . ورغم أنه لم توضع بعد بصورة رسمية قائمة بالمنظمات والأحزاب التي سوف تُدعى الى الاشتراك في المحادثات ، فإن الحزب المحافظ هو الفاعل السياسي الهام الوحيد حتى الآن الذي رفض فكرة عقد مؤتمر لجميع الأطراف رفضا باتاً .

٥٥ - وباستثناء حزب الحرية "إنكاثا" ، وحزب المحافظين دعت المنظمات الى ترتيبات

انتقالية تحكم البلد وتديره الى أن يوضع دستور جديد . وقد تدارس الممثلون التنفيذيون المشتركون من مؤتمر الوحدويين الافريقيين والمنظمة الشعبية لازانيا وحركة الوعي السوداء ، الذين اجتمعوا في هراري في آب/أغسطس ١٩٩١ موضوع إنشاء الجبهة الوطنية/الجبهة المتحدة ، واتفقوا على أن وجود "سلطة انتقالية" ، ذات نطاق أكثر محدودية ، أساسي لكفالة حرية ونزاهة انتخابات الجمعية التأسيسية(٥٧) . وكذلك يؤيد مؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا الدعوة الى "حكومة مؤقتة ذات سيادة" ، مؤكدا بصورة خاصة على ضرورة منع السلطات الحالية من "إعادة هيكلة الاقتصاد من طرف واحد" . لذلك فقد ربط مؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا مسألة الحكومة المؤقتة بحملته لإقامة محفل وطني للتفاوض بشأن الاقتصاد مما سيسمح للعمال بالمشاركة في تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها(٣٩) . كما حدد المؤتمر الوطني/الجبهة المتحدة دور الحكومة المؤقتة/السلطة الانتقالية فبيّن أنها ينبغي "على الاقل أن توجه قوات الأمن والمسائل المتصلة بذلك ، والعملية الانتخابية ، ووسائط الاعلام التابعة للدولة ، ومجالات محددة من الميزانية والمالية ، وأن تكفل كذلك حصول مشاركة دولية"(٥٤) .

٥٦ - أما موقف السلطات فيما يتعلق بالترتيبات الانتقالية فقد تطور نوعا ما خلال الاشهر القليلة الماضية . ففي حين أنها رفضت في بادئ الامر أن تنظر في ما إذا كان "ينبغي ، في دولة مستقلة ذات سيادة ، أن تتخلى الحكومة الحالية المشكّلة على أساس الشرعية عن سلطاتها وتسلم مسؤولياتها ببساطة الى نظام مؤقت ما" ، بيّنت مؤخرا أنها سوف تنظر ، فعلا ، في بعض الترتيبات الانتقالية على مختلف المستويات التشريعية والتنفيذية لإعطاء الاحزاب والمنظمات غير البرلمانية صوتا في صياغة القرارات السياسية الهامة(٥٨) .

هاء - الحالة الاقتصادية

١ - عرض عام

٥٧ - إن للتطورات السياسية الحالية والمرتقبة في جنوب افريقيا آثارا هامة بالنسبة للاقتصاد . فالحاجة الى وضع ترتيب جديد للاولويات الاقتصادية سعيا وراء تصحيح الاختلالات الاجتماعية - الاقتصادية التي تقررت على أساس عنصري والى التخفيف التدريجي للبطالة قد أصبحت مقبولة على نطاق واسع ، رغم أن السياسات المفضية الى تحقيق هذه الاهداف ما زالت موضع مناقشة حادة . وستدعو الحاجة الى مقدار هائل من الموارد ، تأتي من خلال قناتي قطاع الميزانية والقطاع الخاص على السواء ، لتلبية

التوقعات المتعاظمة لدى غالبية السكان . وان تلبية بعض هذه التوقعات فيما يتعلق بتحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية مع خلق مناخ لنمو متجدد تمثل تحديا كبيرا لحكومة جنوب افريقيا الحالية والمقبلة .

٥٨ - وقد استمرت خلال الفترة المستعرضة سياسة التكيف الهيكلي في نظام الميزانية والنظام المالي التي بدئ بها في عام ١٩٨٨ بغية احتواء ضغوط الطلب والتحكّم بالتضخم ، رغم تزايد الضغط على السلطات كي تنعش الاقتصاد وتوجد مزيدا من الوظائف ، لا سيما في ضوء الهبوط المسجّل في السنة الماضية في دخل الفرد بنسبة ٣,٢ في المائة(٥٩) .

٥٩ - وقد كان من النتائج الرئيسية لهذه السياسة حتى الآن حدوث انكماش في الطلب والناتج المحليين مع ما يترتب على ذلك من زيادة في البطالة . ولم يكن للتباطؤ الملحوظ في النمو النقدي أثر يذكر في معدل التضخم نظرا لارتفاع أسعار النفط في أثناء النزاع بين العراق والكويت . غير أن الفائض في الحساب الجاري حقق زيادة جديدة ، وكذلك الأمر بالنسبة للاحتياطيات الرسمية ، في حين استفاد حساب رأس المال من صافي التدفق في الربيع الأول من عام ١٩٩١ .

٦٠ - وفي الجبهة الداخلية ، لقيت سياسات الإصلاح الضريبي ، لا سيما نطاق الضريبة الجديدة على القيمة المضافة ، معارضة شديدة من جانب نقابات العمال وغيرها من القوى المناهضة للفصل العنصري ، التي اقترحت إنشاء محفل تفاوضي وطني بشأن الاقتصاد يشارك فيه جميع المعنيين في مناقشة بشأن السياسة الاقتصادية(٦٠) .

٦١ - وفي الجبهة الخارجية ، لم يؤد الضعف التدريجي للجزاءات بدءا من عام ١٩٩٠ إلا الى تدفقات رأسمالية محدودة ، وكان ذلك الى حد كبير بسبب عدم الاستقرار السياسي والريبة الاقتصادية في البلد ، وبسبب التطورات غير المؤاتية في الأسواق الرأسمالية الدولية . وعلى الرغم من أن عبء الديون قد خف نسبيا بواسطة الترتيبات الثلاثة الماضية لإعادة الجدولة ، تظل جنوب افريقيا مصدرا صافيا لرأس المال .

٦٢ - وفي حين أن إيجاد تسوية سياسية داخلية ، من حيث المنظور الشامل ، شرط لازم لإحداث نهضة دائمة في التنمية الاقتصادية ، فإن مثل هذه التسوية غير كافية . فالأولويات الأخرى تتضمن زيادة حصول البلد على الادخارات ، الداخلية والخارجية على السواء ؛ وإيجاد بيئة تفضي الى التوسّع في الاستثمارات التجارية ؛ وتعزيز توزيع الموارد بكفاءة . وتحلل الفروع التالية بتفصيل أكبر التطورات الاقتصادية التي حدثت مؤخرا في جنوب افريقيا .

٣ - الأداء الاقتصادي

٦٣ - إن الانكماش الذي بدأ في الربع الاخير من عام ١٩٨٩ استمر خلال الاشهر الستة الاولى لعام ١٩٩١ . وقد ازدادت الظروف الاقتصادية سوءا خلال النزاع بين العراق والكويت ، مما أحدث زيادة حادة في تكلفة مستوردات النفط دون أن يحصل ارتفاع مكافئ في سعر صادرات جنوب افريقيا من الذهب والبلاتين . وبصورة إجمالية ، سجل الاقتصاد تقلصا بلغ ٠,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية في السنة الفائتة ويتوقع نمو حقيقي لعام ١٩٩١ مقداره صفر (٦١) .

٦٤ - وقد مسّ الهبوط في الناتج الحقيقي في عام ١٩٩٠ ، الذي كان في بداية الامر مقصورا على القطاع الاول ، جميع قطاعات الاقتصاد الرئيسية باستثناء الخدمات . وتدل البيانات الاحصائية حتى الربع الاول من عام ١٩٩١ على حدوث الهبوط الاشد في الزراعة (-٣٢ في المائة عن الذروة التي بلغتها في الربع الثالث من عام ١٩٨٩) ، ويأتي بعدها التعدين (-٣,٤ في المائة) والصناعة التحويلية (-١,٦ في المائة) (٥٩) . بيد انه ينبغي تناول هذه الارقام بحذر ، نظرا لانها لا تورد إسهام القطاع غير الرسمي ، الذي ارتفع بصورة ملحوظة في السنوات الاخيرة ، ويمثل حاليا ٨ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي .

٦٥ - وكان متوسط مستوى مجموع الانفاق المحلي الاجمالي الحقيقي خلال عام ١٩٩٠ أقل بنسبة ٣,١ في المائة عن عام ١٩٨٩ ومن المتوقع أن يزيد بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩١ (انظر الجدول ١) . ويرجع الانخفاض الذي حدث في السنة الماضية أساسا إلى هبوط قدره ٣,١ في المائة في حجم البضائع المستوردة ونقص أقل في الاستثمار المحلي الثابت (- ١,٤ في المائة) . وقد أسهم أيضا الانخفاض في الواردات في حدوث تحسن كبير في فائض الحساب الجاري الذي ارتفع بنسبة مئوية كبيرة تبلغ ٨٧,١ في المائة إلى مبلغ ٥,٨ بليون راند بالنسبة لعام ١٩٩٠ من مبلغ ٣,١ بليون راند في عام ١٩٨٩ . وفي الاشهر الاولى من عام ١٩٩١ ، انخفض مستوى الفائض إلى ٣,٩ بليون راند بالقيمة المعدلة فصليا ، ومن المتوقع تحقق فائض بنفس الحجم بالنسبة للسنة كلها ، نظرا لبطء نمو الاقتصاد الدولي وضعف المستقبل المرتقب للصادرات الزراعية وصادرات الذهب .

٦٦ - وقد تدعم نمو الاستهلاك الخاص في عام ١٩٩٠ ، الذي من المتوقع أن تبطؤ سرعته إلى ٠,٧ في المائة في عام ١٩٩١ ، بزيادات في الاجور ، تجاوز معدلات التضخم الملحوظة ، التي حصلت عليها أغلبية نقابات العمال في تسويات الاجور الاخيرة . ووفقا لمصرف الاحتياطي في جنوب افريقيا ، فإن نسبة الزيادة في الاجور الإسمية للعامل

انخفضت بنسبة صغيرة عما كانت عليه في عام ١٩٨٩ (١٨ في المائة) ، ولكنها ظلت عند رقم ١٦,٧ في المائة في عام ١٩٩٠[٩٠] .

الجدول ١

جنوب افريقيا : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ١٩٨٩ - ١٩٩١

(النسبة المئوية للتغيير السنوي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (أ)
الناتج المحلي الإجمالي	٢,١	٠,٩-	-
الإنفاق المحلي الإجمالي	٠,٨-	٣,١-	٢,٧
الاستهلاك الخاص	٢,٣	١,٥	٠,٧
الاستهلاك الحكومي	٣,٤	١,٠	٢,١
الاستثمار الثابت الإجمالي	٤,٢	١,٤-	٣,٨-
الصادرات	٩,٣	٣,٤	٢,٤-
الواردات	٠,٥	٣,١-	٥,٠
رصيد الحساب الجاري	١٤,٨	٨٧,١	٣١,٠٣
الاسعار للمستهلك	١٤,٧	١٤,٤	١٤,٤

(أ) متوقعة .

المصدر : مصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا "النشرة الفصلية" ، (بريتوريا) حزيران/يونيه ١٩٩١ ، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية ، "التقرير القطري عن جنوب افريقيا ، رقم ٣" ، لندن ، ١٩٩١ .

٦٧ - وقد حدث انخفاض الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١,٤ في المائة في عام ١٩٩٠ كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار الفائدة وضعف أسعار السلع الأساسية وبطء النمو في بعض الاقتصادات الصناعية الرئيسية . ولم يرتفع إلا الاستثمار في الصناعة التحويلية ، وهي النشاط السائد في القطاع الخاص ، بنسبة تجاوز ٢٠ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ١٩٩٠ ، على الرغم من أن مستوى الانفاق الاستثماري الجديد في هذا القطاع لا يزال أقل من عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٣ . وفي الوقت نفسه ، عزز الاتجاه السائد المتعلق بتدهور الثقة في الأعمال التجارية من المناخ الاستثماري غير المؤاتي . ووفقا للأرقام القياسية لغرفة الأعمال في جنوب افريقيا ، فإن الثقة في الأعمال التجارية انخفضت خلال عام ١٩٩٠ إلى ٩٢,٣ في المائة في المتوسط ووصلت في

شباط/فبراير ١٩٩١ الى أدنى مستوى لها (٨٧,٣ في المائة) منذ عام ١٩٨٦ . ولم يتحسن الرقم القياسي إلاّ تحسنا طفيفا إلى نسبة ٨٨,٦ في المائة في كل من أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩١[٦٣] . ونظرا لركود الاقتصاد وتأجيل أو إلغاء عدد كبير من خطط الاستثمار الضخمة في صناعة التنقيب عن الذهب وتجدد العنف وعدم الاستقرار السياسي ، فإن وحدة الاستخبارات الاقتصادية تتوقع انخفاضا آخر في الاستثمار الثابت بنسبة ٣,٨ في المائة في عام ١٩٩١ .

٦٨ - ومن المقرر ألا يزيد الإنفاق الحكومي الحقيقي الذي ارتفع بنسبة ٣,٥ في المائة في السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ إلا بنسبة طفيفة في السنة المالية ١٩٩١/١٩٩٢ . ولتنشيط النمو الاقتصادي ، قدمت السلطات حوافز ضريبية إلى دوائر الأعمال ، هي تخفيض ضرائب الشركات من ٥٠ إلى ٤٨ في المائة وتخفيض الضريبة الإضافية على الواردات وتنزيل الضريبة الجديدة على القيمة المضافة بالكامل على السلع الانتاجية والوسيطة .

٦٩ - لقد كان استحداث ضريبة القيمة المضافة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ تدبيرا لم يحظ بقبول شعبي وقد أصاب بشدة الفئات المنخفضة الدخل ؛ ونظرا لأنه مطبق على أغلبية المواد الغذائية ، فإن من المقدر أن يكلف المستهلكين نحو بليوني راند في السنة . وقد خفض معدلها مؤخرا بسبب الاحتجاجات إلى ١٠ في المائة من المستوى الأصلي البالغ ١٢ في المائة ، وربطت الضريبة بمجموعة من التدابير لتخفيف الضغط على الفقراء وتخفيف المعارضة المتزايدة لتطبيقها . وعلى وجه الخصوص ، أعفيت بعض المواد الغذائية الرئيسية وخدمات المستشفيات الحكومية والأدوية فضلا عن اشتراكات نقابات العمال من ضريبة القيمة المضافة إلى جانب أنه تمت إضافة مبلغ ١٥٠ مليون راند إلى المبلغ الأصلي البالغ ٣٢٠ مليون راند لتنفق في إغاثة مباشرة للفقراء . ومع ذلك فإنه لا يبدو أن هذا المبلغ يكفي عموما لحماية النسبة المقدّرة بـ ٤٤ في المائة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر البالغ ٦٩٥ راندا في الشهر . وفي الوقت نفسه فإن الحوافز الضريبية الممنوحة لقطاع الشركات ستقدّم أساسا عن طريق زيادة كبيرة في عبء الضرائب على الأفراد مع زيادة تبلغ ٢٧ في المائة في ضرائب الدخل الشخصي .

٧٠ - ويظهر الانفاق الحكومي تركيزا أقل على الدفاع (- ٩ في المائة) وباتجاه الخدمات الاجتماعية التي تستأثر حاليا بـ ٣٨,٨ في المائة من المجموع . وتتضمن الميزانية زيادة كبيرة نسبتها ٥٣ في المائة ستستخدم في توسيع وتحديث قوة الشرطة[٦٣] . وبالمقارنة بالميزانية السابقة ، زاد الانفاق على التعليم بنسبة ١٦,١ في المائة ؛ وعلى الصحة بنسبة ٨,٩ في المائة ، في حين انخفض الانفاق على الاسكان بنسبة ١٠ في المائة وإن كان الرقم الأخير قد أُكمل عن طريق جهود هيئات مثل الصندوق الاستئماني المستقل للتنمية . وعلى الرغم من الزيادة في الانفاق الاجتماعي ، فمن

المقدر أن الأمر سيتطلب مبلغا يتراوح بين ٢٠ الى ٣٠ بليون راند كل سنة لتحقيق التكافؤ في مستويات المعيشة للسكان السود بالمقارنة بالسكان البيض(٦٤) .

٧١ - وفي تحليل للانكماش الحالي ، أكد مصرف الاحتياطي في جنوب افريقيا على "الأهمية المتزايدة بشكل واضح للعوامل المحددة الهيكلية ، في مقابل العوامل المحددة الدورية ، لمختلف الجوانب" في السلوك الاقتصادي(٦٥) . إذ قد تعوق هذه العناصر أيضا النمو الاقتصادي الطويل الأجل .

٧٢ - أولا ، التضخم ، الذي بلغ ١٤,٤ في المائة في عام ١٩٩٠ وارتفع الى ١٥,٦ في المائة في آب/أغسطس ١٩٩١ ، من الواضح أنه يتأثر في الأجل القصير بتكلفة عوامل الانتاج مثل الارتفاع في أسعار النفط . ولكن يبدو أن التوقعات التضخمية الراسخة بعمق تشكل عاملا في تفسير المعدلات المرتفعة بصفة مستمرة أهم من الطلب الفعلي الدوري المفرط . وعلاوة على ذلك فإن عددا كبيرا من القطاعات الاقتصادية تسيطر عليها احتكارات تحدد المستوى المرتفع المتصلب للأسعار .

٧٣ - ثانيا ، الانخفاضات الأخيرة في نسبة المدخرات الشخصية الى الدخل المخصص للانفاق الى نسبة ١,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ من نسبة ١,٥ في المائة في عام ١٩٨٩ ومن متوسط بلغ ٣,٣ في المائة في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ ، على الرغم من أنها مرتبطة بتفضيل عدد كبير من الأفراد للاحتفاظ بمستويات الاستهلاك الحالية بدلا من الادخار أثناء الانخفاضات الدورية في الدخل الحقيقي المخصص للانفاق ، فإنها أيضا نتيجة لاعادة توزيع هيكلي للدخل المخصص للانفاق لصالح فئات اقتصادية أدنى ذات ميل أقل للادخار .

٧٤ - وثالثا ، انتاجية العمال غير الزراعيين انخفضت في عام ١٩٩٠ ، ويتصل ذلك جزئيا بزيادة الاضرابات الصناعية . وقد زاد عدد أيام العمل المفقودة نتيجة للاضرابات وتوقف العمل بنسبة ٣٣,٣ في المائة من ١,٥ مليون يوم/رجل في عام ١٩٨٩ الى ٢ مليون في عام ١٩٩٠ . وفي الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩١ هدأت أعمال الاضراب على الرغم من أنه كانت هناك زيادة ملحوظة في أنشطة الاضراب في الربع الثالث من هذا العام ، مما جعل مجموع أيام العمل المفقودة في فترة التسعة أشهر قريبة من مستوى المليونين . وكانت الأجور والمظالم من العوامل الرئيسية المؤدية للاضرابات(٦٥) .

٧٥ - ورابعا ، ظلت البطالة ثابتة نسبيا فيما يتعلق بالتغيرات في دورة الأعمال . وترتبط المستويات المرتفعة حاليا للبطالة ، وهي ليست مختلفة عن تلك التي حدثت خلال ارتفاعها في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ ، الى حد كبير ، بانخفاض التراكم الرأسمالي ، وهو سبب رئيسي لضعف نمو الاقتصاد في السنوات الأخيرة . وفي الوقت نفسه فإن المعدل

السنوي المضطرد لنمو البطالة السوداء ، البالغ ٣ في المائة ، يعني أن عددا كبيرا من الباحثين عن العمل يدخلون القطاع غير الرسمي الذي يظن أنه يوظف جزءا كبيرا من العمال الذين ليست لديهم وظائف رسمية ، البالغ عددهم أربعة ملايين عامل . ولكن يبقى خطر اتساع الفجوة الاقتصادية القائمة بين البيض والسود (متوسط أجور السود لا تزال عموما عند نحو ثلث متوسط الاجور المناظرة للبيض في الصناعات غير الأولية) نتيجة تزايد الفجوة بين هؤلاء الذين يعملون وهؤلاء الذين يعانون من البطالة أو العمالة الناقصة .

٧٦ - وتتضح جليا الآثار الاجتماعية المدمرة للمستويات المرتفعة الحالية للبطالة في حالة صناعة التعدين . فقد أدى انخفاض أسعار الذهب في الأسواق العالمية وما صحبه من الإفراط في العرض في صناعة الذهب وعدم قدرتها على التحديث الى تخفيضات على نطاق واسع في عمال المناجم . وانخفضت العمالة من ٠٠٠ ٥٢٥ عامل في عام ١٩٨٧ الى ٠٠٠ ٤٤٠ في عام ١٩٩٠ ، مما أدى الى تحركات متزايدة للعمال من مناطق التعدين الى مجتمعات المستقطنات حول المدن(٦٧) .

٧٧ - وأدت البطالة الواسعة النطاق والتخفيضات في العمالة الناجمة عن الركود وعدم الاستقرار السياسي مؤخرا الى بعض التحول في سياسة نقابات العمال نحو التفاوض . وتمثل الاتفاقات التي تم التوصل اليها في صناعات التعدين والصلب في صيف عام ١٩٩١ تحولا عن الاتجاه السابق في تسويات الأجور إذ أنها تتضمن بارامترات للانتاجية وشكلا من أشكال تقاسم الربح تتكون من زيادة أقل في الأجور الأساسية يصحبها ، في حالة صناعة الذهب ، علاوات متصلة بسعر الذهب . كما أنها تضم ميثاقا للسلوك الصناعي يهدف الى إنهاء العنف في النزاعات الصناعية وترسيخ حقوق النقابات وإعطاء العمال دورا أكبر في ادارة ظروف معيشتهم .

ثالثا - العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا

ألف - الروابط التجارية والنقل

٧٨ - بعد تحسن كبير في عام ١٩٩٠ (انظر الجدول ٣) ، من المتوقع أن ينتج ميزان مدفوعات جنوب افريقيا فائضا أقل في الحساب الجاري في عام ١٩٩٠ ، يصل الى ٤ بلايين راند بالمقارنة بفائض العام الماضي البالغ ٥,٨ بليون راند ، وذلك نتيجة لبطء نمو

الاقتصاد الدولي وسوء التوقعات بالنسبة للصادرات الزراعية وصادرات الذهب(٦١) . ويتبين من أحدث البيانات المتوفرة فيما يتعلق بالربع الاول من عام ١٩٩١ ، حدوث انخفاض كبير في الصادرات وزيادة كبيرة في الواردات . ومع ذلك فقد تأثرت التطورات بظروف استثنائية مثل النزاع بين العراق والكويت ، وهي لا تمثل تحولا ملموسا في الاتجاه الراهن .

٧٩ - وخلال الفترة التي شملها الاستعراض ، رفعت عدة بلدان الجزاءات التي فرضتها على جنوب افريقيا . ففي نيسان/ابريل ١٩٩١ أعلن الاتحاد الاوروبي رفع الحظر الذي فرضه في عام ١٩٨٦ على استيراد الحديد والصلب والعملات الذهبية (الكروغر راندات) رهنا بتحفظ انتظار برلماني أبدته الدانمرك . وألغت فنلندا الجزاءات المتعلقة بتجارتها وائتماناتها التجارية في تموز/يوليه ١٩٩٠ . ورُفعت أيضا في تموز/يوليه ١٩٩١ الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على جنوب افريقيا والتي حددها القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري لعام ١٩٨٦ . وكان التشريع الملغي يشمل ، في جملة أمور ، معظم التجارة مع جنوب افريقيا ، بما في ذلك استيراد الذهب وغيره من المعادن ، والنفط والمنتجات النفطية المكررة ، والفحم والمنسوجات ، والمنتجات الزراعية ، وصادرات الحاسوب الى جنوب افريقيا ، فضلا عن المنتجات والتكنولوجيا النووية ، والصلات الجوية مع بريتوريا . ومع ذلك بقيت قوانين الولايات والقوانين المحلية دون تغيير(٦٨) .

الجدول ٢

جنوب افريقيا : الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، ١٩٨٨-١٩٩١(أ)

(بملايين الراندات)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٠ (ربع سنوية)	١٩٩١ (ربع سنوية)
صادرات السلع	٣١ ٢٦٧	٣٩ ٠٨٥	٤٢ ٣٨٥	٤١ ٦٦٠	٤١ ٨٤٠
صافي صادرات الذهب	١٦ ٦٣٢	١٩ ٢٢٨	١٨ ٠٧٠	١٧ ٧٩٣	١٧ ٣٢٨
واردات السلع	٣٨ ٩٤٠	٤٤ ٣٢٢	٤٤ ١٠٠	٤٣ ٥٧٧	٤٧ ٤٧٤
+ حصيلة الخدمات	٧ ٦٨٦	٩ ٧٥٤	١٠ ٨٤٠	١٠ ٥١٥	١١ ٤٢٥
- مدفوعات الخدمات	١٦ ٩٩٢	٣٠ ٨٥٧	٣١ ٧١٢	٣٠ ٧٧٢	٣١ ٧١٢
رصيد الحساب الجاري	٣ ٧٣٨	٣ ١٠٨	٥ ٧٨٧	٥ ٥٧٧	١ ٤٨٩

(أ) الأرقام ربع السنوية محسوبة بأسعار سنوية معدلة موسميا .

المصدر : النشرة ربع السنوية لمصرف احتياطي جنوب افريقيا ، بريتوريا ، حزيران/يونيه ١٩٩١ .

٨٠ - وقامت بلدان أخرى أيضا برفع تدابيرها : وعلى الأخص رفعت اسرائيل في تموز/يوليه ١٩٩١ الجزاءات التي فرضتها ، بما في ذلك الحظر على النفط ؛ والغت هونغ كونغ في آب/أغسطس ١٩٩١ الحظر الذي فرضته على عدة سلع ، بينما علقت النمسا تدابيرها الاقتصادية في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لمدة عام ، تقوم الحكومة بعده بتقييم ما اذا كانت بريتوريا قد واصلت احراز تقدم نحو انهاء الفصل العنصري . وأخيرا رفعت اليابان في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ معظم الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها .

٨١ - ووفقا للاحصاءات الشهرية للتجارة الخارجية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، كان الشركاء الرئيسيون في التجارة مع جنوب افريقيا في عام ١٩٩٠ مازالوا هم المانيا (٤,٩ من بلايين دولارات الولايات المتحدة) ، والمملكة المتحدة (٣,٩ من بلايين دولارات الولايات المتحدة) ، وايطاليا (٣,٥ بليون دولار) ، الولايات المتحدة (٣,٥ بليون دولار) ، واليابان (٣,٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة) . ومن بين هذه الدول حدثت أكبر التغيرات بالمقارنة بالعام الماضي في المملكة المتحدة (بزيادة تبلغ ٢١,٩ في المائة) واليابان (بانخفاض يبلغ ١٣,٨ في المائة) ، بينما أفادت البلدان الاخرى عن حدوث تغييرات طفيفة . والشركاء الرئيسيون الذين يلون هذه الدول في عام ١٩٩٠ هم تايوان ، المقاطعة الصينية (١,٩ من بلايين دولارات الولايات المتحدة) ، وفرنسا (١,٣ من بلايين دولارات الولايات المتحدة) .

٨٢ - ويطرد أيضا نمو العلاقات التجارية لجنوب افريقيا مع وسط وشرق أوروبا . وعلى وجه الخصوص وقعت اتفاقات تجارة تفضيلية في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا تستهدف زيادة التجارة الثنائية والتعاون الاقتصادي(٦٩) .

٨٣ - وسجلت تجارة جنوب افريقيا مع باقي أفريقيا أسرع نمو في السنوات الاخيرة . وبالرغم من أن بريتوريا لا تعلن الأرقام الرسمية تبين التقديرات أن هذه التجارة بلغت قيمتها ٧ بلايين راند الى ١٠ بلايين راند في عام ١٩٩٠ ، وأنها زادت بنسبة ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٩ وبنسبة ٢٢ الى ٣٠ في عام ١٩٩٠ . ويقال إن نحو ٩٠ في المائة من تجارة بريتوريا مع القارة تجري مع منطقة الجنوب الافريقي . وقد تؤدي اعادة ادماج جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري اقتصاديا في المنطقة الى زيادة نمو العلاقات القائمة(٧٠) .

٨٤ - ويبين التكوين السلعي لصادرات جنوب افريقيا ان الذهب ، الذي مازال يشكل الى حد كبير أكبر مصدر لايرادات التصدير (٦,٩ بلايين دولار في عام ١٩٩٠) ، قد سجل انخفاضا في نصيبه من المجموع من ٣٨,٥ في المائة في عام ١٩٨٨ الى ٢٩,٨ في المائة

في عام ١٩٩٠ . وتلاه المعادن الخسيسة بنصيب يبلغ ١٥ في المائة (٣,٥ بلايين دولار) ، والمنتجات المعدنية بنصيب يبلغ ١٣ في المائة (٢,٨ من بلايين الدولارات) . ومن بين الواردات مازالت الالات (٥,١ بلايين دولار) هي أهم سلعة ، بنصيب يبلغ ٣٠ في المائة من المجموع ، تليها معدات النقل (٣,٢ من بلايين الدولارات) ، والكيميائيات (١,٨ من بلايين الدولارات) ، والنفط (١,٥ بليون دولار)[٦١] .

٨٥ - ووفقا لما ذكره مكتب بحوث الشحن البحري الذي ، يوجد مقره في أمستردام ، لن يؤثر قيام اسرائيل وفنلندا والولايات المتحدة برفع الحظر النفطي على توفر النفط لبريتوريا ، وذلك لأن هذه البلدان لم تكن مصدرا للنفط الخام لجنوب افريقيا . ومن الناحية الاخرى ، ثمة نمو مضطرد في الطلب على الوقود في جنوب افريقيا يقابله نمو في واردات المنتجات النفطية المكررة ، التي لا يشملها الحظر النفطي المفروض من جانب الاتحاد الأوروبي ولا الحظر النرويجي على نقل النفط[٧١] .

٨٦ - وفيما يتعلق بالصلات الجوية الدولية ، فخلال الفترة التي شملها الاستعراض أنشأت جنوب افريقيا رحلات منتظمة الى عدد متزايد من البلدان[٧٢] . وكانت زيادة الصلات الجوية تتصل بالنمو في عدد الزائرين الأجانب لجنوب افريقيا ، الذي ارتفع بنسبة ١٠,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١,٣ مليون زائر ، مما كان نتيجته إدرار دخل قياسي يبلغ ما قيمته ٣,٤٧ من بلايين الراندات من العملات الصعبة . وبحلول عام ٢٠٠٠ يتوقع المجلس السياحي لجنوب افريقيا ما يزيد عن مليونين من السياح الأجانب ، مما يؤدي إلى اجتذاب إيرادات من العملة الصعبة تقدر بمبلغ ٧ بلايين راند في السنة[٧٣] .

باء - القروض والائتمانات

٨٧ - حُوِّلت التدفقات الصافية لرأس المال إلى الخارج إلى تدفقات صافية إلى الداخل في الربع الاول من عام ١٩٩١ (٨٠٠ مليون راند) . ووفقا لما ذكرته وحدة المعلومات بمجلة "الايكونوميست" ، "مادام التفاؤل السياسي الدولي بشأن جنوب افريقيا مستمرا يحتمل جدا أن يكون هناك تدفق صاف لرأس المال إلى الداخل لعام ١٩٩١ إجمالا"[٦١] . وقد ظهر الانخفاض في اتجاه تدفقات رأس المال الصافية إلى الخارج في أعقاب اتفاقات إعادة الجدولة الثلاثة وما حدث مؤخرا من تحسن الانطباع السائد بالنسبة الى المخاطرة السياسية في جنوب افريقيا . (انظر الشكل ٣) . ومع ذلك ، فمما هو جدير بالملاحظة أن تدفقات رأس المال التي حدثت مؤخرا إلى الداخل هي تمويل تجاري قصير الأجل إلى حد كبير (يقدر بنحو ٥ بلايين راند في عام ١٩٩٠)[٧٤] . وهذا النوع من التمويل متقلب بدرجة كبيرة ولا يمكن الاعتماد عليه لتخفيف قيود الحساب الجاري الناتجة عن متطلبات سداد الديون .

الشكل ٣

جنوب افريقيا : تحركات رأس المال الاجمالي غير المتعلقة بالاحتياطي ، ١٩٨٥ الى ١٩٩١

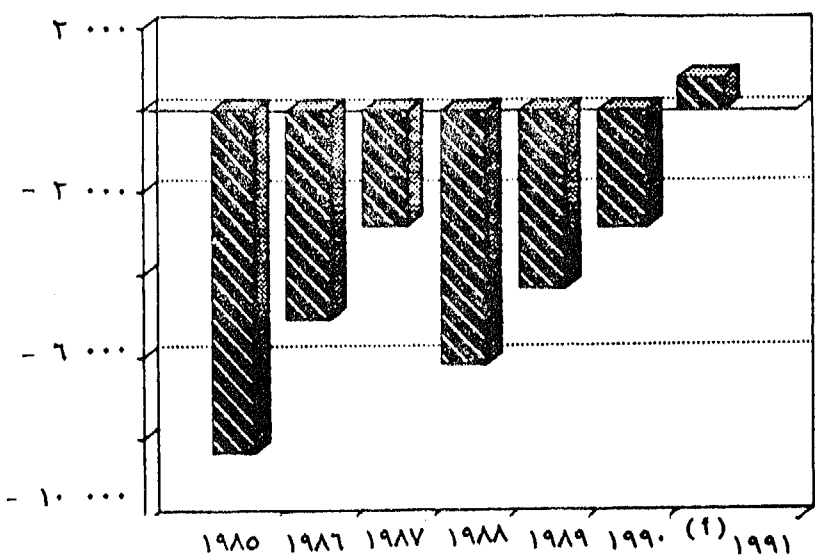

المصدر : بيانات هذا الجدول مصدرها النشرة ربع السنوية لمصرف احتياطي جنوب افريقيا (بريتوريا) ، حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(أ) الربع الاول من السنة .

٨٨ - وقد انخفض إجمالي الدين الخارجي لجنوب افريقيا في نهاية ١٩٩٠ إلى ١٩,٤ من بلايين دولارات الولايات المتحدة من ٣٠,٦ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في العام السابق . وخلال الفترة نفسها ، انخفضت الديون أيضا كنسبة مئوية من الصادرات الإجمالية لجنوب افريقيا من ٧٩ في المائة إلى ٧٠ في المائة .

٨٩ - ويشير المراقبون إلى أنه من غير المحتمل أن تستأنف المصارف التجارية إقراض جنوب افريقيا حتى بالرغم من تحسن وضع البلد بالنسبة للديون الخارجية(٧٥) . ومع ذلك ، فالمقترضون من جنوب افريقيا يعودون تدريجيا إلى الأسواق الدولية للسندات . وقد قُصر النشاط مبدئيا على الأسواق الخاصة للسندات في المانيا وسويسرا ، وكان الهدف من طرح السندات هو إعادة تمويل الاصدارات التي حان استحقاقها . ولكن في أيار/مايو ١٩٩١ ، طرحت المؤسسة العامة للكهرباء ما قيمته ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من السندات على مجموعة من المستثمرين الدوليين ؛ وكان ذلك يمثل أول "أموال جديدة" يحصل عليها مقترض من جنوب افريقيا منذ تأجيل سداد الديون في عام ١٩٨٥ . وإضافة إلى ذلك ، ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، عادت جنوب افريقيا إلى السوق الدولية للديون العامة ، بعد غياب طال ست سنوات ، بإصدار مدته خمس سنوات يرأس المؤسسات المقدمة له ويديره مصرف "دويتشه" ومجموعة من المصارف تسيطر عليها المؤسسات الالمانية . وسيستخدم القرض الذي تبلغ قيمته ٤٠٠ مليون مارك ألماني لإعادة تمويل قرض قيمته ٢٠٠ مليون مارك ألماني يستحق في نهاية هذا العام ، ويمثل الباقي "أموالا جديدة" .

٩٠ - وفي الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩١ كان هناك ثمانية إصدارات للسندات ، قيمتها ٥٥٤ مليون من ملايين دولارات الولايات المتحدة ، مما ضاعف من إجمالي العام السابق ، وأحدث زيادة أخرى في متوسط أجل استحقاقها الى ما يزيد عن ٤ سنوات . وبالرغم من هذه التطورات التي تشير إلى تحسن كبير في سهولة وصول جنوب افريقيا إلى أسواق رأس المال الدولية ، يرى المراقبون داخل جنوب افريقيا وخارجها أن الجزاءات المالية مازالت شكلا فعّالا للضغط من أجل التغيير في جنوب افريقيا . ومما يجدر إبرازه أن المبلغ الإجمالي الذي حصل عليه حتى الآن في عام ١٩٩١ يقل عن الـ ٣,١ بليون راند من السندات المستحقة ، وعلى ذلك يبقى تدفق التمويل الطويل الأجل للسندات سلبيا . وعلاوة على ذلك ، فما اجتذبته سندات جنوب افريقيا حتى الآن هو في معظمه جزء محدود من قاعدة المستثمرين ، وبالتحديد مستثمري التجزئة ، والمؤسسات المالية المضاربة الصغيرة . وأخيرا فإن القروض التي حصل عليها في ١٩٩١ مازالت تبلغ نحو ثلث المستويات التي حصل عليها في أوائل الثمانينات(٧٦) .

جيم - الاستثمار الأجنبي

٩١ - إن الاتجاه نحو تصفية الاستثمارات من جانب الشركات عبر الوطنية التي لها مصالح سهمية تتعلق بالمشاركة في رأس المال في جنوب افريقيا ، والذي بدأ في عام ١٩٨٥ ، قد توقف من الناحية الفعلية في عام ١٩٩١ . وفي الوقت نفسه ، فإن نحو نصف شركات الولايات المتحدة التي قامت بتصفية استثماراتها (وعددها الإجمالي ١٩٢ شركة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١) ، وربما نسبة أكبر من الشركات عبر الوطنية من البلدان الأخرى ، قد أبقت على روابط لا تتصل بالمشاركة في رأس المال ، مع جنوب افريقيا بعد تصفية الاستثمارات . وقد سمح ذلك بفيض من الإيرادات دون أن يكون لهذه الشركات وجود مادي دائم في البلد ودون مواجهة الضغط السياسي ذي الصلة الذي تمارسه حركة مناهضة الفصل العنصري في بلدان الموطن لهذه الشركات(٧٧) .

٩٢ - ومما يذكر وضعا للأمور في نصابها الطبيعي ، أنه بالرغم من زيادة اهتمام الكثير من الشركات بجنوب افريقيا كفرصة محتملة للاستثمار ، يبدو أنه من غير المحتمل حدوث عودة واسعة النطاق إلى البلد في الأجل القصير . فأوجه عدم التيقن الحالية فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية والسياسية ، وكذلك بالإدارة الاقتصادية والمالية لحكومة غير عنصرية مقبلة ، هي في الواقع مثبطات قوية . وفي الوقت الذي يتوقع فيه قيام سوق رائجة لشركات المنتجات الاستهلاكية ، فهناك اتفاق أقل في الرأي بشأن فرص سائر الصناعات . وإضافة إلى ذلك ، فالعرض المحدود من العمال المهرة في البلد ينظر إليه بوصفه قيدا هاما على الاستثمار المباشر(٦٨) . وعلاوة على ذلك فإن شركات الولايات المتحدة تعوقها قوانين الولايات والقوانين المحلية التي تقيد التعاقد مع شركات لها نشاط تجاري في جنوب افريقيا .

دال - العلاقات العسكرية

الميزانية

٩٣ - أظهرت ميزانية جنوب افريقيا لعام ١٩٩١ انخفاضا نسبيا في الاعتماد المخصص لنفقات الدفاع ، وذلك تمشيا مع الاتجاه الذي بدأ في السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ والذي أوقف الارتفاع في نفقات الدفاع الذي حدث خلال الثمانينات(٧٨) . ورقم هذا العام هو ٩,١٨٧ بليون راند ، تمثل ١١ في المائة من مجموع انفاق الدولة ، بالمقارنة مع رقم يزيد بنسبة ١٥ في المائة في سنة ١٩٨٩/١٩٩٠(٧٩) . وأعلن وزير المالية في خطاب الميزانية الذي ألقاه أن الوفورات الناتجة وقدرها حوالي ٣,٦ بلايين راند ، ستحول

الى دعم الامن الداخلي للبلاد ، وبالتالي فقد زاد الاعتماد المخصص لنفقات الشرطة زيادة قياسية بنسبة ٥٣ في المائة[٧٩] . وحصل الحساب الخاص للدفاع الذي يستخدم جزئيا لتمويل شراء الاسلحة من الخارج ، على مبلغ ٤,١٧ بليون راند في ميزانية الدفاع ، وذلك بنسبة تقل قليلا عنها في عام ١٩٩٠ . وزاد الاعتماد المخصص لحساب الخدمات السرية بنسبة ٣٨ في المائة خلال السنتين الماضيتين فبلغ ٣٨٠ مليون راند[٨٠] . وتجدر الاشارة الى أن اللجنة الخاصة قد لفتت الانتباه في الماضي الى استخدام الحساب الخاص للدفاع وحسابات اخرى من هذا القبيل في انشطة سرية ، من بينها تأمين الاسلحة والتكنولوجيا من الخارج (تحايلا علي الحظر الالزامي المفروض على الاسلحة بموجب قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧) ، وزعزعة استقرار دول الجنوب الافريقي . وعلاوة على ذلك ، فقد ظهرت في الآونة الاخيرة أدلة على أن الحساب الخاص للدفاع قد استخدم أيضا في تمويل مكتب التعاون المدني الذي كانت ترعاه قوات دفاع جنوب افريقيا[٨١] . ولذلك لايزال هناك شكوك فيما يتعلق بالسبب الحقيقي لاستمرار هذه المشاريع السرية . ويعكس تخفيض الانفاق على الدفاع ، فيما يبدو ، نقص القروض وافتضاح انتهاكات الحظر المفروض على الاسلحة في السنوات الاخيرة افتضاحا كبيرا وعملية التغيير الجارية حاليا في جنوب افريقيا . وعلى ضوء هذه التغييرات ، اعلن الرئيس دي كليرك في حزيران/يونيه ١٩٩١ أن جنوب افريقيا ستقوم بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (القرار ٣٣٧٣ (د - ٣٣) ، المرفق) .

التعزيزات العسكرية

٩٤ - عجلت التخفيضات الدفاعية باجراء تخفيضات معينة في شركة انتاج الاسلحة في جنوب افريقيا (ARMSCOR) . وفي أوائل الثمانينات جعلت تلك الشركة من جنوب افريقيا واحدة من أكبر الدول المصدرة للاسلحة[٨٢] ، إلا أنه حدث هبوط بنسبة ٤٠ في المائة في الطلبات الواردة من القوات المسلحة لجنوب افريقيا في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٩ ؛ ونتيجة لذلك ، فقد الغي ٤٩ مشروعا في مرحلة ما قبل الانتاج واعتبر نحو ٠٠٠ ٥٠ من موظفي أرمسكور ومتعاقديها زائدين عن الحاجة[٨٣] . وكان أحد جوانب رد فعل شركة أرمسكور إزاء هذه التغييرات تنفيذ برنامج تعاون مع القطاع الخاص المدني للصناعة عن طريق نقل التكنولوجيا والخبرة الفنية العسكريتين . وتشمل أمثلة هذا التعاون الاخير ، الذي تتوقع منه الشركة عائدا سنويا قدره ٧٥٠ مليون راند خلال خمس سنوات ، الاطلاق المرتقب لتابع اصطناعي للاتصالات تستخدم في صناعته تكنولوجيا القذائف التسيارية لجنوب افريقيا ؛ والتقنيات والمعدات الابتكارية في مجالات التعدين وهندسة المحركات وصيد الاسماك بل وحتى صناعة مضرب الكريكت[٨٣] . وأعلن

رئيس الدولة في تموز/يوليه ١٩٩١ ، من قبيل التدليل على أهمية هذا المشروع ، ان مسؤولية شركة أرمسكور قد تحولت من وزارة الدفاع الى وزارة التنسيق الاقتصادي والمؤسسات العامة(٨٤) . ومع ذلك ، فقد أوضحت الحملة العالمية لمناهضة التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا ، التي مقرها اوسلو ، أن جانبا هاما من هذا التحول الى الانتاج المدني يتمثل في محاولات الشركة المستمرة للقضاء على حظر الأسلحة أثناء الفترة الانتقالية ، لاسيما الحظر المفروض على تصدير الأسلحة المشمول فقط بقرار غير إلزامي .

التجارة الخارجية

٩٥ - ونتيجة لهبوط الطلبات الواردة من قوات دفاع جنوب افريقيا تعول الشركة على سوق صادراتها لتعويض النقص الداخلي في الطلب . وقد كشف النقاب عن منتجات جديدة تشمل النموذج الاولي للطائرة الهجومية طراز ROOIVALK CSH2 التي قال المتحدث الرسمي باسم قوات دفاع جنوب افريقيا انها "يمكن تعديلها لكي تطلق أيا من أسلحة منظمة حلف شمال الاطلسي"(٨٥) ، وكذلك ظهور منظومة القذائف المضادة للدبابات المحمولة طراز FT5.(٨٦) . وفضلا عن ذلك ، فإن استراتيجية جنوب افريقيا للتعاون العسكري مع الحكومات والشركات الأجنبية مستمرة . وفي صيف عام ١٩٩١ ، أقر الرئيس التنفيذي لشركة أرمسكور علنا أن شركته قد دخلت "لبعض الوقت" في محادثات مباشرة مع شركات اخرى لصناعة الاسلحة بشأن "أشكال تعاون مختلفة"(٨٧) .

التعاون

٩٦ - أتاح النزاع الذي نشب في عام ١٩٩١ بين العراق والكويت فرصة لزيادة الصادرات العسكرية من جنوب افريقيا الى الدول المتحاربة ، ونتيجة لتركيز الاهتمام على ما هو مكدس لدى العراق من الاسلحة المستوردة وعلى التجارة العالمية للاسلحة بوجه عام ، فقد كشف عن معلومات جديدة بشأن انتهاك جنوب افريقيا خلال السنوات العشر الماضية للحظر الالزامي على الاسلحة لعام ١٩٧٧(٨٨) .

٩٧ - ووفقا للتقارير الاخيرة الصادرة عن الحملة العالمية(٨٩) ، تسلمت الامارات العربية المتحدة مدافع الهاوتزر المتقدمه طراز G6 بعد غزو الكويت بأسبوع واحد(٩٠) ، وتقوم بتمويل انتاج طائرة هليكوبتر من طراز ROOIVALK كما طلبت توريد قذائف طراز "حكيم" ، التي طورتها جنوب افريقيا بالتعاون مع شركة انترناشيونال سيفنال آند كنترول التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة(٩١) . (انظر الفقرات ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ أدناه) . ومن المعتقد على نطاق واسع أن جنوب افريقيا تحصل على شحنات

غير مشروعة من نفط الخليج في مقابل اسلحتها - ففي الفترة الممتدة بين عام ١٩٨٧ و ١٩٩٠ كان ٩١ من بين ٩٤ ناقلة قامت بتفريغ النفط في جنوب افريقيا قادمة من الشرق الاوسط[٩٢] . وأفادت التقارير كذلك[٩٣] أن نصف واردات بريتوريا من النفط مصدرها الامارات العربية المتحدة ، ويظن أن كثيرا من البلدان المجاورة للامارات العربية المتحدة أقامت أيضا علاقات عسكرية مع جنوب افريقيا بالرغم من الحظر المفروض على توريد الاسلحة . ويعتقد أغلب خبراء الدفاع أن ترسانة المملكة العربية السعودية تضم عتادا من جنوب افريقيا[٩٣] ، ويبدو أن دولتين صغيرتين من دول الخليج - قطر والإمارات العربية المتحدة -[٩٤] قد قدمتا أيضا طلبات في العام الماضي للحصول على مدافع عيار ١٥٥ مم تنتجها شركة أرمسكور .

٩٨ - ومع ذلك ، فإن الذي أثار أشد القلق هو المزاعم التي تقول بأن تدفق اسلحة وذخائر جنوب افريقيا الى العراق قد استمر بعد فرض حظر الأمم المتحدة على توريد الاسلحة الى تلك الدولة ، إذ أن جنوب افريقيا لن تكون بذلك قد انتهكت حظرا الزاميا واحدا فحسب وانما حظرين . ووفقا لما تذكره الحملة العالمية ، تتألف الادلة المؤيدة لهذا السيناريو من مجموعتين من حالات الخروج على المألوف . اولا ، أن جنوب افريقيا قد سجلت خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ فائضا تجاريا قيمته ٢,٧ من بلايين الراندات من "صادرات غير مصنفه" ، وهي فئة تشمل التجارة في الاسلحة والنفط والمعادن الثمينة : ونظرا لانخفاض سعر وانتاج الذهب في ذلك الوقت ، ولان صادرات جنوب افريقيا من النفط ضئيلة دائما ، يفترض أن هذا الفائض غير العادي يرجع الى ازدهار مبيعات الاسلحة الى الخليج[٩٥] . ثانيا ، لوحظ أنه بالرغم من إبلاغ بريتوريا مجلس الأمن في آب/أغسطس ١٩٩٠ بتقيدها بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، فإن قرارها بالالتزام بالحظر المفروض على العراق لم ينشر في الجريدة الرسمية (أي لم يصبح ملزما قانونا) حتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠[٩٥] ، أي بعد زيادة الفائض التجاري بفترة قصيرة . وينظر بعض المراقبين الى هذه التناقضات مترادفة ويعتبرونها دليلا على أن بريتوريا قد قامت بتجارة عسكرية غير مشروعة مع العراق بعد غزو ذلك البلد للكويت أو حصلت منه على مدفوعات على الاقل[٩٧] .

٩٩ - ووفقا لتقرير لاحدى الصحف ، زعم أحد أفراد المخابرات العسكرية لجنوب افريقيا أن شركة أرمسكور قد قامت بتوريد ذخيرة لأسلحة العيار التام ذات "التهوية القاعدية" المطولة المدى من انتاجها ، بعضها معدل ليحمل الغاز السام ، وذلك عبر الاردن الى العراق في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠[٩٨] . وقد دحض كل من جنوب افريقيا والعراق هذه التهم وأنكر كل منهما انتهاك الحظر الالزامي المفروض على

٠٥٨٦ب(٩٢)

الاخر . وأصر وزير دفاع جنوب افريقيا على "أن جنوب افريقيا ، وبالتالي شركة أرمسكور ، لم تقم بتسليم أي شحنات الى العراق تحديا للجزاءات التي فرضتها الامم المتحدة على العراق في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٠"(٩٩) ، وأكدت السلطات العراقية للجنة الخاصة أن "العراق يواصل الالتزام بجميع القرارات والتدابير المتصلة بمقاطعة جنوب افريقيا ، سواء فيما يتعلق بالاسلحة أو النفط"(١٠٠) .

١٠٠ - وذكر آخر تقرير للجنة الخاصة أن مؤسس ومدير شركة انترناشيونال سيفنال آند كنترول يواجه تهما بالاحتيال على شركة فيرانتي ، وهي شركة الاسلحة البريطانية التي اشترت شركته في عام ١٩٨٧(١٠١) . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، ذكرت التقارير أن المتهم سيقر بأنه مذنب في التهرب من الضرائب والاحتيال وانتهاكات تصدير الاسلحة(١٠٢) . وتكشفت معلومات جديدة هامة عندما أعلن فريق مشترك بين صحيفة "فاينانشيال تايمز" وبرنامج "نايت لاين" الذي تبثه محطة تليفزيون ABC ، في أيار/مايو ١٩٩١ ، تفاصيل عن حلقة للاتجار بالاسلحة تضم جنوب افريقيا ، وتتوسطها شركة انترناشيونال سيفنال آند كنترول(١٠٣) . وكشف التحقيق عن أن تلك الشركة قد باعت الى جنوب افريقيا كميات كبيرة من معدات التكنولوجيا الرفيعة لاستخدامها في تطوير واختبار القذائف التسيارية . وكان هناك إدعاءات بأن قدرا معينا من التكنولوجيا المنتجة في الولايات المتحدة ، مثل هندسة المعدات ذات التحكم الراداري المضادة للطائرات والقنابل العنقودية قد وصلت في نهاية الامر الى العراق عن طريق جنوب افريقيا وشيلي . ووفقا لهذه الادعاءات ، تمت عمليات نقل الاسلحة بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨ ، الا أن هناك أدلة تكميلية على استمرار تهريب تكنولوجيا القذائف من الولايات المتحدة الى جنوب افريقيا لفترة سنتين إضافيتين : إذ ألقي القبض على أحد الرعايا الهولنديين في الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، بتهمة شراء "وحدات عزل ودوران" متطورة ، تستخدم في نظم توجيه القذائف(١٠٤) . وظهر فيما بعد أن شركته التي تتخذ كستار وهي شركة يورك المحدودة (York Ltd.) لها اتصالات بشركة انترناشيونال سينغال آند كنترول في الولايات المتحدة ومع شركة تابعة لشركة Barlow Rand ، الشركة المجمعة الصناعية التي مقرها جوهانسبرغ(١٠٥) .

١٠١ - وفي ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، أصدرت هيئة محلفين تحقيقية اتحادية في بنسلفانيا قراري اتهام متعلقين بأنشطة شركة انترناشيونال سيفنال آند كنترول . وتتصل التهم بمخطط معقد للاحتيال وغسل الاموال انطوى على عقود ذائفة قيمتها بليون دولار ، وغسل ٧٠٠ مليون دولار ، وتهريب أسلحة وذخائر وسلع أساسية مقيدة وتكنولوجيا عسكرية الى جنوب افريقيا والعراق . وشمل الاتهام بين آخرين ، سبعة أشخاص من جنوب

افريقيا وثلاث شركات ، من بينها شركة أرمسكور ، لانتهاكات تتعلق بالتصدير والاستيراد ، والغش في الاوراق المالية وغسل الاموال والتهرب من الضرائب وجرائم اتحادية اخرى . واتهم مؤسس ومدير شركة انترناشيونال سيغنال آند كنترول ، في جملة أمور ، بإدارة مخطط لمعاونة شركة أرمسكور على المراوغة من حظر الاسلحة الالزامي المفروض على جنوب افريقيا وذلك ببيع تكنولوجيا مقيدة للذخائر والاسلحة تنتجها الولايات المتحدة عن طريق شركات استخدمت كواجهة ، وباستخدام حسابات بالمصارف السويسرية . وقد تضمن الاتهام إدعاءات تنطوي على تسليم أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ طلقة لمدافع جنوب افريقيا من عيار ١٥٥ مم ، زود بها العراق فيما بعد . ومن الصادرات الاخرى التي تمت انتهاكا لحظر الاسلحة على جنوب افريقيا أجهزة رؤية ليلة ، ومكونات الصواريخ بعيدة المدى ونظم اختبار وتتبع الصواريخ ، وتكنولوجيا نظم الملاحة ، وتكنولوجيا القنابل اليدوية وغير ذلك من المعدات الالكترونية للدفاع (١٠٦) .

١٠٢ - وفيما زعم بأنه رد على أنشطة جنوب افريقيا في مجال "انتشار القذائف" أعلن وكيل وزارة خارجية الولايات المتحدة لشؤون الأمن القومي في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ أن وزارة الخارجية قد قررت أن شركة آرمسكور قد قامت بأنشطة لنشر القذائف . وبالتالي فإنه عملا بقانون الرقابة على تصدير الاسلحة وقانون ادارة التصدير لعام ١٩٧٩ ، بصيغته المعدلة ، يجري فرض التدابير التالية على شركة آرمسكور : (أ) عدم صرف تراخيص لتصدير الأصناف الخاضعة للرقابة وفقا لقانون الرقابة على تصدير الاسلحة وقانون ادارة التصدير لعام ١٩٧٩ ، الى شركة آرمسكور لمدة عامين ؛ و (ب) عدم الدخول في عقود بين حكومة الولايات المتحدة وشركة أرمسكور لمدة عامين ؛ و (ج) عدم استيراد أي منتجات من شركة آرمسكور الى الولايات المتحدة لمدة عامين (١٠٧) . وبالرغم من ان هذه التدابير يمكن أن تشجع البلدان على وقف أنشطة انتشار كهذه ، فقد طرحت أسئلة بشأن الحد الزمني للحظر المفروض على شركة آرمسكور ومدى جدية تشريعات الولايات المتحدة المتعلقة بفرض حظر الاسلحة على جنوب افريقيا . وقد أشارت وزارة الخارجية أيضا في الاعلان الى قرار جنوب افريقيا الاخير بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

١٠٣ - وأفادت التقارير أن هناك حلقة بالغة الاهمية في فضيحة تهريب الاسلحة بواسطة شركة انترناشيونال سيغنال آند كنترول وفي بيع الاسلحة الى العراق في الثمانينات وهي شركة الاسلحة الشيلية ، "اندستريا س كاردوين التي اعترفت فيما سبق باشتراكها مع شركة آرمسكور في تصدير الاسلحة (١٠٨) . وبلغت قيمة المبيعات الى العراق ٩٠ في المائة من ايرادات الشركة في ذروة اشتعال الحرب بين ايران والعراق . غير أنه يلاحظ

أن الحكومة الشيلية الحالية قد اتخذت تدابير ملموسة لانفاذ حظر الاسلحة المفروض على جنوب افريقيا[١٠٩] .

١٠٤ - وفي ١٤ تموز/يوليه ١٩٩١ ، رفعت اسرائيل جزاءاتها الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا ، وإن كان يرى أن السنوات الاربع التي خفضت فيها التجارة تخفيضا ضئيلا لم تعكر بأي حال صفو العلاقات العسكرية الوثيقة بين الدولتين . ومن الواضح أن التعاون العسكري سيستمر دون فتور ، حيث تفيد التقارير بأن بريتوريا تمول انتاج قذيفة انسيابية تطلق من البحر تقوم اسرائيل بتطويرها ، وهي من طراز غابرييل LR يعتقد بأنها تضاهي نظام صواريخ توماهوك الذي تنتجه الولايات المتحدة[١١٠] . ويتضمن الجزء الثاني من هذا التقرير معلومات اضافية عن التعاون العسكري بين جنوب افريقيا واسرائيل .

١٠٥ - ويضفي اهتمام جنوب افريقيا بالقذائف التي تطلق من البحر ، السالفة الذكر ، مصداقية على الافتراض القائل بأن جنوب افريقيا تعتزم تزويد سلاحها البحري بالغواصة الالمانية طراز ٢٠٩[١١١] . ومما يذكر أن شركة آرمسكور قد سعت للحصول على مخططات هذه الغواصة وأنها كانت تُزود بالفعل بالافلام المجهرية للرسومات من جانب شركتين مقرهما في المانيا في الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٧ على الاقل[١١٢] . وتفيد التقارير بأن اسرائيل ، التي تقيم علاقات مع جنوب افريقيا ، تتلقى تمويلا من المانيا لبناء إثنتين من غواصاتها U-209[١١٣] . ووفقا لما جاء بمجلة بحرية تصدر في الولايات المتحدة[١١٤] ، فقد اختارت تايوان ، المقاطعة الصينية ، أيضا الاختيار أربعا من تلك الغواصات على الاقل . ويمكن لهذا التورط أيضا أن يعود بالفائدة على جنوب افريقيا ، حيث أخذت العلاقات في التحسن بسرعة منذ أن منحت تايوان ، المقاطعة الصينية ، لجنوب افريقيا أول قرض ائتماني تجاري لها على الاطلاق ، وقيمته ١٥٠ مليون راند في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، لاسيما وأن تايوان ، المقاطعة الصينية ، ليست دولة عضوا في الامم المتحدة ، ومن ثم فهي غير ملزمة قانونا بحظر توريد الاسلحة الالزامي لعام ١٩٧٧ .

١٠٦ - وقد أقيمت صلة تدريجية منذ عام ١٩٨٩ بين جنوب افريقيا وبلدان وسط وشرق أوروبا . وفي هذا السياق ، تذكر التقارير أن السلاح الجوي لجنوب افريقيا قد اشترى طائرتين من الطائرات طراز LET 410 المزودة بمحركين تربينيين مروحيين ، من تشكيوسلوفاكيا[١١٥] . وسلمت بولندا نحو ١٥ طائرة من طراز فلامينغو ٢ ، وفلامينغو ٣ لجهات غير معروفة في جنوب افريقيا[١١٦] . وفي ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أعلنت الحكومة

الاوغندية أنه قد جرى تهريب نحو ١٩ طنا من الاسلحة والذخائر من جنوب افريقيا الى الميليشيا الكرواتية في يوغوسلافيا . وضبطت القوات الاتحادية في يوغوسلافيا طائرة بضائع تابعة للخطوط الجوية الاوغندية تحمل شحنة من البنادق والرصاص والقنابل اليدوية ، يعتقد بأنها مشتراه من "البانتوستان المستقل" بوبوتاتسوانا أو من جهة أخرى في جنوب افريقيا . وأنكرت شركة آرمسكور تورطها ، وإن كانت رفضت أن تؤكد أو تنفي ما اذا كانت الاسلحة مصدرها جنوب افريقيا ؛ وأعلن وزير الخارجية أن بريتوريا لم تأذن بعملية النقل هذه(١١٧) .

١٠٧ - وثمة استراتيجية تستخدمها شركة آرمسكور في التغلب على الحظر الالزامي على توريد الاسلحة ، وهي استيراد السلع "ذات الاستعمال المزدوج" - أي المعدات أو المواد المدنية التي يمكن تطويعها للاغراض العسكرية . ومثال على ذلك المشروع الذي تقوم به شركتان مقرهما في هولندا وهما شركتا "فيليبس" و"داتاسيستمز" ، لتحديث شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للسلاح البحري لجنوب افريقيا في ديربان(١١٨) . وبالرغم من اصدار حكومة هولندا لتراخيص التصدير ، فقد أنكرت انتهاك الحظر على أساس أن البضائع المصدرة ذات طابع مدني ، حتى وإن كانت الجهة المتلقية هي بالتأكيد ليست كذلك(١١٩) .

١٠٨ - وتستفيد جنوب افريقيا أيما استفادة من "ضبابية" الواردات ذات الاستعمال المزدوج في مجالين هما الطائرات وتكنولوجيا الملاحة الجوية . إذ أن التمييز بين الاستعمال المدني والاستعمال العسكري يتسم بعدم الوضوح بصفة خاصة في هذا القطاع المتقدم للغاية : فعلى سبيل المثال كثيرا ما يستخدم السلاح الجوي طائرات خفيفة صغيرة يزعم ظاهريا أنها للاستخدام الخاص ؛ بل أوردت الانباء في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ أن مصانع من دول مختلفة عديدة تتنافس لتوفير طائرات تدريب ذات محرك عنفي بمروحة ، قيمتها ١٠٠ مليون دولار لجنوب افريقيا(١٣٠) ، ويفيد نبأ آخر تردد في آب/أغسطس ١٩٩١ ، وينكره بقوة السلاحان الجويان المعنيان أن السلاح الجوي لجنوب افريقيا حصل على طائرات من طراز بيلاتوس بي سي - ٧ السويسرية الصنع عن طريق "البانتوستان المستقل" بوفوتاتسوانا(١٣١) .

١٠٩ - وتتصل مشكلة أخرى في تنفيذ الحظر ، بالوضع القانوني للاسلحة النارية الشخصية مثل المسدسات وبنادق الصيد . وقد أفيد بأنه قد شحن منذ عام ١٩٨٧ ما يصل إلى ٥٠ طنا من البنادق والاعيرة النارية من ثلاث شركات حُددت أسماؤها في الولايات

المتحدة إلى كيب تاون في طريقها إلى ناميبيا وبوتسوانا[١٢٢] . وتفيد صحف جنوب افريقيا ، بأن وزارة التجارة بالولايات المتحدة بدأت تحقيقا بشأن اشتراك شركات بالولايات المتحدة في هذه المسألة .

١١٠ - وتشهد حالات التعاون المؤكدة أو المشتبه فيها في الميدان العسكري بين جنوب افريقيا وحكومات أو شركات أجنبية ، على إصرار بريتوريا على مزاولة الاتجار بالاسلحة ، وعلى أوجه القصور في حظر الاسلحة الذي تفرضه الامم المتحدة ، نظرا لمواطن الضعف في التنفيذ التشريعي من جانب دول أعضاء .

هاء - الحالة في منطقة الجنوب الافريقي

١١١ - أدت التطورات الايجابية التي حدثت في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ الى تجديد الامل في تحقيق مزيد من التقدم نحو تسوية جميع المنازعات السياسية في المنطقة . فمع استقرار استقلال ناميبيا ، تكشفت أحداث مشجعة في كل من أنغولا وموزامبيق نتيجة اتخاذ الحكومة في هذين البلدين عدة اصلاحات خلال الشهور الاخيرة من عام ١٩٩٠ ، مع حدوث نوع من التقارب بين أطراف النزاعات . واكتسبت عملية السلم زخما في أنغولا على مدى الشهور القليلة الماضية ، بيد أنها تعطلت في موزامبيق ، على ما يبدو ، نتيجة لتجدد القتال والعداء .

١١٢ - وقد بعث الامل اعتماد دستور جديد في موزامبيق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، في امكانية التفاوض على وقف لاطلاق النار بعد سنوات من حرب أهلية مدمرة قامت فيها جنوب افريقيا المجاورة بدور بارز . وقد نص الدستور الجديد على الانتخابات ونظام متعدد الاحزاب ، وحرية الصحافة وقضاء مستقل . وكان هناك وعد باجراء انتخابات رئاسية وتشريعية على نطاق الدولة في عام ١٩٩١ أو ١٩٩٢ بشرط امكان تنفيذ وقف شامل لاطلاق النار . وعقب عدة جولات من المحادثات ، وُقّع اتفاق بشأن المرحلة الاولى من وقف اطلاق النار في روما في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ بين حكومة موزامبيق والمقاومة الوطنية في موزامبيق . بيد أن خرق المقاومة الوطنية المتكرر لوقف اطلاق النار الجزئي (الذي أكدته لجنة التحقيق الدولية المشكّلة لرصد تنفيذ الاتفاق)[١٢٣] ورفضها قبول حل وسط اقترحه الوسطاء ، تعترف المقاومة بموجبه بشرعية حكومة موزامبيق مع الحصول على "مركز سياسي خاص" فوق الاحزاب الاخرى ، عرضا عملية التفاوض للخطر الشديد . بيد أن المقاومة الوطنية في موزامبيق اعترفت بسلطة الحكومة في نهاية

الامر ، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، وأعلنت موافقتها على الانضمام الى العملية السياسية المؤدية الى انتخابات متعددة الاحزاب . وفي هذا السياق ، رحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق ، ووجه نداء عاجلا الى الحزبين ، "وخاصة الى المقاومة الوطنية في موزامبيق" لوضع حد للنزاع والاتفاق على إطار للمصالحة الوطنية والديمقراطية(١٢٤) .

١١٣ - وتعزو حكومة موزامبيق طول عناد حركة المقاومة الى الدعم المستمر المقدم من جنوب افريقيا . ويستند هذا الاتهام ، الذي نفته باستمرار سلطة جنوب افريقيا ، بصورة جزئية الى ادعاءات اثنين من مواطني موزامبيق يزعمان أنهما حُملا على الخدمة في قوات الدفاع لجنوب افريقيا طيلة فترة الثمانينات ، وان "القوات الخاصة" لجنوب افريقيا ، وخاصة فرق الاستطلاع الخمس ، ما زالت توفر الدعم لحركة المقاومة في موزامبيق في مجال السوقيات(١٢٥) .

١١٤ - وفي أنغولا ، تعهدت الحكومة ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، بشن مجموعة من التدابير الدستورية والتشريعية التي تنشئ نظاما جديدا متعدد الاحزاب في البلد . وعقب جولات عديدة من المحادثات المعقودة في لشبونة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) ، وقع الطرفان على اتفاق سلم بين الحزبين في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ . ويقوم الاتفاق على خطة اشترك في اقتراحها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والبرتغال ، ينفذ بموجبها وقف لاطلاق النار يرصد دوليا ، وتؤدي فترة انتقالية مدتها ١٨ شهرا الى انتخابات متعددة الأحزاب في تشرين الأول/اكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وخلال فترة الانتقال المذكورة . تقوم "لجنة سياسية وعسكرية مشتركة" مؤلفة من عدد مماثل من مسؤولي الحكومة ويونيتا ، مع قيام البرتغال ، والولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفياتي والأمم المتحدة بدور المراقب ، "بمعالجة العملية الكاملة بما يفضي الى وقف اطلاق النار ، والانتخابات ، والاستقرار والأمن الداخلي" والإشراف على انشاء جيش وطني وحيد(١٢٦) . وعلى الرغم من أن كلا من الطرفين قد اتهم الآخر ، في بعض الأوقات ، بانتهاك اتفاق السلم وتأخير اطلاق سراح السجناء السياسيين ، فقد استمر التقدم نحو تطبيع الحياة السياسية في أنغولا بصورة مطردة منذ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

١١٥ - وقبل توقيع اتفاق السلم . تقدمت حكومة أنغولا بادعاءات متكررة فيما يتعلق بمساعدة جنوب افريقيا المستمرة ليونيتا . وبموجب أحكام الاتفاق الموقع في عام ١٩٨٨ ، والذي أدى الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا ،

تعهدت جنوب افريقيا بانهاء كل دعم عسكري مقدم الى قوات يونيتا . بيد أنه ، في اجتماع للجنة المشتركة التي ترصد تنفيذ هذا الاتفاق ، عقد في كيب تاون في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ . اتهم وفد أنغولا جنوب افريقيا بارسال أطنان من الاسلحة والامدادات الاخرى الى يونيتا عن طريق البلدان المجاورة(١٣٧) .

١١٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، عُقدت عدة اجتماعات بين ممثلي ناميبيا وجنوب افريقيا لمناقشة مسألة خليج والفيس والجزر المواجهة للشاطئ وكذلك الحدود بين البلدين على نهر اورانج . ونتيجة لذلك ، أنشئت لجنة تقنية مشتركة لاسداء المشورة بشأن وظائف وهياكل ادارة مشتركة ، من المقرر انشاؤها في خليج والفيس ، الى أن تتم تسوية المسألة(١٣٨) على أن السيد رولوف بوتا ، وزير الخارجية ، أكد قبل ذلك أنه لا يمكن تناول تعديلات في دستور جنوب افريقيا - بما في ذلك أي قرار يتعلق بمستقبل خليج والفيس - إلاّ أثناء المناقشات المتعلقة بالمسائل الدستورية ، على أقرب تقدير(١٣٩) .

رابعا - الضغط الدولي والمساعدة الدولية

ألف - لمحة عامة

١١٧ - تمشيا مع ما أوصت به اللجنة في بداية عام ١٩٩١ ، اتبع المجتمع الدولي ، على ما يبدو ، نهجا مزدوجا للعملية في جنوب افريقيا : فقد اعترف بضرورة ممارسة بعض الضغط على النظام وتقديم المساعدة للقوى الديمقراطية ولضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا . بيد أن اتجاها متزايدا قد ظهر نحو تخفيف التدابير التقييدية المفروضة على جنوب افريقيا نظرا للتقدم الملحوظ نحو القضاء على الفصل العنصري . وهناك ، على ما يبدو ، اتجاه للمغالاة في تقدير التطورات الايجابية والتهوين من خطورة المشاكل الباقية . ومع ذلك اتخذت ، في نفس الوقت ، خطوات على الصعيدين الاقليمي والوطني ، لتقديم بعض المساعدة للقوى الديمقراطية وضحايا الفصل العنصري .

١١٨ - وفي هذا السياق ، استطاع المسؤولون في جنوب افريقيا زيارة بلدان مختلفة في مختلف أنحاء العالم ، وبدأوا جديا في سلسلة من الاتصالات مع عدد من الدول الاعضاء لتطوير العلاقات على النطاقين التجاري والدبلوماسي . وجددت حركات التحرير الوطني والقوى الديمقراطية الاخرى في جنوب افريقيا ، من جانبها ، ما تبذله من جهود لتشجيع

الدول الاعضاء والمنظمات الدولية الاخرى على ربط الضغط على جنوب افريقيا بتطور العملية في اتجاه المفاوضات . وبالتالي ، بدأ يظهر توافق في الآراء بشأن ضرورة رفع الجزاءات على مراحل ، وفقا لما يرحز من تقدم ملموس نحو مفاوضات موضوعية على دستور جديد . وقد استجابت دول الكومنولث استجابة حقيقية للحاجة الى هذا التوافق في الآراء في آخر اجتماعات الكومنولث المعقود في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . وجدير بالذكر ، في هذا الصدد ، أن القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا حرصت على وضع برنامج لدفع الجزاءات على مراحل ، وكان لرأيها تأثير على المناقشة التي أجراها المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة .

١١٩ - وقد أدركت الحركات المناهضة للفصل العنصري والمنظمات الاخرى المماثلة . بوضوح ضرورة الابقاء على النهج المزدوج بشأن جنوب افريقيا ، وواصلت حملتها من أجل استمرار الضغط وبدأت أيضا تبحث مبادرات لتقديم مساعدة ايجابية للعملية الحالية ولمستقبل جنوب افريقيا الديمقراطية .

باء - اجراءات الامم المتحدة

١٢٠ - أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ١٧٦/٤٥ ألف ، المعنون "الجهود الدولية للقضاء على الفصل العنصري" الذي اتخذ بدون تصويت ، الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في جنوب افريقيا (انظر الفرع الاول من هذا التقرير) والحاجة الى تنفيذ أحكام الاعلان تنفيذا كاملا وفوريا (انظر A/AC.115/L.675) .

١٢١ - وأشارت الجمعية العامة في قرارها ٣٤٤/٤٤ ، المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ الى تقرير الامين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان (A/44/960 و Add.1-3) ، وطلبت اليه أن يبقى على متابعة فعّالة للتطورات في جنوب افريقيا ، وأن يقدم تقريرا عما يحرز من تقدم آخر في تنفيذ الإعلان . وطبقا لهذا القرار ، قدم الامين العام في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، إلى الدورة الخامسة والاربعين المستأنفة للجمعية العامة تقريرا مرحليا ثانيا عن تنفيذ الإعلان (A/45/1052) وفي ملاحظاته الواردة في التقرير ، رأى الامين العام أنه عبر الاشهر الاثني عشر الاخيرة ، ظلت العملية المفضية إلى إنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، رغم توقفها المؤقت ، ماضية على الطريق . ولاحظ أنه مع ما تم في حزيران/يونيه ١٩٩١ من إزالة القوانين الجوهرية للفصل العنصري على نحو ما كان موعودا ، لا تزال هناك كثير من المواقف والممارسات

غير المسؤولة ، ومنها مثلا النتائج الناجمة عن تلك القوانين ومع ذلك فقد أعرب عن الأمل في أن تتخذ في الأشهر القليلة التالية ، وفي ضوء عدد من المبادرات المتخذة مؤخرا ، خطوات نحو التوصل إلى اتفاق يتعلق بوضع دستور جديد واتخاذ ترتيبات انتقالية . وخلص الأمين العام إلى ضرورة أن تأتي استجابة المجتمع الدولي متوافقة بصورة منسجمة مع هذه العملية المعقدة والدقيقة . وفي هذا السياق ، رأى أن الأمر بحاجة إلى الاستخدام ، على النحو المناسب ، للتشجيع والضغط والمساعدة ، مع استمرار العملية ، انطلاقا من أن الهدف الأسمى في هذا المجال هو إقامة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا .

١٣٢ - وقد نظرت الجمعية العامة في التقرير المرحلي الثاني في دورة مستأنفة معقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وتحدث أمامها رئيس اللجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصري ، البروفيسور ابراهيم غامباري ، الذي كان المتكلم الوحيد في المداولة ، فأكد أن واجب المجتمع الدولي هو تشجيع الانهاء السريع للفصل العنصري عن طريق المفاوضات . وعلى أساس تقرير الأمين العام ، واستعرض وأكد ما تم انجازه وما يظل بحاجة إلى انجاز . وفيما يتعلق ببرنامج العمل المتصل بالإعلان ، أحاط علما بمقترحات الأمين العام ، معربا عن الأمل في أن تؤخذ مشورته بجدية من جانب الجميع ، باعتبار أنه أصبح واضحا من التقرير أنه وإن كان قد أحرز قدر من التقدم عبر الاثني عشر شهرا الأخيرة ، فلا يزال انجاز الهدف النهائي بعيد المنال .

١٣٣ - وقد اعتمدت الجمعية العامة في الدورة المستأنفة ، بتوافق الآراء ، المقرر ٤٥/٤٥٧ باء ، المعنون "سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" الذي أحاطت فيه علما مع التقدير بالتقرير المرحلي الثاني وطلبت من الأمين العام ، في جملة أمور ، أن يرصد التطورات في جنوب افريقيا وأن يقدم إلى الجمعية العامة خلال عام ١٩٩٢ ، حسب الاقتضاء ، تقريرا عما يحرز من تقدم آخر في تنفيذ الإعلان(١٣٠) .

١٣٤ - وقد واصلت سائر أجهزة ووكالات الأمم المتحدة رصد تطور العملية في جنوب افريقيا . فأنشأت منظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٩ فريقا من خبراء مستقلين لمتابعة ورصد تنفيذ الجزاءات وغيرها من التدابير المناهضة للفصل العنصري في كل أنحاء العالم ، ولا سيما الخطوات التي اتخذت للتحايل على تلك التدابير(١٣١) . وقدم الفريق بالفعل دراسة عن الجزاءات المالية ، ونظر في نسخة منقحة من دراسة عن تعدين الفحم والحظر على الفحم في جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بالدراسة المتعلقة

بالجزاءات المالية ، رأى الفريق أن التقرير يؤكد فعالية الجزاءات المالية المتخذة ضد جنوب افريقيا . وبالاضافة إلى ذلك ، يكلف الفريق على النظر في مشروع دراسة عن العمالة والاجور وظروف العمل في صناعة التعدين في جنوب افريقيا وأثر الجزاءات على العمالة في تلك الصناعة .

١٣٥ - كذلك فقد واصلت اللجنة المعنية بالإجراءات المتخذة لمناهضة الفصل العنصري التابعة لمؤتمر العمل الدولي ، واللجنة المعنية بالتمييز التابعة لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية ، رصدها للحالة في جنوب افريقيا . وفي هذا السياق ، فإن مؤتمر العمل الدولي قام خلال دورته الثامنة والسبعين ، المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، استنادا إلى تقرير اللجنة المعنية بالإجراءات المتخذة لمناهضة الفصل العنصري ، ومع الإحاطة علما مع الارتياح باعتماد قانون علاقات العمل المنقح ، بدعوة جميع الاعضاء المؤسسين إلى ممارسة أقصى قدر من الضغط على حكومة جنوب افريقيا لكفالة أن تستجيب التشريعات العمالية في جنوب افريقيا على الاقل للمعايير التي تضعها منظمة العمل الدولية(١٣١) . ولاحظ أيضا أن التشريعات ينبغي ، كمسألة مبدئية ، أن تغطي تغطية كاملة العمال الزراعيين وعمال المنازل وعمال القطاع العام ، وأنه ينبغي تمديدها لتشمل "البانتوستانات" . وطلب المؤتمر من الحكومات أن تبقي على التدابير القائمة جميعا ، ولا سيما الجزاءات المالية التي أثبتت أنها في غاية الفعالية ، كما طلب من الحكومات أن تستخدم آليات محددة لتحديد منشأ الفحم على وجه التحديد . وطلب أيضا من الحكومات أن تبدي استعدادها لتقديم المساعدة إلى جنوب افريقيا ولكن شريطة أن يكون قد تم بالكامل إزالة الفصل العنصري والاستجابة للمعايير الدولية للسلوك . وحث المؤتمر كذلك المدير العام لمنظمة العمل الدولية على الاستجابة الفعالة والسريعة للطلبات الواردة من المنظمات العمالية الديمقراطية في جنوب افريقيا من أجل التعاون والمساعدة في المجال التقني ، مؤكدا على أن هذه المساعدة لا ينبغي بحال من الاحوال أن تشكل خرقا للسياسات الحالية التي تتبعها منظمة العمل الدولية بشأن جنوب افريقيا .

١٣٦ - وقد واصلت اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية رصد ما تقوم به الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا . واتفاقا مع القرارات التي صدرت عن اللجنة ، واستجابة لطلب محدد من المؤتمر الوطني الافريقي ، بدأ مركز الشركات عبر الوطنية مشروعا لمساعدة المؤتمر الوطني الافريقي في صياغة قانون للاستثمار وخيارات أخرى في مجال السياسات فيما يتعلق بدور الشركات عبر الوطنية على مستوى جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري .

١٣٧ - ومنذ اعتماد الاعلان ، أخذ مركز مناهضة الفصل العنصري في تطوير دوره وزيادة جهوده من أجل تحقيق نهاية سلمية للفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ولا يزال المركز يضطلع بإجراء بحوث واسعة النطاق عن جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية في مجتمع جنوب افريقيا ، وعن التطورات المستجدة في هذه القطاعات . ومن أجل هذا يحتفظ المركز بعلاقات اتصال واسعة النطاق ومتنوعة مع المؤسسات غير الحكومية والمنظمات والافراد في داخل جنوب افريقيا وخارجها ممن يشاركون بصورة فعّالة في تعزيز التغيرات التي تحدث حاليا . ويخدم المركز أيضا عددا من الهيئات الحكومية الدولية . وبوصفه مركز التنسيق المعين في إطار منظومة الامم المتحدة لمعالجة المسائل المتعلقة بجنوب افريقيا ، وامتثالا لاحكام قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٥ ألف ، عقد المركز مشاورات يومي ١ و ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، مع مراكز التنسيق المعينة في وكالات ومكاتب مختارة للامم المتحدة ، التي تعنى ببرامج أو أنشطة مخططة تتعلق بجنوب افريقيا بغية البدء في عملية تبادل منتظم للمعلومات ومناقشة أنسب الاليات للتنسيق على مستوى المنظومة في هذه المسألة ، وبدء الاستعدادات لعقد حلقة دراسية في أوائل عام ١٩٩٢ . وتحت اشراف اللجنة الخاصة ، سوف تركز الحلقة الدراسية على الدور الذي يمكن أن تقوم به منظومة الامم المتحدة في المساعدة على التصدي لاوجه اللامساواة الصارخة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في جنوب افريقيا خلال الفترة الانتقالية ، وعند تحقيق تحول مجتمع موحد وديمقراطي وغير عنصري .

جيم - المنظمات الحكومية الدولية

١٣٨ - رحبت المنظمات الحكومية الدولية بصفة عامة بالمبادرات الايجابية التي اتخذتها السلطات تجاه إزالة الفصل العنصري ، ولا سيما إلغاء القوانين الرئيسية في مجال الفصل العنصري ، ولكنها لاحظت السلبيات التي شابت هذه الخطوات معربة عن قلقها بشأن العنف السائد في البلاد .

١٣٩ - ومن آيات ذلك ، اعتماد إعلان أبوجا بشأن جنوب افريقيا من جانب الدورة العادية السابعة والعشرين لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي تم في أبوجا من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ (١٣٢) . فقد سلم اجتماع الرؤساء بأنه برغم التطورات الايجابية التي استجدت في جنوب افريقيا ، فإن الشروط المسبقة التي طرحت في إعلاني هراري والامم المتحدة وكذلك في وقائع غروت سشور وبريتوريا لم يتم تلبيتها بالكامل . ومن ثم ، ففي ظل تلك الظروف ينبغي أن تبقى جميع الجزاءات . وفي

خطوة لها مغزاها ، فوّض الاجتماع أيضا الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية أن يعمل ، ضمن الإطار الراهن الملائم ، على رصد واستعراض الحالة في جنوب افريقيا ، واضعا في الحسبان الخطوات الملموسة التي اتخذت في جنوب افريقيا لإزالة جميع العقبات التي تحول دون اجراء مفاوضات حقيقية ووضع حد للعنف الجاري حاليا . وفضلا عن ذلك ، ففي حالة اتخاذ حكومة جنوب افريقيا اجراءات تؤدي إلى "تغييرات إيجابية وعميقة ولا رجعة فيها" نحو إلغاء الفصل العنصري ، فإن الاجتماع تعهد بمراجعة مسألة الجزاءات بغية إعادة قبول جنوب افريقيا في المجتمع الدولي . وفي أبوجا ، رحبت لجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المخصصة لجنوب افريقيا ، يوم ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩١ ، من منطلق الاعتراف بأن "تطورات ملموسة قد استجدت في جنوب افريقيا" ، بإلغاء التشريعات العنصرية ، ولكنها أكدت على أن "الدعامة الاساسية للفصل العنصري ، وهي الدستور غير الديمقراطي لا تزال في مكانها" -A/45/1052 ، الفقرة ١٣٨) .

١٣٠ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أصدر المجلس الاوروبي إعلانا بشأن جنوب افريقيا (A/46/287 ، المرفق) رحب فيه بالتقدم المهم الذي أحرز تجاه الإلغاء الكامل والبائن للفصل العنصري" ، ولكنه لاحظ أن العقبات لا تزال باقية في الطريق أمام المفاوضات التي تتعلق بالتوصل إلى دستور جديد . وفي معرض اعرابه مجددا عن قلقه بشأن العنف في جنوب افريقيا ، طلب المجلس من السلطات "ألا تألو جهدا لدعم القانون والنظام العام" كما دعا أيضا الأطراف ذات الصلة إلى بذل جهود مشتركة لحل المسائل المعلقة بما يتيح بدء المفاوضات بين جميع القوى السياسية في أقرب وقت ممكن . وكان الاتحاد الاوروبي قد قرر بالفعل رفع الجزاءات برغم أن القرار لا يزال مجمدا بسبب الإجراء الذي اتخذه البرلمان الدانمركي(١٣٣) . وفي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩١ ، رحب الاتحاد أيضا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة جنوب افريقيا ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

١٣١ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ رحب الاتحاد الاوروبي بتوقيع اتفاق السلام الوطني وحث جميع الأطراف على الموافقة على المبادئ التي تم ارساؤها فيه وعلى ضمان نفاذه على جميع المستويات (A/46/492 ، المرفق) وصدر إعلان آخر يوم ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ (A/46/562 ، المرفق) يذكر القلق الذي أعرب عنه الاتحاد "مرارا وتكرارا" من قبل بأن المسائل المعلقة ما تزال بحاجة إلى المبادرة العاجلة بحلها بما في ذلك "احتجاز المسجونين السياسيين" وأعرب الاتحاد عن القلق لأنه ما زال يتعين التوصل إلى

حل فيما يتعلق باحتجاز المسجونين السياسيين فيما يسمى بالأوطان المستقلة ، وأمر الاتحاد ودوله الاعضاء على "اطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين دون ابطاء" وقد سبق ذلك في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩١ أن رحب قادة مجموعة السبعة بالتطورات الإيجابية في جنوب افريقيا معربين عن الامل بأن تبدأ في القريب العاجل مفاوضات بشأن وضع دستور جديد وأن تتم السيطرة على العنف .

١٣٢ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، في نيودلهي (الهند) ، لاحظت لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية للجنوب الافريقي التي تشمل وزراء خارجية كل من استراليا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وغيانا وكندا وماليزيا ونيجيريا والهند أنه منذ اجتماعها الاخير المعقود في لندن في شباط/فبراير ١٩٩١[١٣٤] استجدت تطورات ملموسة في جنوب افريقيا . ورحبت اللجنة بهذه التطورات بوصفها تشكل بدورها "تقدما رئيسيا آخر نحو المفاوضات" ، إلا أنها أعربت عن إدراكها العميق للصعوبات المتبقية في طريق التقدم . ولاحظت أيضا أن العنف يمثل الآن تهديدا لعملية التفاوض ، ودعت سلطات جنوب افريقيا إلى أن تكفل الحيدة الدقيقة لقوات الامن وأن تمارس السيطرة الكاملة على عناصر اليمين المتطرف . ورحبت لجنة وزراء الخارجية باتفاق السلام الوطني الذي رأت فيه "أشمل محاولة حتى الآن" للتصدي للعنف ، ثم أكدت على أهمية وضع الاتفاق موضع التنفيذ في الاشهر القادمة . وأعربت كذلك عن أملها في أن يتلو اعتماد الاتفاق المذكور عقد مؤتمر يضم جميع الاحزاب بما يمهد السبيل أمام مفاوضات دستورية .

١٣٣ - ولاحظت لجنة وزراء الخارجية أن ما تكشف مؤخرا من تمويل سري من جانب الحكومة لحزب الحرية ايكاشا وغيره من المنظمات قد نال من الثقة في حسن نية الحكومة ، فالحكومة لا تستطيع أن تكون حكما ولاعبا في وقت واحد . ودعت إلى إنشاء آليات انتقالية ملائمة ، بما في ذلك حكومة انتقالية ، بما يتيح لجميع الاطراف أن تشارك مشاركة كاملة وفعّالة في المفاوضات . وأشارت اللجنة إلى ما اتفقت عليه بشأن "نهج إداري مبرمج يربط ما بين أي تغيير في تطبيق الجزاءات وبين الخطوات الحقيقية والعملية الرامية إلى إنهاء الفصل العنصري ، وأوصت بأن تبقي الحكومات على حظر الاسلحة إلى حين إقامة حكومة جديدة لما بعد الفصل العنصري على أسس وطيدة ، تتمتع تمتعا كاملا بالسيطرة والمسؤولية الديمقراطية"[١٣٤] . وفيما يتعلق بالجزاءات الاقتصادية ، ولا سيما الجزاءات المالية ، وافقت اللجنة على أن توصي اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث القادم في هراري :

(أ) بعدم رفع الجزاءات المالية ، بما في ذلك الإقراض من جانب مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي "إلاّ في حالة التوصل إلى اتفاق بشأن نص دستور ديمقراطي جديد" (إلا إذا صدرت بالاتفاق توصية تفيد العكس في المؤتمر المقترح الذي يضم جميع الأحزاب) ؛

(ب) ورفع الجزاءات الاقتصادية الأخرى ، بما في ذلك تدابير التجارة والاستثمار عندما "يتم الاتفاق على آليات انتقالية ملائمة تتيح لجميع الأطراف المشاركة بصورة كاملة وفعّالة في المفاوضات".

١٣٤ - وعن موضوع الجزاءات "المفروضة على مستوى الأهالي" أوصت لجنة وزراء الخارجية اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث أنه في ضوء التقدم الملموس المحرز في إزالة العقبات التي تحول دون المفاوضات ، ينبغي ، في جملة أمور ، رفع الجزاءات التالية : القيود المتعلقة بالأمور القنصلية وبالتأشيرات ، وتدابير المقاطعة الثقافية والعلمية ، والقيود المفروضة على تشجيع السياحة ، والحظر المفروض على الاتصالات الجوية المباشرة . وذكرت اللجنة أيضا الشرط الذي يقضي بأن أي استئناف مسبق للاتصالات الجوية المباشرة ينبغي أن يتم على أساس أن تضطلع الخطوط الجوية لجنوب افريقيا وغيرها من الخطوط الجوية في جنوب افريقيا ببرامج عمل إيجابي ملائمة . وفيما يتعلق بالمقاطعة الرياضية ، اتفقت اللجنة على العمل على رفعها على أساس البرنامج الذي ووفق عليه بالفعل في لندن ، وبالتشاور مع القوى الديمقراطية المناهضة للفصل العنصري .

١٣٥ - وفي اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث المعقود في هراري في الفترة من ١٦ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ اعتمد الاجتماع "نهج الإدارة المبرمجة الذي يربط بين أي تغيير في تطبيق الجزاءات وبين اتخاذ خطوات حقيقية وعملية لإنهاء الفصل العنصري"(١٣٥) إلاّ أن الاجتماع المذكور طرح بعض الشروط ازاء ذلك النهج وهي أن الجزاءات المالية يمكن رفعها إذا ما صدرت توصية بذلك من جانب حكومة انتقالية في المستقبل . وقد طلب إلى الأمين العام للكومنولث أن يزور جنوب افريقيا ، وأن يقدم تقريرا إلى الكومنولث عن تلك الزيارة . وفيما يتصل بالعلاقات الرياضية مع جنوب افريقيا ، وافق مؤتمر رؤساء حكومات الكومنولث على رفع القيود عن كل لعبة رياضية معينة طبقا لمعايير محددة (انظر الفرع زاي فيما يلي) .

١٣٦ - كذلك اتخذ اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث قرارات مهمة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية بالنسبة لجنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري . وفي هذا السياق ، رحب بتقرير فريق الخبراء المعني بتنمية الموارد البشرية لجنوب افريقيا اللاحقة للفصل العنصري ، والمعنون "ما بعد الفصل العنصري" . وقد وافق على المساعدة في تلبية احتياجات تنمية الموارد في جنوب افريقيا - ما بعد الفصل العنصري على أسس ثنائية ومتعددة الاطراف ، يمكن أن تشمل برنامجا للكومنولث متعدد الاطراف ويتم بصورة طوعية في مجال تنمية الموارد البشرية في جنوب افريقيا . ومن المتصور أيضا تقديم الدعم للتدريب وعمليات التوظيف على صعيد جنوب افريقيا وكذلك لمواصلة التدريب والتوظيف خارج جنوب افريقيا . كما سلم اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث بالدور المتزايد لشبكة الكومنولث للمنظمات غير الحكومية وبالمهارات اللازمة لجنوب افريقيا في تنفيذ توصيات فريق الخبراء ، ودعا إلى زيادة البرامج الثنائية للكومنولث وغيرها من البرامج في هذا الميدان ، كما طلب من الامين العام للكومنولث أن يطرح تقرير فريق الخبراء على المجتمع الدولي وأن يستكشف إمكانية التعاون مع الامم المتحدة لعقد مؤتمر دولي للمانحين . وقد أعربت الحكومة البريطانية عن اتفاقها مع رفع "الجزاءات الاهلية" مع الإبقاء على حظر الاسلحة ولكنها خالفت توصيات اللجنة فيما يتعلق بالجدول الزمني اللازم لرفع الجزاءات الاقتصادية والمالية .

دال - الحكومات

١٣٧ - اكتسب الاتجاه نحو تخفيف الضغط على جنوب افريقيا ، فيما يبدو ، زخما من جانب الحكومات . ففي تموز/يوليه ١٩٩١ ، وقّع رئيس الولايات المتحدة على أمر تنفيذي ينهي الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا استنادا إلى تقرير مفاده أن سلطات جنوب افريقيا قد أوفت بالشروط الخمسة التي ينص عليها القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري الصادر في عام ١٩٨٦ . وظلت الجزاءات المحلية والجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة سارية المفعول ، فضلا عن الحظر المفروض على الاسلحة وعلى دعم القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي إلى جنوب افريقيا(١٣٥) . ومن ذلك الحين ، حثت دول أعضاء أخرى حذو الولايات المتحدة وذلك استنادا إلى وجهة نظر مفادها أن من شأن التطورات التي حدثت في جنوب افريقيا أن تسمح بإقامة روابط دبلوماسية ، وتجارية ، ووصلات جوية أو رفع بعض التدابير التقييدية . ونتيجة لذلك ، فُتحت أسواق جديدة أمام جنوب افريقيا في بلدان وسط أوروبا وشرقيها وفي آسيا ، وبخاصة في افريقيا . وقلّ إلى حد كبير ، أيضا ، عزل جنوب افريقيا دبلوماسيا نتيجة للقرار الذي اتخذته

دول أعضاء كثيرة بإقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع بريتوريا (انظر الفقرتين ٧٩ و ٨٠ من هذا التقرير) . والموقف العام الذي اتخذته معظم الحكومات هو أن الجزاءات أدت دورا هاما في التشجيع على إحداث تغيير في جنوب افريقيا ، ولكن لابد أن يستند إلغاء الجزاءات على مراحل إلى التقدم المحرز في المفاوضات من أجل وضع دستور جديد .

هاء - المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاخرى

١٣٨ - كما ذكر التقرير المؤقت للجنة الخاصة (A/AC.115/L.675) ، حاولت منظمات غير حكومية ومنظمات أخرى إبقاء الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا وقدمت في الوقت نفسه الدعم للمعارضة المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا ورصدت الحالة السياسية في ذلك البلد ، لاسيما فيما يتعلق بأعمال القمع .

١٣٩ - وفي مؤتمر استثنائي عُقد في تموز/يوليه ١٩٩١ ، قيّمت الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري دورها في عملية التغيير الجارية حاليا في جنوب افريقيا . وقررت ، وفقا لذلك ، بسبب عدم اليقين الذي يحيط بعملية السلم في جنوب افريقيا ، أنه ينبغي لها أن تواصل الضغط على هذا النظام كيما يتحرك قُدما نحو المفاوضات الرامية إلى وضع دستور جديد . ولذلك ، سوف ينصبّ تركيز حملات الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري ، في جملة أمور ، على إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وإزالة جميع العقبات التي تعترض المفاوضات ؛ وإجراء "تصويت من أجل الديمقراطية في جنوب افريقيا" يرمي إلى ضمان دعم الجماهير لانتخابات تقوم على أساس صوت واحد للشخص الواحد - استنادا إلى قاعدة انتخابية وحيدة غير عنصرية ؛ والإبقاء على الجزاءات والتدابير الاخرى ، وتنسيق الدعم السياسي والمادي للمؤتمر الوطني الافريقي(١٣٧) .

١٤٠ - وعززت الحركة تعبئتها للرأي العام في المملكة المتحدة بشأن جنوب افريقيا على إثر "اكتشاف ... تورط قوات الأمن التابعة لجنوب افريقيا في تمويل إنكاثا بصورة خفية وفي إثارة الفوضى والاضطراب فيما يسمى عنف 'الأسود على الأسود'" وسعت الحركة من أجل عقد اجتماع عاجل مع وزير الخارجية البريطانية "للضغط من أجل القيام بإعادة تقييم كاملة وشاملة للسياسة البريطانية تجاه جنوب افريقيا"(١٣٧) .

١٤١ - وفي الولايات المتحدة ، وعلى إثر رفع الجزاءات عن جنوب افريقيا ، انتقدت منظمات رئيسية لمناهضة الفصل العنصري(١٣٨) قرار حكومة الولايات المتحدة بوصفه قرارا سابقا لأوانه ولأنه يُعدّ انتهاكا "لروح ومضمون" القانون الشامل لمناهضة

الفصل العنصري الصادر في عام ١٩٨٦ ، لاسيما فيما يتعلق بالسجناء السياسيين . ولاحظت أن رفع الجزاءات في هذه الآونة سوف يصيب عملية التغيير في جنوب افريقيا بنكسات خطيرة ، وأعلنت عن عزمها على مواصلة الضغط من أجل المحافظة على التدابير التي اتخذتها الولايات والتدابير المحلية إزاء بريتوريا إلى أن يحين الوقت الذي تصبح فيه عملية الديمقراطية في جنوب افريقيا أمرا لا رجعة فيه . وفي هذا الصدد ، خلصت دراسة أعدها مركز أبحاث مسؤولية المستثمر ، الذي يتخذ من واشنطن مقرا له ، إلى أن قوانين الولايات والقوانين المحلية تمثل عائقا كبيرا يعترض عودة دخول النشاط التجاري للولايات المتحدة في جنوب افريقيا . وبالفعل ، أعربت عدة كيانات تابعة للولايات وكيانات محلية عن عدم موافقتها على قرار رئيس الولايات المتحدة وقررت إبقاء القوانين السارية حتى يظهر دليل على القيام بالمزيد من الإصلاحات في جنوب افريقيا . وباستثناء ولاية أوريغون ، لاتزال القوانين الـ ١٤٣ جميعها سارية المفعول وهي قوانين وضعتها الولايات وقوانين محلية تقيّد علاقات الاعمال أو الاستثمارات مع جنوب افريقيا . وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩٩١ ، كان هناك ٥٦ تشريعا للولايات والمحليات تقيّد إبرام عقود مع شركات تقيم علاقات أعمال مع جنوب افريقيا(١٣٩) .

١٤٢ - وتمشيا مع الموقف الذي تتخذه حركات مناهضة الفصل العنصري ومنظمات أخرى لمناهضة الفصل العنصري في العالم أجمع إزاء الجزاءات ، فقد عارضت الحركة التي اتخذها مؤخرا نظام جنوب افريقيا من أجل الحصول على تمويل من الاسواق الدولية(١٤٠) . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، نظمت حركات مناهضة الفصل العنصري احتجاجات ضد المصارف التي اشتركت في تمويل إصدار سندات عامة لجنوب افريقيا ، لانها اعتبرت أن الإجراء الذي اتخذته تلك المصارف إجراء يتنافى مع سياسات الامم المتحدة والكمنولث(١٤١) . وفي هذا الصدد ، وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، طالب مجلس الكنائس العالمي ومجلس الكنائس في جنوب افريقيا بإبقاء الجزاءات المالية والجزاءات الاخرى حتى تتم السيطرة على العنف والتوصل إلى اتفاق بشأن حكومة انتقالية ووضع دستور ديمقراطي(١٤٢) .

١٤٣ - كما كشفت حركات مناهضة الفصل العنصري ومنظمات أخرى حملتها الرامية إلى الاعلام عن مطالب المنظمات المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا بإنشاء جمعية تأسيسية وتشكيل حكومة انتقالية وتعبئة الدعم الجماهيري لهذه المطالب .

١٤٤ - وواصلت حركة نقابات العمال في العالم بأسره القيام برصد التطورات السياسية فضلا عن تقديم المساعدة في أشكال شتى لحركة العمال في جنوب افريقيا . كما زادت

الروابط الثنائية بين حركة نقابات العمال غير العنصرية في جنوب افريقيا ونقابات العمال في أماكن أخرى من العالم . وفي المؤتمر الافريقي المعقود في تموز/يوليه ١٩٩١ (١٤٣) في غابوروني ، برعاية الاتحاد الدولي لنقابات العمال المستقلين ، اعتمد المشتركون إعلانا يطالب بإبقاء الضغط على جنوب افريقيا إلى أن يتم وضع دستور جديد . وانتقدوا رفع الجزاءات ، ووصفوه بأنه أمر "سابق لأوانه" وأيدوا مطالبة نقابات العمال الديمقراطية في جنوب افريقيا بتشكيل جمعية تأسيسية للتفاوض من أجل تحقيق مستقبل ديمقراطي في جنوب افريقيا . وإضافة إلى ذلك ، أعرب الاتحاد الدولي لنقابات العمال المستقلين ومجلس نقابات الكمنولث عن القلق إزاء محاكمة أربعة من زعماء مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، بمن فيهم الامين العام للمؤتمر ، وطالبا بوضع نهاية للمضايقات التي يتعرض لها أعضاء نقابات العمال في جنوب افريقيا . وحسبما صرح الاتحاد الدولي لنقابات العمال المستقلين :

"ينبغي إتاحة الفرصة لحركة نقابات العمال المستقلين في جنوب افريقيا ، التي سوف تصبح شريكا اجتماعيا هاما في مجتمع ديمقراطي في المستقبل ، على الاقل من أجل ضمان القضاء على أوجه الظلم بسبب عقود من حكم الفصل العنصري ، لكي تقوم بتنفيذ أنشطتها دون مضايقة ، بما يتمشى مع معايير العمل الدولية" (١٤٣) .

واو - الروابط الثقافية

١٤٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض ، استندت المقاطعة الثقافية المفروضة على جنوب افريقيا ، وهي جزء لا يتجزأ من الحملة الدولية الشاملة لمناهضة نظام الحكم القائم على الفصل العنصري ، إلى نهج ذي طريقين : (أ) عزل الهياكل الثقافية للفصل العنصري (ب) ودعم الهياكل الثقافية الديمقراطية في جنوب افريقيا .

١٤٦ - ولايزال يوجد حتى اليوم عدد كبير من الفنانين في العالم بأسره الذين يرفضون الأداء في جنوب افريقيا وظلوا ملتزمين بمساعدة الهياكل الثقافية الديمقراطية في جنوب افريقيا ، إلى أن يتم القضاء على نظام الفصل العنصري .

١٤٧ - وفي جنوب افريقيا استمرت مناقشات مستفيضة على نطاق واسع بشأن مستقبل الثقافة - في الفترة الانتقالية وفي فترة ما بعد نظام الفصل العنصري . وفي الوقت نفسه ، يحث سكان جنوب افريقيا ممن تتوفر لديهم الرغبة في الحضور إلى البلد أن

يحضروا إليها على أساس إجراء مشاورات مع حركات التحرر الوطنية والمنظمات المناهضة للفصل العنصري الداخلية . والهدف من تلك المشاورات هو تقديم مساعدات مالية ومؤسسية وتعليمية من أجل استحداث ثقافة وتعليم بديلين على أساس قاعدة عريضة غير متحيزة . ولاتزال تبذل جهود ترمي إلى إنشاء هيئة ثقافية ذات قاعدة عريضة غير متحيزة لتسهيل إقامة اتصالات مع عالم الثقافة في الخارج .

١٤٨ - ونظرا للتطورات الجارية في جنوب افريقيا وعلى إثر المشاورات التي أجريت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ مع حركات التحرير الوطنية وهياكل مناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا فضلا عن منظمات غير حكومية في أوروبا وأمريكا الشمالية ، قررت اللجنة الخاصة عقد اجتماع لتنقيح واستكمال السياسة المتعلقة بمقاطعة جنوب افريقيا ثقافيا وأكاديميا وذلك من أجل التحضير لعقد ندوة بشأن هذا الموضوع في موعد لاحق .

١٤٩ - وفي يومي ١١ و ١٢ أيار/مايو ١٩٩١ ، عُقدت في لوس انجلوس (كاليفورنيا) ندوة حول العلاقات الثقافية والاكاديمية مع جنوب افريقيا(١٤٤) . وشارك أكثر من ١٥٠ شخصا في هذه الندوة ينتمون إلى جنوب افريقيا وأماكن أخرى من العالم ، ومن بينهم ناديين غورديمر وول سوينكا الحائزان على جائزة نوبل . وأكد المشتركون ، في جملة أمور ، على التزامهم بالسياسة الحالية للأمم المتحدة التي تشجع إقامة اتصالات دولية معينة ثقافية وأكاديمية ، يهدف محتواها وآثارها إلى معارضة الفصل العنصري وتقديم مساعدة ملائمة لهياكل مناهضة الفصل العنصري والقطاعات المحرومة من المجتمع في جنوب افريقيا ، بوصف هذه الاتصالات استثناء من المقاطعة ، وفقا لحكم استئناف أثينا لعام ١٩٨٨ (A/43/606-S/20184 ، المرفق) .

١٥٠ - وأُجريت مشاورات غير رسمية لمدة يومين قبل عقد هذه الندوة أتاحت الفرصة لممثلي منظمات جنوب افريقيا كيما يجتمعوا مع أعضاء الأوساط الترفيهية في الولايات المتحدة ومناقشة شتى سبل تقديم المساعدة إلى الهياكل الثقافية المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا ووضع خطة تلك المساعدة .

١٥١ - وقرر مؤتمر رؤساء حكومات الكمنولث في اجتماعهم المعقود في هراري بأنه ينبغي رفع "الجزاءات التي يفرضها شعب على شعب" ، بما في ذلك "المقاطعة الثقافية والعلمية على الفور نظرا للتقدم المحرز بصدد التغلب على العقبات التي تعترض المفاوضات وضرورة تقديم دعم خارجي وتشجيع المنظمات الديمقراطية المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا والسماح بالتعامل معها بحرية"(١٣٥) .

زاي - الروابط الرياضية

١٥٢ - شهدت الفترة الاخيرة تطورات هامة فيما يتعلق بالروابط الرياضية مع جنوب افريقيا . ولقد دأبت اللجنة الاوليمبية الدولية والقادة الرياضيون الافريقيون منذ فترة طويلة على تأييد الجهود المبذولة لتوحيد الانظمة الرياضية المختلفة في جنوب افريقيا على أساس غير عنصري . وحددت اللجنة الاوليمبية الدولية ، بعد التشاور مع القادة الرياضيين الافريقيين ، عددا من الشروط بشأن قبول جنوب افريقيا من جديد في أوساط الرياضة الدولية ، وهي بالتحديد توحيد الانظمة الرياضية في جنوب افريقيا على أساس غير عنصري والقضاء على الفصل العنصري . واعتبر إلغاء قوانين الارض وقوانين مناطق الجماعات ، وتنقيح قانون تسجيل السكان ، وكذلك التقدم المحرز حتى الآن بصدد توحيد الرياضة على أساس غير عنصري ، كافيا لتلبية تلك الشروط . وهكذا أُعلن في ٩ تموز/ يوليه ١٩٩١ عن قبول جنوب افريقيا من جديد في اللجنة الاوليمبية الدولية .

١٥٣ - وفي هذا الصدد ، ترى اللجنة الخاصة ، يؤيدها في ذلك منظمات رياضية كثيرة ، ضرورة قيام لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية[(١٤٥)] ببحث قرار اللجنة الاوليمبية الدولية . وينبغي أيضا ملاحظة أن اللجنة الخاصة تلقت في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩١ رسالة من منظمي اجتماع عُقد في مالمسبورغ (جنوب افريقيا) ، يعربون فيه عن معارضتهم لقرار اللجنة الاوليمبية الدولية . أما مؤتمر الافريقيين الوحدويين لازانيا فيعتبر أن من الواجب مواصلة المقاطعة الرياضية لجنوب افريقيا إلى أن يتم وضع دستور ديمقراطي غير عنصري . ويرى المؤتمر أنه لا يمكن وجود رياضة طبيعية في مجتمع غير طبيعي ، وأن المستفيدين من رفع الحظر هم البيض وليسوا ضحايا الفصل العنصري . ويرى هذا الحزب أن رفع الحظر الرياضي يساعد النظام على تحسين صورته مما يمكن أن يؤدي إلى بلبلة بين صفوف المعارضين للفصل العنصري ، كما يعطيه ميزة على ضحايا الفصل العنصري[(١٤٦)] .

١٥٤ - وتصدى الكمنولث أيضا لقضية الروابط الرياضية . وقادت حكومة المملكة المتحدة الحملة من أجل رفع المقاطعة الرياضية على جنوب افريقيا ، حتى قبل أن تعتمد اللجنة الاوليمبية الدولية قرارها . ففي كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، طالب وزير الخارجية البريطاني بإقامة روابط رياضية من جديد مع جنوب افريقيا وطالب جميع الدول الاعضاء في الكمنولث ، بوصفها أطرافا في اتفاق غلينيغيلز لعام ١٩٧٧ الذي التزمت بموجبه بعدم تشجيع الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ، بإعادة النظر في موقفها[(١٤٧)] . وفي ٨ تموز/يوليه ١٩٩١ ، اتفق وزير الخارجية البريطاني (دوغلاس هيرد) مع نائب رئيس

المؤتمر الوطني الافريقي نلسون مانديلا ، على عودة الرياضة المتكاملة الاعراق في جنوب افريقيا إلى الساحة الرياضية الدولية بشكل كامل(١٤٨) .

١٥٥ - وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، رحب رؤساء حكومات الكمنولث بالتقدم الكبير الذي أحرز مؤخرا بصدد نشأة حركة رياضية موحدة وغير عنصرية في جنوب افريقيا(١٣٥) . واتفق رؤساء الحكومات على مواصلة تشجيع تلك التطورات ، وتقديم المساعدة ، عند الاقتضاء . وبصدد التأكيد على ضرورة أن تنص كل مدونة رياضية على تقديم المساعدة إلى الرياضيين والرياضيات المحرومين والمحرومات نتيجة للفصل العنصري ، حدد البلاغ ثلاثة معايير لرفع القيود المفروضة على رياضة بحد ذاتها وهي : التأييد الرسمي لإنجاز الوحدة من قبل المنظمة الرياضية غير العنصرية ذات التمثيل الملائم في جنوب افريقيا ؛ وقبولها من جديد في الاتحاد الدولي المعني ؛ وموافقة المنظمة الرياضية غير العنصرية المختصة داخل جنوب افريقيا على استئناف المنافسة الدولية . وصرحوا أيضا بأنه ينبغي لحكومات الكمنولث أن تواصل الاسترشاد بشأن تلك الامور باللجنة الاوليمبية الوطنية لجنوب افريقيا وغيرها من المنظمات الرياضية غير العنصرية ذات التمثيل الملائم . ورحبوا ، في هذا الصدد ، بإنجازات رياضة الكريكيت وأعربوا عن أملهم في أن يسمح المؤتمر الدولي للعبة الكريكيت بقبول جنوب افريقيا في كأس العالم المقبل(١٣٥) .

١٥٦ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، أحاط الاتحاد الاوروبي علما مع الارتياح بالتقدم المحرز بصدد وضع حد للتمييز العنصري في ميدان الرياضة واقترح رفع الحظر على الرياضة "على أساس كل حالة على حدة ، حيثما تقام هيئات رياضية موحدة وغير عنصرية" (A/46/287 ، المرفق) .

١٥٧ - وحدثت التطورات التالية فيما يتعلق بالمنظمات الرياضية : في تموز/يوليه ١٩٩١ ، قُبلت جنوب افريقيا من جديد في المؤتمر الدولي للعبة الكريكيت(١٤٩) . ومن المتوقع أن تشترك جنوب افريقيا في مسابقة كأس العالم للكريكيت التي تقرر إجراؤها في استراليا ونيوزيلندا في شباط/فبراير ١٩٩٢ . وتفيد التقارير بأن نلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي قد تعهد باشتراك فريق جنوب افريقيا للعبة الكريكيت في المسابقة(١٥٠) . كما قُبلت جنوب افريقيا من جديد في الاتحاد الدولي للهواة من راكبي الدراجات(١٥١) ، في حين بعث المجلس العالمي للملاكمة وفدا إلى جنوب افريقيا لإعادة تقييم موقفه إزاء مواصلة فرض حظر على الملاكمين من جنوب افريقيا(١٥٢) . وفي ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩١ ، أبلغ الاتحاد الدولي لراكبي الدراجات البخارية مركز مناهضة الفصل العنصري بأنه رفع الحظر عن جنوب افريقيا .

١٥٨ - وفي ١٩ تموز/يوليه ١٩٩١ رحب عضو كبير في الاتحاد الدولي للعبة تنس الطاولة في جوهانسبرغ ، بجنوب افريقيا في عالم لعبة تنس الطاولة . وينبغي الاشارة إلى أن جنوب افريقيا ظلت عضوا في الاتحاد الدولي للعبة تنس الطاولة إلّا أنها اختارت عدم الاشتراك في المسابقات الدولية بسبب الفصل العنصري(١٥٣) .

١٥٩ - وفي ١٩ تموز/يوليه ١٩٩١ ، اتفق المجلس الوطني الاوليمبي للالعاب الرياضية مع اللجنة الاوليمبية غير العنصرية في جنوب افريقيا على إلغاء قرار وقف أنشطة الانظمة الرياضية التالية التي وحدت صفوفها على أساس غير عنصري : لعبة البدمنتون ، لعبة التجديف في الزوارق الطويلة الخفيفة ، والتزحلق على الجليد ، واليخوت ، والدراجات ، ولعبة الترياثالون ، والغروسية(١٥٤) .

١٦٠ - وفي اجتماع الجمعية العامة لرابطة اللجان الوطنية الاوليمبية في افريقيا المعقود في القاهرة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أُنشئت لجنة رصد لمتابعة التطورات في مجال الرياضة في جنوب افريقيا وإسداء النصيحة بشأنها و "ضمان تحقيق عمليات الوحدة وعدم التحيز العنصري وتنفيذ برامج التنمية في أسرع وقت ممكن"(١٥٥) .

١٦١ - واتفق المجلس الوطني الاوليمبي للالعاب الرياضية في جنوب افريقيا مع اللجنة الاوليمبية غير العنصرية في جنوب افريقيا ، في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، على طرح توصية بانضمام منظمة لعبة التنس في جنوب افريقيا ، وهي المنظمة المتحدة الجديدة للعبة التنس في البلد ، إلى اللجنة الاوليمبية الوطنية لجنوب افريقيا . وقرر أيضا رفع الحظر عن لعبة التنس حتى يتسنى لمنظمة لعبة التنس في جنوب افريقيا أن تشارك في بطولات العالم الزوجية وبطولة جنوب افريقيا للرجال التي ستبدأ في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ .

١٦٢ - وأصدرت اللجنة الخاصة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، عددا جديدا من سجل الاتصالات الرياضية بجنوب افريقيا . وبلغ العدد الاجمالي للرياضيين الذين أدرجت أسماؤهم في السجل فيما بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ و ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ٣ ٥٩٣ رياضيا ، منهم ١٥٧ رياضيا جديدا أضيفت أسماؤهم خلال سنة ١٩٩٠ . وإجمالا ، حدث انخفاض ملحوظ في عدد الرياضيين الذين شاركوا في أنشطة رياضية في جنوب افريقيا(١٥٦) .

خامسا - استعراض أعمال اللجنة الخاصة

١٦٣ - واصلت اللجنة الخاصة عرض بمبادراتها على الجمعية العامة لتوجيه سياستها إزاء جنوب افريقيا ، وتنعكس هذه المقترحات في القرارات التي اتخذتها الجمعية في عام ١٩٩٠ . وواصلت اللجنة رصد وتحليل التطورات الهامة الحاصلة في جنوب افريقيا وانعكاساتها على المجتمع الدولي . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، أجرى رئيس اللجنة الخاصة تقييما لعملية التغيير المتشعبة الجارية في جنوب افريقيا ، ولخص المهام الرئيسية للجنة ، وهي تشجيع عملية المفاوضات السلمية بمساعدة القطاعات المحرومة من مجتمع جنوب افريقيا ، من ناحية ، وضمان إبقاء المجتمع الدولي على الضغط الذي يمارسه على بريتوريا إلى أن يرسخ دستور جديد ديمقراطية غير عنصرية في ذلك البلد ، من ناحية أخرى . علاوة على ذلك ، شجعت اللجنة ، عن طريق محافل شتى ، تبادل الآراء حول المسائل المتصلة بتلك الغاية وبقي رئيس اللجنة في الفترة المستعرضة على اتصال وثيق بوفود الامم المتحدة وتشاور معها ، واضعا نصب عينيه الحاجة إلى الحفاظ على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن جنوب افريقيا في دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعين .

الف - القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن البند المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا"

١٦٤ - نظرت الجمعية العامة ، في ست جلسات عامة في دورتها الخامسة والاربعين ، في بند جدول الاعمال المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" واعتمدت في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ثمانية قرارات (١٧٦/٤٥ الف إلى حاء) بشأن الموضوع . وتمكنت الجمعية العامة من الحفاظ على توافق الآراء الذي تحقق لاول مرة في السنة الماضية باعتمادها للقرار ١٧٦/٤٥ الف بدون تصويت . وعملا بقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٥ هاء ، أصدرت اللجنة الخاصة ، في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، تقريرا مؤقتا عن التطورات في جنوب افريقيا وعن الاستجابة الدولية في هذا الشأن (انظر الفصل الاول أعلاه) . وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أحاطت الجمعية العامة علما بالتقرير المرحلي الثاني للأمين العام عن تنفيذ الإعلان (انظر الفصل الرابع ، الفرع باء من هذا التقرير) .

باء - أنشطة اللجنة الخاصة

١٦٥ - قامت اللجنة الخاصة ، في سياق تنفيذ برنامجها القائم على هذا النهج ذي الطريقين ، أي الضغط والمساعدة ، برصد التطورات في جنوب افريقيا عن كثب ، وقدمت ملاحظاتها عليها ، وعقدت جلسات استماع وأوفدت بعثات ، ونظمت عددا من المؤتمرات والاجتماعات . وركز مؤتمر عقد في براغ في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، بالتعاون مع رابطة برلمانيي أوروبا الغربية لمناهضة الفصل العنصري ، على الضغط المطلوب من أوروبا الشرقية ممارسته على جنوب افريقيا ؛ وتناولت المشاورات التي أجريت مع المنظمات غير الحكومية المناهضة للفصل العنصري في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ مسألة الضغط ، فضلا عن مسألة تقديم المساعدة للقوى الديمقراطية . ووضعت الندوة المعنية بالصلات الثقافية والاكاديمية مع جنوب افريقيا ، التي عقدت في لوس انجلس في أيار/مايو ١٩٩١ ، مقترحات تتعلق بالتغييرات المناسبة في سياسة العزل الثقافي والاكاديمي الموجهة نحو جنوب افريقيا (انظر الفقرتين ١٤٩ و ١٥٠ أعلاه) . وأخيرا ، وفيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى القوى الديمقراطية والقطاعات المحرومة في جنوب افريقيا ، نظمت اللجنة الخاصة ، بالتعاون مع منظمة اليونسكو واللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي مؤتمرا في باريس عن الاحتياجات التعليمية لضحايا الفصل العنصري (انظر الفقرات ١٧٤ - ١٨٥ فيما يلي) .

١ - الاعمال المتصلة بالتطورات السياسية في جنوب افريقيا

١٦٦ - قامت اللجنة الخاصة برصد التطورات الجارية في جنوب افريقيا عن كثب ، وردت ، في عدة مناسبات ، على تلك التطورات بإصدار بيانات أو تنظيم جلسات استماع أو عقد مشاورات مع الحكومات والعناصر النشطة في جنوب افريقيا . فأشادت بالجهود التي تبذلها قيادتا المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لتهيئة الجو المناسب لإجراء مفاوضات حقيقية من أجل وضع دستور جديد لجنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، رحبت اللجنة الخاصة بقرار اللجنتين التنفيذيتين الوطنيتين للمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين بتمهيد السبيل للقيام مبكرا بإنشاء جبهة وطنية موحدة تعطي دفعا جديدا لعملية إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية في المستقبل . وهنأت أيضا الروائية المشهورة من جنوب افريقيا نادين غورديمر على إحرازها جائزة نوبل للآداب لعام ١٩٩١ .

١٦٧ - ومن الامور الرئيسية التي أثارت القلق في الفترة المستعرضة أمران هما حالة السجناء السياسيين في جنوب افريقيا وتكرر أعمال العنف في البلد . وأعربت اللجنة الخاصة ، في أيار/مايو ١٩٩١ ، عن بالغ قلقها إزاء تدهور الحالة الصحية للسجناء السياسيين في جنوب افريقيا القائمين بإضراب عن الطعام وطلبت إطلاق سراحهم فورا وبدون شروط . وكانت اللجنة قد أعربت قبل ذلك عن قلقها العميق لاغتيال المحامي بيكي ملانجيني وارتأت أن من الضروري إجراء تحقيق مستقل في ذلك الصدد . وفي تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٩١ ، أعربت اللجنة الخاصة عن أسفها لأن السجناء السياسيين ما زالوا محبوسين وأنه لم يسمح بعد للآلاف من المنفيين بالعودة إلى جنوب افريقيا .

١٦٨ - وشجبت اللجنة الخاصة ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، محدودية استنتاجات لجنة هارمز للتحقيق في أنشطة "فوق الموت" وهي استنتاجات عرقلتها الطبيعة التقييدية لاختصاصات اللجنة . وفي تموز/يوليه ١٩٩١ ، أعربت اللجنة الخاصة من جديد عن قلقها إزاء عدم قدرة نظام جنوب افريقيا على وضع حد للعنف أو عدم استعداده لذلك ، وزاد من ذلك القلق ما تكشف من استخدام أموال عامة لتمويل أنشطة سرية ضد المؤتمر الوطني الافريقي . وطلب من بريتوريا أن تتخذ إجراءات علاجية فورية وفعالة لإعادة الثقة وحسن النية في أية مفاوضات تدور في المستقبل . وأعربت اللجنة الخاصة كذلك ، في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ١٩٩١ عن قلقها إزاء عودة أعمال العنف إلى جنوب افريقيا نتيجة لمقتل وإصابة مئات الاشخاص . وشجبت أعمال العنف التي لا مبرر لها والتي قوضت عملية السلم وثقة جميع مواطني جنوب افريقيا في إمكانية إحراز أي تقدم نحو إجراء مفاوضات حقيقية . ونبهت إلى أن أعمال العنف هذه يمكن أن تحيد بتلك العملية عن مسارها ، بل وأن تخلق أيضا تركة من الاستياء العميق والكره تنوء بحملها جنوب افريقيا في المستقبل .

١٦٩ - ورحبت اللجنة الخاصة ، طيلة الفترة المستعرضة ، بالتدابير الإيجابية التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا في سبيل خلق جو مناسب للمفاوضات مثل إلغاء قانون مناطق الجماعات وقانون الاراضي فضلا عن تعديل قانون تسجيل السكان . ورحبت أيضا بالاتفاق بين مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبريتوريا بشأن العودة الطوعية للاجئين والمنفيين السياسيين من جنوب افريقيا إلى الوطن . وأعربت اللجنة الخاصة في تلك المناسبات عن أملها في أن تزيح سلطات جنوب افريقيا بقية الحواجز التي تعرقل المفاوضات وأن تبذل جهودا متواصلة وسريعة لإقامة ديمقراطية غير عنصرية .

١٧٠ - وعقدت اللجنة الخاصة جلستي استماع مع مواطنين من جنوب افريقيا . ففي ١ آذار/مارس ١٩٩١ ، استمعت إلى سبعة خبراء في القانون من جنوب افريقيا تحدثوا عن

حالة حقوق الإنسان في البلد . وناقش الشهود آثار التشريعات الأمنية الحالية والتغييرات المؤسسية المقبلة . وفي ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، خاطب أربعة خبراء أكاديميين من جنوب افريقيا اللجنة الخاصة ووصفوا أوجه اللامساواة في نظام التعليم في ظل الفصل العنصري وشددوا على أوجه التفاوت في التمويل وعدم كفاية إعداد الطلاب السود في مواد الرياضيات والعلوم والمواد التقنية ، والتحديات التي يمثلها الإصلاح التعليمي في إطار التطور السياسي الجاري حاليا في جنوب افريقيا .

١٧١ - واحتفلت اللجنة الخاصة ، كما في السنوات السابقة ، باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري (٢١ آذار/مارس ١٩٩١) واليوم الدولي للتضامن مع شعب جنوب افريقيا المناضل (١٦ حزيران/يونيه ١٩٩١) ، واليوم الدولي للتضامن مع نضال المرأة في جنوب افريقيا (٩ آب/أغسطس ١٩٩١) ، ويومي التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا (١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ و ١٩٩١) . وحضرت هذه الاحتفالات شخصيات بارزة كمحاضرين زائرين . وتحدث نائب رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، السيد والتر سيسولو ورئيس بلدية نيويورك السيد دافيد دينكنز في آخر احتفال .

١٧٢ - وأجرى رئيس اللجنة وأعضاؤها مشاورات ، نظمها مركز مناهضة الفصل العنصري ، مع شتى الأفراد وممثلي المنظمات الذين زاروا نيويورك من جنوب افريقيا ومن بلدان أخرى . وتحدثوا أيضا في عدد من الاجتماعات المتعلقة بموضوع الفصل العنصري .

١٧٣ - وشارك وفد من اللجنة الخاصة ، بناء على دعوة من المؤتمر الوطني الافريقي ، كمراقب في المؤتمر الوطني الثامن والاربعين للمؤتمر الوطني الافريقي الذي عقد في دربان . وحضر المؤتمر ، المعنون "تحويل السلطة إلى الشعب من أجل مستقبل ديمقراطي" ، أكثر من ٣ ٠٠٠ مندوب من جميع مناطق جنوب افريقيا وأكثر من ٣٠٠ ضيف دولي من ٥٦ بلدا و ١١ منظمة دولية . وخاطب رئيس اللجنة الخاصة المؤتمر في الجلسة الافتتاحية وتقابل مع السيد نيلسون مانديلا .

٢ - الاعمال المتصلة بالضغط المطلوب ممارسته على جنوب افريقيا

١٧٤ - استمرت اللجنة الخاصة في بذل الجهود لإقناع الحكومات بعدم التخفيف قبل الأوان من التدابير التقييدية القائمة المفروضة على جنوب افريقيا . ورحبت أيضا في عدد من المناسبات بالإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي لزيادة المساعدة المقدمة للقطاعات المحرومة من مجتمع جنوب افريقيا ، وشجعتها على ذلك .

١٧٥ - وألقى رئيس اللجنة محاضرات عن الفصل العنصري والحالة الراهنة في جنوب افريقيا أثناء زيارتيه الرسميتين إلى جامايكا وترينيداد وتوباغو في آذار/مارس ١٩٩١ . وكان قد نشر قبل ذلك ، في ٤ شباط/فبراير ١٩٩١ مقال من إعداده في الصحيفة اليومية الاسبانية (El País) . وفي ٧ و ٢١ أيار/مايو ١٩٩١ ، زار الرئيس كونغرس الولايات المتحدة في مدينة واشنطن لمناقشة مسائل تتصل برد الفعل الدولي المطلوب إزاء العملية الجارية في جنوب افريقيا . وأجرى الرئيس ، رفقة الامين العام المساعد لمركز مناهضة الفصل العنصري ، مشاورات مع رئيسي اللجنتين الفرعيتين المعنيتين بافريقيا في مجلس الشيوخ والكونغرس عضو مجلس الشيوخ بول سايمون ، والنائب في الكونغرس مرفن ديمللي ، ومع عدد من الاعضاء الديمقراطيين والجمهوريين في المجلسين . وعقد في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ في براغ اجتماعا مع نائب وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا ، ناقش خلاله العلاقات بين بلدان أوروبا الشرقية وجنوب افريقيا .

١٧٦ - ونظمت اللجنة ، سعيا منها إلى زيادة تطوير السياسة المتعلقة بالصلات الاكاديمية والثقافية مع جنوب افريقيا ، وإثر مشاورات أجريت مع عناصر نشطة من جنوب افريقيا ، ندوة حول الصلات الثقافية والاكاديمية مع جنوب افريقيا عقدت في لوس انجلس في أيار/مايو ١٩٩١ ، بالتعاون مع رئيس البلدية ومجلس مدينة لوس انجلس ، ونقابة الممثلين السينمائيين الامريكية ، ونقابة المخرجين السينمائيين الامريكية . واعتمد المشاركون بيان لوس انجلس ، وشددوا على الحاجة إلى الإبقاء على قدر مناسب من الضغط على بريتوريا لتعزيز الاتصالات الثقافية والاكاديمية الرامية إلى تقويض الفصل العنصري ومساعدة ثقافة المقاومة الموجهة ضد الفصل العنصري (انظر الفقرتين ١٤٩ و ١٥٠ أعلاه) .

١٧٧ - واشتركت اللجنة الخاصة أيضا في الإشراف على المؤتمر الدولي المعني بأوروبا الشرقية والجنوب الافريقي : دعم الديمقراطية والتنمية ، وهو مؤتمر نظمته رابطة برلمانيي أوروبا الغربية لمناهضة الفصل العنصري والمعهد الافريقي الأوروبي . واستضافت المؤتمر ، الذي عقد في براغ في الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، الجمعية الوطنية الاتحادية والوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في تشيكوسلوفاكيا . وشاركت اللجنة مشاركة كاملة في الجلسة الافتتاحية وجلسة العمل المتعلقة ب "جنوب افريقيا في فترة الانتقال" . ودعا رئيس اللجنة بلدان أوروبا الشرقية إلى توخي الحذر في علاقاتها مع جنوب افريقيا وإلى عدم التخلي عن سياسة الضغط المطلوب ممارسته لتعجيل نهاية الفصل العنصري .

١٧٨ - وعقدت اللجنة الخاصة مشاورات مع منظمات غير حكومية وحركات مناهضة للفصل العنصري في جنيف في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وقام ممثلو ٤٦ منظمة وطنية ودولية بتحليل دقيق للتطورات الجارية في جنوب افريقيا ، واستعراض أنشطة هذه المنظمات ودورها في دعم العملية السياسية التي تجرى هناك وأثر الجزاءات ومستقبلها . وفي ختام المشاورات اعتمد المشتركون بيان عمل اتفقوا فيه على ضرورة الإبقاء على ممارسة الضغط على بريتوريا عن طريق الجزاءات ، وعلى أن أي تعديلات يجب أن تقترن بإقامة حكومة مؤقتة/سلطة انتقالية والاتفاق على دستور جديد . وأعربوا أيضا عن أهمية قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم إلى حركات التحرر الوطني وإلى جميع الذين يناضلون من أجل تحقيق التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا(١٥٧) .

١٧٩ - وواصلت اللجنة الخاصة ، طيلة الفترة المستعرضة ، رصد التدابير التي تتخذها الحكومات ضد جنوب افريقيا وشجبت قراراتها التي صدرت من جانب واحد برفع الجزاءات المفروضة على نظام الفصل العنصري جزئيا أو كليا . وأعرب الرئيس في بيانات عامة ، عن أسفه وشعوره بخيبة الأمل للإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي ، وبعض بلدان أوروبا الشرقية والبلدان الافريقية وفنلندا والولايات المتحدة والنمسا واليابان في هذا الصدد ، وكذلك مؤسسات مثل دويتش بانك (المانيا) . وأعربت اللجنة الخاصة ، في كل هذه المناسبات عن رأيها بأن التخفيف من الجزاءات في هذه المرحلة الحاسمة غير مرغوب فيه وسابق لأوانه لأن الظروف المواتية لإجراء مفاوضات في بيئة سلمية في جنوب افريقيا لم تتحقق بعد .

١٨٠ - وواصل رئيس اللجنة الخاصة توجيه الرسائل إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء ، في ضوء ما تطّلع به بلدانهم من أنشطة فيما يتعلق بجنوب افريقيا . فأرسلت عدة رسائل من ذلك القبيل إلى حكومة هنغاريا تطلب فيها معلومات وتوضيحات بشأن الخطوات التي تتخذها تلك الحكومة فيما يتصل بالعلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية مع جنوب افريقيا . وبالإضافة إلى هنغاريا ، اتصلت اللجنة الخاصة بتشيكوسلوفاكيا والمغرب وبولندا ورومانيا ويوغوسلافيا بشأن مخططاتها لإقامة علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا أو إعادة تلك العلاقات . وطُلب من رومانيا وكينيا وغابون وأنغولا تقديم معلومات عن توثيق الصلات الاقتصادية مع جنوب افريقيا . وجاءت ردود من المغرب وبولندا ويوغوسلافيا وغابون .

١٨١ - ورصدت اللجنة الخاصة تباعا ، كما في السنوات السابقة ، امتثال الدول الأعضاء للجزاءات المفروضة في الميدان العسكري واسترعت انتباه الحكومات المعنية إلى ملاحظاتها . ووجهت رسائل من الرئيس إلى الممثلين الدائمين لهولندا والعراق

وقطر والإمارات العربية المتحدة تطلب فيها معلومات عن ما زعم من تعاون عسكري وعقود أسلحة مع جنوب افريقيا . وتم الاتصال ببنغلاديش وتركيا والسودان بشأن الزيارات المزعومة لسفينة جنوب افريقيا ساس دراكنسبرغ (SAS Drakensberg) إلى موانئ في بلدانها . وطُلب من سويسرا أن تقدم معلومات عن تسليم طائرة من طراز بيلاتوس PC7 إلى "البوندستان المستقل" في بوفوف تاسوانا . وأكدت اللجنة الخاصة من جديد ، في هذه المناسبات ، رأيها بأن مثل تلك الصلات العسكرية تعد انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) وكذلك لقرارات الجمعية العامة العديدة الأخرى المتعلقة بحظر الأسلحة المفروض على جنوب افريقيا . وجاءت ردود على رسائل الرئيس من هولندا وقطر والأرجنتين . بالإضافة إلى ذلك ، طُلب إلى الأرجنتين وشيلي وباراغواي تقديم معلومات عن الاتصالات الرياضية بين فرق من قواتها المسلحة ولاعبي البولو التابعين لقوات دفاع جنوب افريقيا الذين زاروا تلك البلدان .

١٨٢ - وفي ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، أعلن رئيس اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا عن نشر عدد جديد من سجل الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا لعام ١٩٩١ (انظر الفقرة ١٦٢ أعلاه) . وفي نيسان/ابريل وحزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩١ كررت اللجنة الخاصة رأيها ، كرد فعل إزاء القرارات التي اتخذتها هيئات رياضية دولية بقبول جنوب افريقيا من جديد في الهيئات الرياضية الدولية فذكرت أن السماح لجنوب افريقيا بالمشاركة في الألعاب الأولمبية سابق لأوانه ومن شأنه أن يقوض عنصرا هاما من عناصر الاستراتيجية الدولية لمكافحة الفصل العنصري . وطُلب إلى اللجنة الأولمبية الدولية أن تتعاون مع اللجنة الخاصة ولجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية من أجل العمل بشكل متضافر وشامل إلى أن تصبح جميع المنظمات والاتحادات وكذلك الأنشطة والمرافق الرياضية في جنوب افريقيا غير عنصرية .

١٨٣ - وشاركت اللجنة الخاصة في مشاريع ومؤتمرات وحلقات دراسية غيرها من مناسبات التي اضطلعت بها منظمات غير حكومية مناهضة للفصل العنصري ، وساهمت فيها ودعمتها . وتعاونت اللجنة الخاصة ، كما في السنوات السابقة ، تعاونا وثيقا مع عدة منظمات منها الحركة البريطانية لمناهضة الفصل العنصري ، واللجنة الأمريكية المعنية بافريقيا ، والحركة الألمانية لمناهضة الفصل العنصري ، ومكتب أبحاث النقل البحري ، ومنظمة "اوقفوا القروض لجنوب افريقيا" ، والحملة العالمية ضد التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا . ودعمت أيضا برامج المركز الثقافي للفنون الافريقية وحركة جنوب افريقيا الآن ، ولجنة المحامين من أجل الحقوق المدنية في ظل القانون ، ومكتب واشنطن المعني بافريقيا . وواصلت اللجنة الخاصة دعم صندوق الفنون الافريقية

الذي يوجد مقره بنيويورك ، والذي يدير الزمالات المقدمة للطلاب من جنوب افريقيا في مجال الفنون . وقد ساعدت هذه المنظمات غير الحكومية أيضا وهي تبث المعلومات عن الحالة في جنوب افريقيا وتعزز الدعم الشعبي لعملية التغير الجارية في ذلك البلد ، على زيادة فهم الجماهير لأحكام الإعلان والحاجة الملحة لانضمام الحكومات في أنحاء العالم كافة إلى برنامج عمله .

١٨٤ - وفي هذا الصدد ، استكملت اللجنة الخاصة ودعمت تنظيم المعرض المتجول المعني بالفصل العنصري في أنحاء العالم كافة . وحضر ممثلون عن اللجنة الخاصة افتتاح المعرض في بيونس آيرس في أيار/مايو ١٩٩١ ، وكذلك في برلين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وشاركوا في مناقشات اجتماعات المائدة المستديرة عن موضوع الفصل العنصري التي نظمت بالترادف مع العروض . ونظم المعرض المتجول أيضا خلال هذه الفترة عروضا في بوغوتا وامستردام ولندن وهافانا وروما وجنيف .

٣ - الاعمال المتصلة بتقديم المساعدة للقوى الديمقراطية في جنوب افريقيا

١٨٥ - عُقد المؤتمر الدولي المعني بالاحتياجات التعليمية لضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، الذي نظمته اللجنة الخاصة بالتعاون مع منظمة اليونسكو وبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، في باريس في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ . واتيحت فرصة فريدة من نوعها لأكثر من ١٠٠ مشارك ، منهم خبراء من جنوب افريقيا وممثلون عن البلدان المانحة ومنظمات حكومية دولية وغير حكومية لمناقشة مسائل تتصل بالتعليم وتنمية الموارد البشرية وكذلك البرامج الثنائية والمتعددة الاطراف للمساعدة في تقديم الزمالات . وفي ختام المؤتمر ، اعتمد المشاركون بيان باريس المتعلق بالاحتياجات التعليمية لضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا (A/AC.115/L.678) . ودعا البيان سلطات جنوب افريقيا إلى تناول العناصر الكمية والكيفية للازمة التعليمية بصورة كاملة وعلى سبيل الاستعجال ، وإلى اتخاذ التدابير المناسبة للتغلب على أوجه اللامساواة الناشئة عن الفصل العنصري . وتضمن أيضا تدابير ملموسة للمساعدة المطلوب من المجتمع الدولي تقديمها بغية دعم المبادرات الرامية إلى إحداث تحول في نظام التعليم في جنوب افريقيا ووضع أولويات تعليمية للفترة القادمة .

٤ - التعاون مع هيئات الامم المتحدة وغيرها من المنظمات

١٨٦ - واصلت اللجنة الخاصة تعاونها الوثيق مع الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ، ولجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . ووسعت نطاق علاقات العمل الوثيقة التي تقيمها مع منظمة العمل الدولية ، وخاصة مع لجنتها المعنية بمناهضة الفصل العنصري ، وكذلك مع لجنة حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان في جنيف .

١٨٧ - ومُثّلت اللجنة الخاصة ، عن طريق رئيسها ، في اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية ، بما في ذلك اجتماعات لجنة التحرير التابعة لها . واكتست مشاركة اللجنة الخاصة في الدورة العادية الرابعة والخمسين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية التي عقدت في أبوجا ، في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٩١ أهمية خاصة . وواصلت اللجنة الخاصة التعاون أيضا مع حركة بلدان عدم الانحياز ومع سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والحركات المناهضة للفصل العنصري .

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

١٨٨ - لقد وصلت عملية إيجاد إطار تفاوضي يهدف الى وضع حد للفصل العنصري الى مرحلة جديدة في جنوب افريقيا في الفترة الاخيرة . ورغم النكسات المؤقتة والتعطيلات ، وحتى رغم العنف السياسي المستمر ، الذي شبت أن سلطات جنوب افريقيا غير قادرة أو غير راغبة في مواجهته ، فإن عقد اجتماع يضم جميع الاطراف يبدو أمرا في متناول اليد . وباستثناء القيادة المحافظة في الاقلية البيضاء فإن كل الزعماء السياسيين تقريبا في جنوب افريقيا متفقون علي ضرورة البدء في مفاوضات موضوعية واسعة النطاق بشأن المستقبل الدستوري للبلد تحت إشراف هيئة مستقلة تتمتع بثقة جميع الاطراف المعنية .

١٨٩ - وهناك موقف موحد خرجت به القوى الكبرى المعارضة للفصل العنصري في مؤتمر الجبهة الوطنية/الجبهة الموحدة ، وهو موقف يقدم إطارا واضحا للإسراع في عملية المفاوضات ، ويرمي الى تحقيق الاهداف التالية : الاتفاق على المبادئ الاساسية لدستور

جديد ـ قائم على المبادئ المتوخاة في إعلان القضاء على الفصل العنصري ، الصادر عام ١٩٨٩ ؛ والاتفاق على إقامة حكومة مؤقتة/سلطة مرحلية ؛ وعلى وضع دستور جديد تقوم به جمعية تأسيسية منتخبة انتخابا ديمقراطيا .

١٩٠ - وحين يتم الاتفاق على القضايا المذكورة أعلاه ، فإن الادعاء بأن التغييرات التي تحدث في جنوب افريقيا هي تغييرات عميقة ، سيكتسي بالتأكيد مصداقية أكبر . والواقع انه لا يمكن اعتبار الفصل العنصري مقضيا عليه إلا بعد تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية : إقامة ترتيبات مرحلية ؛ واعتماد دستور جديد ؛ وإقامة حكومة جديدة بعد انتخابات حرة ونزيهة على أساس الدستور الجديد .

١٩١ - إلا أن العملية المفضية الى هذا الهدف سوف تكون ، حسب قول الامين العام ، عملية طويلة ويسهل الانقضاض عليها . ولا شك أن إلغاء القوانين الاساسية التي ترسّخ الفصل العنصري كان خطوة إيجابية ، ولكن موجة العنف ، والتهديد الذي تمثله الجماعات اليمينية المتطرفة وغيرها ، الذي تفاقم بتعاونها مع عناصر من قوات الامن وبعض المجموعات البرلمانية ، يمثل عقبة كأداء وأخطارا جسيمة . كما أن ما يبدو من أن السلطات تستهدف إعطاء حق النقض السياسي للحزب الوطني وإعطاء سيطرة كاملة على الاقتصاد لمؤسسات البيض قد أثارت فعلا اعتراضات خطيرة وسيؤدي ذلك الى مزيد من التعقيدات . وعلى الرغم من حدوث تقارب متزايد بشأن بعض المبادئ الدستورية المتضمنة في الإعلان ، إلا أن هناك خلافات شديدة قائمة بشأن الترتيبات الانتقالية والجهاز المناسب لوضع دستور جديد . وأخيرا فإن مظاهر اللامساواة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن تؤدي ، ما لم تتم مواجهتها على أساس عاجل ، الى تقويض الاستقرار المطلوب لعملية المفاوضات .

١٩٢ - لذلك تعتقد اللجنة الخاصة اعتقادا راسخا بأن من واجب المجتمع الدولي أن يكثف عملية الرصد للتطورات في جنوب افريقيا وأن يحدد جميع الأخطار التي يمكن أن تعرقل مسيرة عملية التحول الديمقراطي الجارية الآن في جنوب افريقيا . ولابد أن تراعي الدول الاعضاء والمنظمات والرأي العام العالمي أن العملية الجارية في جنوب افريقيا لا تشمل مفاوضات بين أكفاء نحو تسوية لمشكلة ، وإنما هي في الواقع جهود لتحقيق آمال شعب جنوب افريقيا وتنفيذ قرارات المجتمع الدولي التي ظلت معلقة منذ أمد طويل ، عن طريق المفاوضات . وهذه المفاوضات ستعقد بين أولئك الذين يتمسكون بموقف ورغبة المجتمع الدولي ، أي القوى المناهضة للفصل العنصري ، وبين أولئك الذين تمتد أصولهم الى مهندسي النظام البغيض والمستفيدين منه ، وهو نظام أُديـن عالميا .

١٩٣ - وفي ضوء ما تقدم يتضح أن المجتمع الدولي عليه أن يستمر في ممارسة الضغط على الفئة الثانية وأن يقدم المساعدة للفئة الاولى . وينبغي أن تتناسب طبيعة الضغط مع التطورات في ذلك البلد كما تُرى من زاوية جماعية . أما رفع الجزاءات عشوائيا فهو أمر سابق لأوانه ويؤدي الى عكس النتيجة المرغوبة ، كما أنه يجرد المجتمع الدولي من قدرته على التأثير وعلى الاسراع بالعملية .

١٩٤ - والمعالم الرئيسية التي يمكن أن ينظر اليها باعتبارها أساسا للنظر في تحديد طبيعة ومحتوى الضغط الدولي هي إقامة ترتيبات انتقالية متفق عليها ، ووضع دستور جديد ، وأخيرا إقامة حكومة ديمقراطية غير عنصرية على أساس انتخابات حرة ونزيهة . وطبيعي أن ممثلي الحكومة الانتقالية أو السلطة الانتقالية يمكنهم أن يسدوا النُصح الى المجتمع الدولي بشأن التدابير المحددة التي ينبغي الحفاظ عليها في أي مرحلة معينة .

١٩٥ - وفي نفس الوقت يُعتقد أن من المفيد استئناف نوع من الاتصالات الثقافية الاكاديمية مع المنظمات الديمقراطية في جنوب افريقيا . ويمكن أيضا استئناف الاتصالات الرياضية مع الهيئات الرياضية ذات التكامل العرقي إذا ما رأت المنظمات الرياضية غير العنصرية أن هذه الاتصالات ستكون مفيدة . وفي نفس الوقت ينبغي تنفيذ الحظر على الاسلحة بصرامة ، وكذلك القيود على توريد وشحن النفط ، والتكنولوجيا الرفيعة ، وأي منتجات اخرى يمكن أن تعزز القدرة النووية والعسكرية لجنوب افريقيا ، وذلك حتى يتم اعتماد دستور ديمقراطي خال من التمييز العرقي أو الجنسي .

١٩٦ - ومن ناحية اخرى ينبغي زيادة المساعدة الى القوى الديمقراطية ، وخاصة من أجل زيادة وتعزيز قوتها وقدراتها أثناء عملية المفاوضات . وينبغي أن يساعد المجتمع الدولي أيضا في عملية إعادة ادماج وعودة اللاجئين السياسيين والمبعدين والمسجونين السياسيين الذين يطلق سراحهم ، وكذلك في إعداد برامج تستهدف المساهمة في إزالة اللامساواة الخطيرة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، وخاصة في مجالات التعليم والتدريب والصحة والإسكان .

١٩٧ - ومن الضروري تنسيق وتحسين فعالية الضغوط على النظام القائم ، والمساعدة للشعب المقهور بجنوب افريقيا . ولا شك أن الدرجة العالية من التناقضات ، والشكوك ، وحتى عدم القدرة على التنبؤ ، وكلها لا تزال من الملامح الاساسية لهذه المرحلة الانتقالية لجنوب افريقيا ، تتطلب درجة عالية من توافق الآراء بين المجتمع الدولي .

١٩٨ - ومن ثم فإن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وهي مركز التنسيق على المستوى الدولي للقضايا المتعلقة بالفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، تعتزم بذل كل جهد للحفاظ على توافق آراء المجتمع الدولي حول هذا الموضوع ودعم هذا التوافق . فهذا التوافق كان عاملا هاما في نجاح العملية السياسية الحالية وفي تحقيق أهدافها المرجوة . كذلك ينبغي في نفس الوقت تعزيز جهود الأمين العام دعما لهذه العملية ، كما ينبغي أن يساعده مركز مناهضة الفصل العنصري في وضع نهج متضافر تجاه جنوب افريقيا تستلهمه جميع المكاتب والوكالات في منظومة الامم المتحدة .

١٩٩ - والمهمة الرئيسية للجنة الخاصة ولمركز مناهضة الفصل العنصري في هذه المرحلة هي تشجيع العملية الجارية بكل السبل الممكنة ، في اتجاه مفاوضات تقوم على قاعدة عريضة بشأن إقامة ديمقراطية متعددة الاحزاب غير عنصرية في جنوب افريقيا والمساعدة في أن تسير عملية المفاوضات بدون توقف .

٢٠٠ - لذلك ستسترشد اللجنة الخاصة ببرنامج عملها لعام ١٩٩٢ بمنهج ذي طريقين ، أي الضغط والمساعدة . وستقوم اللجنة الخاصة من خلال البعثات والتقارير وجلسات الاستماع والندوات والمؤتمرات ، بالتأكيد على الحاجة الى رصد التطورات في جنوب افريقيا عن كثب وعلى بذل ضغوط متضافرة على سلطات جنوب افريقيا وزيادة المساعدة الى القوى المناهضة للفصل العنصري والقطاعات المحرومة من المجتمع . وستوجه عناية خاصة للقضايا المتعلقة ببناء المؤسسات ، وحقوق الإنسان ، والسلم المحلي ، والتعليم والتدريب ، والطرق التي تساعد في مواجهة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في البلد .

٢٠١ - وفي ضوء ما تقدم توصي اللجنة الخاصة أن تقوم الجمعية العامة بما يلي :

(أ) تؤكد من جديد المبادئ والتوجيهات وبرامج العمل الواردة في الإعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، الذي اعتمد بتوافق الآراء في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة للجمعية العامة ، والقرار ١٧٦/٤٥ ألف المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وكذلك المقرر ٤٥٧/٤٥ باء المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ؛

(ب) تؤكد من جديد دعمها للنضال الشرعي الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا لإزالة الفصل العنصري بالوسائل السلمية وإقامة مجتمع موحد وغير عنصري وديمقراطي في

جنوب افريقيا يتمتع فيه جميع المواطنين ، بصرف النظر عن العنصر أو اللون أو الجنس أو المعتقد ، بنفس الحريات الاساسية وحقوق الإنسان ؛

(ج) تلاحظ التدابير الإيجابية التي أدخلتها حتى الآن سلطات جنوب افريقيا ، بما في ذلك إلغاء وتعديل القوانين الرئيسية الخاصة بالفصل العنصري ؛

(د) تدعو سلطات جنوب افريقيا الى إقامة المناخ اللازم للنشاط السياسي الحر ، وبخاصة عن طريق إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين المتبقين فورا ، وعودة المنفيين بدون أي عوائق ، وإلغاء التشريعات القمعية التي لا تزال سارية ، والعمل على إزالة المظالم الخطيرة التي خلقتها قوانين الفصل العنصري ؛

(هـ) تعرب عن قلقها العميق إزاء استمرار العنف ، الذي هو إحدى تركات نظام الفصل العنصري ، الذي يمارسه باستمرار أولئك الذين يعارضون التحول الديمقراطي للبلد ، والذي يمثل تهديدا لعملية المفاوضات وبذلك يهدد المصالح الحيوية لجميع شعب جنوب افريقيا ؛

(و) تدعو الى وضع حد فوري للعنف ، وتحث نظام جنوب افريقيا على اتخاذ اجراءات فورية لمواجهة العنف المتكرر عن طريق ضمان تحرك جميع السلطات المختصة بشكل فعال وحيادي ضد كل المسؤولين عن العنف وأعمال الإرهاب ، وخاصة الجماعات المتطرفة وغيرها ممن يعارضون التحول الديمقراطي في البلد ؛

(ز) ترحب بتوقيع ميثاق السلم الوطني مؤخرا ، وتدعو جميع الموقعين عليه الى إظهار التزامهم بالسلم ، وذلك عن طريق التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاق ، وتدعو جميع الاحزاب للإسهام في تحقيق أهدافه ؛

(ح) ترحب بجهود جميع الاطراف ، بما في ذلك المحادثات الجارية بينها ، التي تهدف الى تسهيل بدء مفاوضات موضوعية تقوم على قاعدة عريضة نحو وضع دستور جديد وترتيبات بشأن الانتقال الى النظام الديمقراطي ؛

(ط) تدعو ممثلي شعب جنوب افريقيا الى البدء حالا ، بحسن نية ، في مفاوضات موضوعية ، تقوم على قاعدة عريضة ، تستهدف عقد اتفاق بشأن المبادئ الاساسية المجسدة في الإعلان ؛ وبشأن طرائق وضع دستور جديد ؛ وبشأن الترتيبات الانتقالية التي

تشيع جو الثقة العام في إدارة البلد الى أن يصبح الدستور الجديد نافذا ؛ وبشأن الدور الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يؤديه في ضمان انتقال ناجح الى نظام ديمقراطي ؛

(ي) تدعو المجتمع الدولي الى تقديم دعمه الكامل الى العملية الجارية الآن في جنوب افريقيا ، التي تمر بمرحلة شائكة وحرجة ، وذلك عن طريق التطبيق الجماعي والمتدرج لقدر مناسب من الضغط على نظام جنوب افريقيا ومن خلال المساعدة الى مناهضي الفصل العنصري والى القطاعات المحرومة في المجتمع ، عملا على تحقيق أهداف الإعلان سلميا وبسرعة ؛

(ك) تدعو المجتمع الدولي الى أن يستأنف الروابط الأكاديمية والعلمية والثقافية مع المنظمات والأفراد الديمقراطيين غير العنصريين في هذه المجالات ؛ وأن يستأنف الروابط الرياضية مع الهيئات الرياضية الموحدة وغير العنصرية في جنوب افريقيا وأن يساعد الرياضيين المستضعفين في ذلك البلد ؛ وأن يزيل القيود على السياحة وروابط النقل الجوي وغيره ؛

(ل) يدعو المجتمع الدولي الى أن يُبقي على باقي التدابير التقييدية الى أن تتم إقامة ترتيبات انتقالية ، تشيع جوا عاما من الثقة في إدارة البلد أثناء فترة الانتقال ، والى أن يتم ، في مرحلة لاحقة ، الاتفاق على دستور جديد ديمقراطي غير عنصري ، وذلك ما لم تقدم سلطة انتقالية في جنوب افريقيا توصيات أخرى محددة في هذا الصدد ؛

(م) تدعو كذلك الى الالتزام الدقيق بالحظر الالزامي على الأسلحة ، وأن يراقب مجلس الأمن بشكل فعال التنفيذ الكامل لهذا الحظر ؛ والى استمرار القيود على تصدير أجهزة الحاسوب ومعدات الاتصالات الى نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، والى استمرار حظر توريد معلومات وتكنولوجيا الاستخبارات العسكرية ، التي يمكن أن تستخدم في الصناعة العسكرية والنووية ، الى أن يتم اجراء انتخابات حرة ونزيهة وإقامة حكومة جديدة ديمقراطية ؛

(ن) تدعو كذلك المجتمع الدولي الى زيادة مساهماته المادية والمالية وغيرها للمساعدة في إزالة الظلم الاجتماعي والاقتصادي الصارخ ، وخاصة في مجال التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية . على أن تقتصر هذه المساعدات على المنظمات التي تبدي التزاما واضحا بالسلم ؛

(س) تدعو المجتمع الدولي الى زيادة مساعداته الإنسانية والقانونية الى ضحايا الفصل العنصري والعنف ، والى اللاجئين والمنفيين العائدين ، والى السجناء السياسيين المفرج عنهم ؛

(ع) تفوض الامين العام في تقديم مساعدات إنسانية داخل جنوب افريقيا ، عن طريق وكالات الامم المتحدة ومكاتبها المختصة ، وبشكل متناسق ، من أجل إعادة إدماج المنفيين السياسيين والسجناء السياسيين المفرج عنهم ؛

(ف) تفوض الامين العام كذلك ، لدى إقامة ترتيبات انتقالية ، أن يوسع نطاق المساعدة المقدمة في داخل جنوب افريقيا ، بطريقة منسقة ومن خلال وكالات الامم المتحدة ومكاتبها المختصة ؛

(ص) تحث المجتمع الدولي على دعم الجهود الحالية لانغولا وموزامبيق من أجل تحقيق سلم دائم في هذين البلدين ، مما يسهم في استقرار ورخاء المنطقة ؛

(ق) تدعو جميع الحكومات والمنظمات الى تقديم كل مساعدة ممكنة الى دول المواجهة ، وخاصة أنغولا وموزامبيق ، لتمكينها من إعادة بناء اقتصاداتها الذي عصفت بها سنوات عدم الاستقرار ؛

(ر) تطلب الى الامين العام أن يواصل تامين التنسيق بين أنشطة منظومة الامم المتحدة في تنفيذ الاعلان ، وأن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ، وتطلب منه أيضا أن يواصل رصد تنفيذ الإعلان وكذلك القيام بمبادرات مناسبة لتسهيل جميع الجهود المفضية الى إزالة نظام الفصل العنصري سلميا ؛

(ش) تفوض اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وفقا لولايتها ، وباعتبارها مركز تنسيق ، وبدعم للخدمات من مركز مناهضة الفصل العنصري ، (١) أن تواصل رصد الحالة في جنوب افريقيا عن كثب ، وكذلك الاعمال التي يقوم بها المجتمع الدولي ، خاصة فيما يتعلق بضرورة مواصلة الضغط على جنوب افريقيا كما يدعو اليه الإعلان ، وبضرورة تقديم المساعدة الى القوى الديمقراطية غير العنصرية ؛ (٢) أن تواصل تعبئة العمل الدولي ضد الفصل العنصري ، وذلك من خلال جمع المعلومات وتحليلها ونشرها ؛ والاتصال والمشاورات مع الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والافراد والمجموعات في داخل وخارج جنوب افريقيا ؛ وكذلك عن طريق جلسات

الاستماع والمؤتمرات والبعثات والإعلان ؛ (٣) أن تواصل القيام بما يتصل بذلك من أنشطة تستهدف دعم العملية السياسية في جنوب افريقيا ؛

(ت) تناشد الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ووسائط الإعلام والافراد ، التعاون مع مركز مناهضة الفصل العنصري ، وإدارة الإعلام في الامانة العامة ، في أنشطتهما ضد الفصل العنصري ، وخاصة في رصد التطورات المتعلقة بالعمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري ونشر المعلومات عن الحالة في جنوب افريقيا .

الجـــزء الثانـــي

تقرير عن آخر التطورات حول العلاقات بيـــن جنـــوب افريقيـــا واسرائيـــل

أولا - مقدمة

٢٠٢ - ظلت اللجنة الخاصة ترصد مع القلق ، لما يكاد يصل الى العقدين ، العلاقات بين إسرائيل وجنوب افريقيا في ضوء الصلات الوثيقة بين البلدين ، لا سيما في الميدانين العسكري والنووي . وفي هذا الإطار ، أعد هذا القسم من التقرير الحالي الذي يشمل الفترة من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ الى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، استجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٥ دال المؤرخ ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

٢٠٣ - تبين الأدلة أن إسرائيل تقيم صلات عسكرية مع بريتوريا انتهاكا لحظر الاسلحة الإلزامي الذي تفرضه الامم المتحدة على جنوب افريقيا(قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧) . وتتلاشى مصداقية تأكيد إسرائيل بأنه "لن تُبرم أية عقود جديدة" ، بغموض الحكومة بشأن تاريخ انتهاء العقود الحالية . وبناء على هذا ، يهدف هذا التقرير إلى استعراض التطورات في جميع جوانب العلاقة بين إسرائيل وجنوب افريقيا في ضوء الاحداث الطارئة التي وقعت في العام الماضي ، مثل قيام إسرائيل برفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على بريتوريا ، وانضمام بريتوريا في حزيران/يونيه ١٩٩١ إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

ثانيا - التعاون العسكري والنووي

٢٠٤ - يثير التعاون المزعوم بين جنوب افريقيا واسرائيل في الميدان النووي أشد القلق لدى اللجنة الخاصة ولدى المجتمع الدولي بأسره . وتنتج جنوب افريقيا اليورانيوم ولديها مرافق لتخصيب ذلك اليورانيوم ليصبح في مستوى يصلح للاستخدام في الاغراض الحربية . بل ان وزير الخارجية السيد رولوف بوثا ذكر منذ شهر آب/اغسطس ١٩٨٨ أنه "لدينا القدرة على صنع (قنبلة نووية) واحدة إذا أردنا ذلك" . وفي هذا الإطار ، أكدت الحملة العالمية طوال العقود الثلاثة الماضية أن جنوب افريقيا تضطلع ببرنامج لصنع أسلحة نووية وطلبت وضع حد للتعاون الوثيق الذي تقدمه لجنوب افريقيا دول غربية عديدة واسرائيل ، مما أتاح لبريتوريا القيام بهذه البرامج(١٥٨) .

٢٠٥ - ومنذ أن اكتشف ساتل للولايات المتحدة وميضا واضحا فوق المحيط الاطلسي بالقرب من جنوب افريقيا في عام ١٩٧٩ ، اتخذ المجتمع الدولي والامم المتحدة تدابير لمنع جنوب افريقيا من الحصول على المساعدة التكنولوجية التي من شانها التعجيل بتطوير

برنامجها النووي . والمزاعم التي ذكرتها مصادر مثل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بأن اسرائيل "ساهمت في بعض أنشطة البحوث النووية" ذات أهمية لأن من المعلوم أن إسرائيل تنفذ مشروعا متقدما للأسلحة النووية ، وتستفيد من تكنولوجيا الأسلحة المتطورة لدى الولايات المتحدة .

٢٠٦ - وقد كان التعاون العسكري والنووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا موضوع كتاب بعنوان "خيار شمشون" صدر في الولايات المتحدة من تاليف الصحفي الأمريكي سيمور هيرش ، وقد أكد فيه التقارير السابقة التي تفيد بأن جنوب افريقيا واسرائيل قد قامتا بتجربة رأس حربي نووي على بعد ١٥٠٠ ميل من رأس الرجاء الصالح في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ . ويحتوي الكتاب أيضا على معلومات عن الظروف التي أحاطت باختطاف الغني النووي الاسرائيلي مردخاي فانونو ، الذي كشف معلومات عن برامج اسرائيل النووية العسكرية(١٥٩) .

٢٠٧ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩١ (انظر A/46/302) ، وافقت جنوب افريقيا على أن تصبح طرفا في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وأودعت وثائق تصديقها على المعاهدة في واشنطون العاصمة ، ووقعت اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الولايات المتحدة هي إحدى ثلاث جهات ايداع للمعاهدة ، والاخريان هما المملكة المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) . وفي هذا الصدد اعتمد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، المنعقد في فيينا في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، القرار GC (XXXV)/ RES/567 الذي يطلب من المدير العام للوكالة "ضمان التنفيذ المبكر لاتفاق الضمانات" و "التحقق من أن كشوف الجرد التي تقدمها جنوب افريقيا لمعداتها وموادها النووية كاملة" (انظر A/46/572) . وقد ذكر السيد ف. و. دي كليرك في اعلانه بشأن معاهدة عدم الانتشار أن نهاية الحرب الباردة وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا أسهما في قرار حكومته بتوقيع المعاهدة . وهذه هي المرة الاولى التي تصرح فيها جنوب افريقيا بأن رفضها توقيع المعاهدة من قبل كان بسبب الطبيعة العسكرية لبرنامجها النووي . على أن الحملة الدولية ترى أن جنوب افريقيا وحلفاءها ربما "قرروا ازالة وتفكيك أسلحة جنوب افريقيا النووية للحيلولة دون أن ترث أي حكومة منتخبة ديمقراطيا تلك القدرة العسكرية"(١٦٠) .

٢٠٨ - ويركز تقرير عام ١٩٩٠ للامين العام بشأن اعتبار افريقيا منطقة لانووية (A/45/571 و Corr.1) ، تركيزا خاصا على المساعدة التقنية الاسرائيلية لبرنامج جنوب افريقيا لتطوير مقذوف تسياري يمكن استخدامه كوسيلة ايصال لرؤوس حربية نووية : ومن

بين استنتاجاته تاكيد أن لدى جنوب افريقيا برنامجا للقذائف بعيدة المدى ، "المصدر الوحيد المرخص له رسميا لتكنولوجيا القذائف الأجنبية اليوم هو اسرائيل" ، (الفقرة ١٥٠) على الرغم من أن التقرير يسلم (الفقرة ٧٨) بأن الادلة على التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا في مجال القذائف بعيدة المدى لا تزال حتى الآن من قبيل القرائن .

٢٠٩ - وفي الآونة الاخيرة ، ترددت أنباء عديدة بشأن اجراء جنوب افريقيا تجارب على قذائف . وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، ذكرت رابطة صحافة جنوب افريقيا أن شركة آرمزكور قد أعلنت أنها أجرت تجربة لاطلاق "صاروخ تقوية" من موقع أوفربرغ للتجارب(١٦١) . وتعتقد دوائر الاستخبارات بالولايات المتحدة أن الصاروخ المعني هو الصاروخ "شافيت" ، وهو نسخة معدلة من القذيفة اريحا - ٢ الاسرائيلية ، التي لها قدرة حمل رؤوس نووية . وفي ٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، ذكرت صحيفة "واشنطن تايمز" أن ساتل تجسس للولايات المتحدة قد التقط مؤخرا صورا للأعمال التحضيرية لاطلاق قذيفة من ميدان تجارب أرنستون في مقاطعة الكاب . ولم يصدر أي تأكيد لهذا التقرير فيما بعد ، سواء من بريتوريا أو من واشنطن .

٢١٠ - ويشير تقريران صحفيان منفصلان نشرا في النصف الاول من عام ١٩٩١ الى أنه ربما كانت لدى جنوب افريقيا التكنولوجيا اللازمة لصنع منظومة متطورة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية . وتفيد مقالة نشرت في رسالة اخبارية لجيش الولايات المتحدة(١٦٢) ، بأن المفاوضات بين الولايات المتحدة واسرائيل بشأن مشروع مشترك "لمبادرة الدفاع الاستراتيجي" تتعثر لأن الولايات المتحدة تخشى من أن اسرائيل قد تعيد تصدير التكنولوجيا(١٦٣) . وتعزز مزاعم ، بثتها شبكة التلفزة الفرنسية TF1 في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بأن اسرائيل وجنوب افريقيا قد اشتركتا في تطوير جهاز مضاد للقذائف يضارع قذيفة باتريوت التي تنتجها الولايات المتحدة ، امكانية أن تكون جنوب افريقيا هي الطرف الثالث الذي يتلقى تكنولوجيا نشأت في الولايات المتحدة . وظهر المزيد من المعلومات في هذا الشأن في أنباء صحفية نشرت في شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١ بينت أنه حتى على الرغم من أن وكالة الاستخبارات الامريكية قد قررت أن اسرائيل قد صدّرت مكونات قذائف تسيارية رئيسية الى جنوب افريقيا ، فقد قررت الادارة الإحجام عن فرض جزاءات ضد اسرائيل كما هو مطلوب بموجب قانون الولايات المتحدة . وقد قدمت عدة تفسيرات لهذا القرار ، أهمها اهتمام الولايات المتحدة بالدور التي تقوم به اسرائيل حاليا في مؤتمر السلام بالشرق الاوسط(١٦٤) .

٢١١ - وقد حذرت الحملة العالمية من أن جنوب افريقيا تسعى الى تخفيف الجزاءات النووية المفروضة ضدها ، ووجهت الحملة العالمية نداء الى الاتحاد الاوروبي والمجتمع الدولي لمواصلة فرض الجزاءات النووية . وترى الحملة العالمية أن الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية يهدف ايضا الى اضعاف حظر الاسلحة الالزامي الذي تفرضه الامم المتحدة كي يتسنى لجنوب افريقيا الحصول على مكونات وتكنولوجيا حيوية لبرنامج القذائف الراهن الذي تطوره بالاشتراك مع اسرائيل(١٦٥) . وفي هذا الصدد ، أكد تقرير اجتماع الخبراء المعني باتفاقية أو معاهدة بشأن اعتبار افريقيا منطقة لا نووية ، الذي صدر مؤخرا ، الحاجة المطلقة لخضوع جنوب افريقيا للالتزامات المستمدة من وضع افريقيا باعتبارها منطقة خالية من الاسلحة النووية (انظر A/C.1/46/9 ، المرفق) .

ثالثا - جوانب التعاون الاخرى

٢١٢ - انخفض مجموع التجارة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، وفقا للارقام الرسمية ، من ٣٤٣ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٩ الى ٣١٧ مليون دولار في عام ١٩٩٠(١٦٦) . ويرجع التخفيض في مجموع التجارة الثنائية الى انخفاض نسبته ٤١ في المائة في الصادرات الاسرائيلية الى بريتوريا بينما ارتفعت قيمة صادرات جنوب افريقيا الى اسرائيل بنسبة ٣٠ في المائة في نفس السنة . وعقب اعلان قرار اسرائيل رفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا ، قال قنصل اسرائيل للشؤون الاقتصادية والتجارية في جنوب افريقيا ، أن من المتوقع أن تزيد التجارة الثنائية بين البلدين بمقدار ثلاثة أضعاف بحيث تبلغ نحو بليون دولار خلال السنوات الاربع أو الخمس المقبلة(١٦٧) .

٢١٣ - وقبل إعلان رفع الجزاءات التجارية ، كشفت شركة انغلو - أمريكان ، وهي أكبر مجموعة شركات في جنوب افريقيا ، عن أول استثماراتها في اسرائيل : صندوق للمشاريع الرأسمالية يستهدف التعرف على التكنولوجيا الاسرائيلية وتطويرها . ويشير المراقبون الى أن الصندوق يمكن أن يسهل نقل تكنولوجيا متطورة "ذات استعمال مزدوج" ولها تطبيقات عسكرية الى جنوب افريقيا ، بيد أن غرضها الاساسي قد يكون التغلغل ، عن طريق اسرائيل ، الى السوق الاوروبية للتكنولوجيا الرفيعة .

٢١٤ - والتعاون في مجال تبادل التكنولوجيا والمنتجات الطبية آخذ في النمو أيضا ، على ما يبدو . ففي مستهل حلقة دراسية معقودة في جوهانسبرغ لتشجيع التعاون بين البلدين في الميدان الطبي . ذكر سفير اسرائيل لدى جنوب افريقيا "اننا نرى جنوب

افريقيا كهدف هام للمنتجات الطبية"[١٦٨] . وتقول بلاغات صحفية ترجع الى كانو الثاني/يناير ١٩٩١ أن جنوب افريقيا ارسلت الى اسرائيل لقاحات ضد الكوليرا والتيفوس والانتراكس لاستعمالها في حالة هجوم بالاسلحة البيولوجية من جانب العراق[١٦٨] .

٢١٥ - أما التجارة بين اسرائيل و "البانتوستانات المستقلة" فهي مسألة تتبعتها اللجنة الخاصة عن كثب لعدة سنوات[١٦٩] . وأفادت البلاغات أن وفدا من كبار المسؤولين في هيئة التنمية الوطنية لبوفوتتسوانا قام بزيادة اسرائيل في حزيران يونيه ١٩٩١ ، لتشجيع الاستثمار في "البانتوستان" بتقديم حوافز ضريبية مختلفة لاجتذاب تجارة التكنولوجيا الرفيعة بصفة خاصة .

٢١٦ - في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وصل السيد ف. و. دي كليرك ، يصحبه وزير خارجيته ، الى اسرائيل في زيارة رسمية لمدة ثلاثة أيام . والغرض الرسمي لزيارة السيد دي كليرك هو توقيع مذكرة اتفاق بشأن التعاون في عدد من الميادين أما من حيث الروابط السياسية الاخرى داخل جنوب افريقيا ، حسب التقارير الصحفية ، فقد واصلت اسرائيل علاقاتها مع بعض البانتوستانات ، ووثقت علاقاتها الراسخة بالفعل مع حزب الحرية إنكاثا التي بدأت بزيارة قام بها الى اسرائيل زعيم الحزب الرئيس مانجوسوتو غاتشا بوتيلزي في عام ١٩٨٥ . وحسب ما نشرته صحيفة ستار اليومية التي تصدر في جوهانسبرغ ، في تقرير لها نشر في تموز/يوليه ١٩٩١ ، قام عدد من كبار أعضاء الحزب بزيارات "رسمية" الى اسرائيل في حزيران/يونيه ١٩٩١ . وأفادت صحافة جنوب افريقيا أن اسرائيل دربت نحو ٣٠٠ رجل من إنكاثا في ١٩٨٦ ، وهي السنة التي بدأت فيها جنوب افريقيا تمويل الحزب سريا . وبالاضافة الى ذلك تلقى أحد أعوان إنكاثا المقربين تدريبا في اسرائيل على "تقنيات الأمن"[١٧٠] . ويفيد تقرير آخر بأن اسرائيل اشتركت مباشرة في تقديم تدريب عسكري لنحو ٨٠٠ من أفراد إنكاثا[١٧١] .

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٢١٧ - ترى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أنه على الرغم من بيانات اسرائيل المتكررة بأن علاقتها بجنوب افريقيا تتقلص ، فإن التقارير تشير الى استمرار التعاون بينهما ، خاصة في المجالات العسكرية والنووية .

٢١٨ - وترى اللجنة الخاصة أن إمداد جنوب افريقيا بالتكنولوجيا والدراية الاسرائيلية ، وخاصة ما تكشف مؤخرا من تعاون اسرائيل مع جنوب افريقيا في تطوير تكنولوجيا الصواريخ بما ينطوي عليه هذا من احتمالات نووية ، يشكل بيّنة جديدة على انتهاك اسرائيل للحظر الالزامي على الاسلحة .

٢١٩ - توصي اللجنة الخاصة أن توجه الجمعية العامة نداء الى اسرائيل بالتوقف فورا عن تعاونها المستمر مع جنوب افريقيا ، خاصة في المجالين العسكري والنووي ، وتفوض اللجنة الخاصة في مواصلة رصد العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا وأن تقدم تقارير عن ذلك كلما استدعى الامر ذلك .

الحواشي

(١) الخطوات الخمس المنصوص عليها هي :

(أ) الإفراج عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين بدون شرط والامتناع عن فرض أية قيود عليهم ؛ (ب) رفع جميع أنواع الحظر والقيود عن كل من يخضع للحظر والتقييد من منظمات واشخاص ؛ (ج) سحب جميع الجنود من كل بلده ؛ (د) إنهاء حالة الطوارئ وإلغاء جميع التشريعات ، مثل قانون الامن الداخلي ، الرامية الى تقييد النشاط السياسي ؛ و (هـ) وقف جميع المحاكمات والاعدامات السياسية .

(٢) انظر ، على سبيل المثال ، القرارين ٤٤/٢٤٤ و ٤٥/١٧٦ ألف .

(٣) لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، Special Report SR-11, "The New Total Strategy - Twelve months of community repression" ، برامفونتين ، آب/أغسطس ١٩٩١ ، و The New York Times ، ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(٤) لجنة الصليب الاحمر الدولية ، Media 7 ، رقم ٣٦ ، ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(٥) لجنة حقوق الإنسان ، المرجع المذكور آنفا ، آب/أغسطس ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(٦) منظمة العفو الدولية ، بيان موجه الى فريق الخبراء العامل المخصص للجنوب الافريقي التابع للامم المتحدة ، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩١ ، و Business Day (جوهانسبرغ) ، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(٧) منظمة العفو الدولية ، المرجع المذكور آنفا .

(٨) The New York Times ، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩١ و The Washington Post ، ٣٢ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٩) المؤتمر الوطني الافريقي ، بيان الفريق العامل الوطني بشأن العنف الموجه من الدولة وتمويل انكاتا ، ٣٢ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(١٠) تفاقم انعدام الثقة هذا بفعل تطورات جديدة تكشفت في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، بشأن قيام فرع الامن السابق للشرطة بتمويل مكتب الاتصال التابع لخدمات العلاقات العمالية على نحو سري ، انظر Business Day (جوهانسبرغ) ، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(١١) لجنة حقوق الإنسان ، مرجع سابق و Human Rights Update ، آب/اغسطس ١٩٩١ .

(١٢) اتفاق السلم الوطني (جوهانسبرغ) ، اتفاقية السلم الوطني (جوهانسبرغ) ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(١٣) The Star (جوهانسبرغ) ، ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(١٤) The Guardian (لندن) ، ٣٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(١٥) مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، بيان صحفي ، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(١٦) لجنة حقوق الإنسان ، شهادة أُدلي بها أمام فريق خبراء الامم المتحدة المخصص للجنوب الافريقي ، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(١٧) في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أطلق ثلاثة أشخاص مسلحين مجهولين النار على أنصار حزب الحرية إنكاثا الذين كانوا متجهين الى تجمع سلمي في بلدة توكوزا ، فقتلوا ٢٣ وأصابوا ٣٦ منهم . وأعقب ذلك القيام بسلسلة من الهجمات الانتقامية في بلدات مختلفة . مما أسفر عن وفاة ٥٧ شخصا في يوم واحد حافل بالعنف . انظر Financial Times (لندن) ، ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(١٨) The Independent (لندن) ، ١٩ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(١٩) لجنة حقوق الإنسان ، Human Rights Update ، آب/أغسطس ١٩٩١ . في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، صدر على اثنين من أعضاء اليمين المتطرف الحركيين حكما بالاعدام بتهمتي القتل والشروع في القتل . فقد أطلق هذان الرجلان نيران أسلحتهما الاوتوماتيكية على حافلة تحمل ركابا من السود في ناتال ، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . انظر The Guardian ، (لندن) ، ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وتشير التقديرات الى أن هجمات اليمين المتطرف قد أسفرت عن وفاة ١١ شخصا في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ١٩٩١ .

(٢٠) مجلس التحقيق المستقل في القمع غير الرسمي ، تقرير شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(٢١) لجنة حقوق الإنسان ، Human Rights Update ، آب/أغسطس ١٩٩١ .

(٢٢) رسالة مؤرخة ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ موجهة الى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة (A/46/554) .

(٢٣) لجنة حقوق الإنسان ، البيان الصحفي ٣٩/٩١ ، ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(٢٤) المحامون عن حقوق الإنسان ، تقرير مقدم الى الامم المتحدة ، ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(٢٥) المرجع نفسه ، ولجنة حقوق الإنسان ، " Focus on Government handling of Political Prisoners Release" ، ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٢٦) Business Day (جوهانسبرغ) ، ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(٢٧) المحامون عن حقوق الانسان ، تقرير مقدم إلى الامم المتحدة ، ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(٢٨) لجنة حقوق الانسان ، مذكرة مقدمة لإدراجها في التقرير المرحلي الثاني للامين العام بشأن الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ .

(٢٩) مذكرة تفاهم بين حكومة جمهورية جنوب افريقيا ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن عودة أهالي جنوب افريقيا الطوعية إلى الوطن وإعادة دمجهم في المجتمع ، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(٣٠) انظر مذكرة الامين العام بشأن حالة حقوق الانسان في جنوب افريقيا (A/46/401) .

(٣١) منظمة العفو الدولية ، مرجع سابق .

(٣٢) لجنة حقوق الانسان ، التقرير الاسبوعي عن أعمال القمع ، من ١٤ إلى ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ومن ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر الى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

(٣٣) المرجع السابق ، "The New Total Strategy - Twelve months of community repression" , Special Report SR-11 ، برامفونتين ، آب/أغسطس ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(٣٤) أشار فريق الخبراء العامل ، بوجه خاص ، إلى الإفراج عن الـ ١٤ شخصا من اوبنغتون أو تخفيف أحكام الإعدام الصادرة ضدهم إلى أحكام بالسجن . (انظر A/46/401 ، الفقرة ٢٣) .

(٣٥) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ٢٣ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(٣٦) تنمية الموارد البشرية في جنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري ، تقرير لفريق خبراء تابع للكمنولث ، (لندن) ، حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(٣٧) "Stand and Deliver" و Leadership/The Watershed Years ، (جوهانسبرغ) ، ١٩٩١ .

(٣٨) معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية ، Social and Economic Update 16 (برامافونتين) ، تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٣٩) النشرة الصحفية لمؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا ، ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(٤٠) معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية ، Social and Economic Update برامافونتين ، تموز/يوليه ١٩٩١ و تنمية الموارد البشرية في جنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري ، تقرير لفريق خبراء تابع للكمنولث ، لندن ، حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(٤١) Cape Times (كيب تاون) ، ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(٤٢) "تنمية الموارد البشرية ..." ، مرجع سابق ، حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(٤٣) A/AC.115/L.675 ، الفقرة ٧٥ .

(٤٤) معهد جنوب افريقيا للعلاقات العرقية ، Social and Economic Update 15 special issue on education renewal ، تموز/يوليه ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(٤٥) المرجع السابق ، Quarterly Countdown 19 ، تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٤٦) The Guardian (لندن) ، ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(٤٧) الكتاب الابيض عن الاصلاح المتعلق بالاراضي ، آذار/مارس ١٩٩١ .

(٤٨) البيان الصحفي للمؤتمر الوطني الافريقي ، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(٤٩) لجنة المحامين في سبيل الحقوق المدنية في إطار القانون ، مشروع الجنوب الافريقي (واشنطن العاصمة) ، أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(٥٠) المؤتمر الوطني الافريقي ، وثيقة مناقشة : "المبادئ الدستورية ووضع هياكل للديمقراطية في جنوب افريقيا" ، نيسان/ابريل ١٩٩١ .

(٥١) النشرة الصحفية لمؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، ٢ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(٥٢) القرارات الصادرة عن المؤتمر الوطني الثامن والاربعين للمؤتمر الوطني الافريقي (دربان) ، تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٥٣) Cape Times (كيب تاون) ، "PAC Viewpoint" ، ٢ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(٥٤) الإعلان المعتمد في مؤتمر الجبهة الوطنية (دربان) ، من ٢٥ الى ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ و The New York Times ، ٢٧ و ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(٥٥) Business Day (جوهانسبرغ) ، ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(٥٦) الإعلان المعتمد في مؤتمر الجبهة الوطنية (دربان) ، من ٢٥ الى ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(٥٧) Cape Times ، (كيب تاون) ، "PAC Viewpoint" ، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(٥٨) الخطاب الذي أدلى به الرئيس دي كليرك في افتتاح الدورة الثالثة للبرلمان التاسع لجمهورية جنوب افريقيا ، ١ شباط/فبراير ١٩٩١ و (التقرير المرحلي الثاني للأمين العام (A/45/1052) ، الفقرتان ١٢٨ و ١٢٩ .

(٥٩) مصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا Quarterly Bulletin (بريتوريا) ، حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(٦٠) The Star (جوهانسبرغ) ، ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ و The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ١٢ و ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٦١) Economist Intelligence Unit, South Africa Country Report No. 3 (لندن) ، آب/أغسطس ١٩٩١ .

(٦٢) Financial Mail (جوهانسبرغ) ، ١٩ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٦٣) S. A. Barometer (جوهانسبرغ) ، ٢٩ آذار/مارس ١٩٩١ .

(٦٤) The Star (جوهانسبرغ) ، ١٣ شباط/فبراير ١٩٩١ .

(٦٥) مصرف الاحتياطي لجنوب افريقيا ، النشرة الفصلية ، بريتوريا ، أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(٦٦) Andrew Levyand Associates "Data and Union Profiles" (ريفونيا) ، المجلد ٩ ، رقم ٨ .

الحواشي (تابع)

(٦٧) Financial Mail (جوهانسبرغ) ، ٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ و Financial Times ، ١٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

(٦٨) Jennifer D. Kibbe, U.S. Business in Post-Sanctions South Africa: The Road Ahead ، مركز أبحاث مسؤولية المستثمر (واشنطن العاصمة) ، آب/أغسطس ١٩٩١ .

(٦٩) Business Day (جوهانسبرغ) ، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ؛ Cape Times (كيب تاون) ، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، و The Citizen (جوهانسبرغ) ، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(٧٠) S.A. Dialoque (جوهانسبرغ) ، تموز/يوليه ١٩٩١ و Financial Times (لندن) ، ١١ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٧١) بيان أدلى به ريتشارد هينفغيلد ، عن مكتب بحوث النقل البحري ، (أمستردام) ، في جلسات استماع الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا التابع للأمم المتحدة ، المعقودة في نيويورك ، في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ .

(٧٢) Business Day (جوهانسبرغ) ، ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ؛ The Star (جوهانسبرغ) ، ٧ شباط/فبراير ١٩٩١ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩١ و The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(٧٣) Cape Times (كيب تاون) ، ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١ ؛ و The Star (جوهانسبرغ) ، ٣ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٧٤) Jonathan I. Leape, "South Africa's Foreign Debt: Prospects for the 1990's", Centre for the Study of the South African Economy and International Finance (لندن) ، قيد النشر .

الحواشي (تابع)

(٧٥) Financial Times (لندن) ، ٨ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٧٦) Jonathan I. Leape, "The significance of South Africa's first public bond issue: A brief assessment", Centre for the Study of the South African Economy and International Finance (لندن) ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(٧٧) مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ، "الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا" ، قيد النشر .

(٧٨) SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute) Yearbook 1991 .

(٧٩) S.A. Barometer (جوهانسبرغ) ، المجلد ٥ ، رقم ٦ ، ٢٩ آذار/مارس ١٩٩١ .

(٨٠) Business Day (جوهانسبرغ) ، ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٨١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/45/22 ، الفقرات ٦٤ - ٦٩) .

(٨٢) Paratus, (ARMSCOR magazine), July 1982, Quoting Manaing Director, F.J. Bell .

(٨٣) Cape Times (كيب تاون) ، ٢٢ آذار/مارس ١٩٩١ .

(٨٤) Business Day (جوهانسبرغ) ، ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٨٥) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ١٢ الى ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

(٨٦) Business Day (جوهانسبرغ) ، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(٨٧) المرجع نفسه (جوهانسبرغ) ، ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(٨٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعون الملحق رقم ٢٢ (A/45/22) . على سبيل المثال ، ذكرت اللجنة الخاصة في تقريرها الاخير إدعاءات بأن الامارات العربية المتحدة قد طلبت ٥٠ وحدة على الاقل من المدافع الاوتوماتيكية طراز G6 من عيار ١٥٥ ملليمتر من جنوب افريقيا ، وأن العراق قد قام بشراء ٢٠٠ وحدة من مدافع هاوتزر الجرارة من طراز G5 في الفترة بين ١٩٨٤ و ١٩٨٨ .

(٨٩) الحملة العالمية المناهضة للتعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا (أوسلو) ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

(٩٠) The Star (جوهانسبرغ) ، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

(٩١) Southscan (لندن) ، ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ .

(٩٢) مكتب بحوث النقل البحري ، "Newsletter on the Oil Embargo against South Africa" (أمستردام) ، الربع الاخير ١٩٩٠ .

(٩٣) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ١٨ الى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

(٩٤) Anti-Apartheid News (لندن) ، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩١ و The Citizen (جوهانسبرغ) ، ١٨ الى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

(٩٥) الحملة العالمية المناهضة للتعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا (أوسلو) في Anti-Apartheid News (لندن) ، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩١ و The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، ١٨ الى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(٩٦) مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة (S/AC.25/1990/64) .

(٩٧) الحملة العالمية ، مرجع سابق ، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩١ .

(٩٨) The Independent (لندن) ، ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

(٩٩) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

(١٠٠) رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩١ موجهة الى اللجنة الخاصة من البعثة الدائمة للعراق لدى الامم المتحدة .

(١٠١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/45/22) ، الفقرتان ١٩٩ و ٢٠٠ .

(١٠٢) The Wall Street Journal (نيويورك) ، ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ .

(١٠٣) Financial Times (لندن) ، ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١ .

(١٠٤) The Washington Post ، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

(١٠٥) Southscan (لندن) ، ١٥ شباط/فبراير ١٩٩١ و The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، من ٣٠ حزيران/يونيه الى ٦ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(١٠٦) United States Department of Justice, United States Attorney (Eastern District of Pennsylvania) ، ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(١٠٧) The Federal Register (واشنطن العاصمة) ، المجلد ٥٦ ، رقم ١٩٩ ، ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(١٠٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ٣٣ (A/45/22) ، الفقرة ٣٠٥ .

(١٠٩) ذكر مؤخرا أن شركة اندستريياس كارديون Industrias Cardoen تقوم بتنويع أنشطتها في مجالات أخرى مثل بناء الشاحنات وانتاج الفواكه . وانظر أيضا رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٠ موجهة الى اللجنة الخاصة من الممثل الدائم لشيلي لدى الامم المتحدة .

(١١٠) Southscan (لندن) ، ٢٢ آذار/مارس ١٩٩١ .

(١١١) Jane's Defence Weekly (لندن) ، ٢٧ كانون الثاني/يناير و ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٠ .

(١١٢) انظر التقارير السنوية الاربعة السابقة للجنة الخاصة .

(١١٣) The Guardian (لندن) ، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

(١١٤) Naval Institute Proceedings (United States) ، وردت في الفارديان ، المرجع السابق ذكره .

(١١٥) Southscan (لندن) ، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(١١٦) المرجع نفسه ، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ؛ نقلا عن World Airnews .

(١١٧) وفي الوقت ذاته قام وزير المواصلات الاوغندي بوقف خمسة طيارين بالخطوط الجوية وأنشأ لجنة مكونة من ستة أشخاص للتحقيق في الحادث . Business Day (جوهانسبرغ) ، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ و The Guardian (لندن) ، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(١١٨) The Citizen ، (جوهانسبرغ) ، ٢٥ آذار/مارس ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(١١٩) رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ موجهة الى اللجنة الخاصة من الممثل الدائم بالنيابة لهولندا لدى الامم المتحدة .

(١٢٠) Southscan (لندن) ، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

(١٢١) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ١ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(١٢٢) The Washington Post ، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

(١٢٣) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، من ١٨ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

(١٢٤) The Guardian (لندن) ، ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ورسالة مؤرخة ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الامم المتحدة (A/46/576) .

(١٢٥) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٢٧ آب/اغسطس ١٩٩١ و Mozambique Information Office News Review (لندن) ، ٢٢ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(١٢٦) Financial Times (لندن) ، ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

(١٢٧) The Washington Post ، ١ شباط/فبراير ١٩٩١ .

(١٢٨) بيانات مشتركة بشأن خليج والفيس والجزر البحرية ، صادرة في ويندهوك ، ١٧ أيار/مايو و ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(١٢٩) Financial Mail (جوهانسبرغ) ، ٢٢ آذار/مارس ١٩٩١ .

(١٣٠) في رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ موجهة إلى الامين العام ، أرفق الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة بيانا صحفيا أدلى به وزير الخارجية ، السيد ر. ف. بوثا ، ردا على التقرير المرحلي الثاني (A/46/476) .

الحواشي (تابع)

(١٣١) مؤتمر العمل الدولي ، المحضر المؤقت ١٥ ، الدورة ٧٨ (جنيف) ، ١٩٩١ .

(١٣٢) مركز مناهضة الفصل العنصرية ، " Abuja Declaration on South Africa" ، مذكرات ووثائق ، رقم ٩١/١٥ ، حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(١٣٣) Business Week (نيويورك) ، ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

(١٣٤) Commonwealth news release, (CFMS) Concluding Statement, New Delhi, 13 and ، and CFMS Concluding Statement ، London, 16 February 1991 . 14 September 1991

(١٣٥) Commonwealth, news release, CHOGM Communique, Harare ، من ١٦ إلى ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(١٣٦) The New York Times ، ١١ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(١٣٧) British Anti-Apartheid Movement press release لندن ، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(١٣٨) تشمل تلك المنظمات ما يلي : اللجنة الامريكية المعنية بافريقيا ، اللجنة المشتركة بين الاديان المعنية بمسؤولية الشركات ، لجنة العمل المناهضة للفصل العنصري ، لجنة المحامين في سبيل الحقوق المدنية في إطار القانون ، ومنظمة ترانز افريكا ، ومكتب واشنطن المعني بافريقيا .

(١٣٩) المنشورات الصحفية الصادرة عن مركز البحث في مسؤولية المستثمر IRRC press releases (واشنطن العاصمة) ، ٢١ آب/اغسطس ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(١٤٠) German Anti-Apartheid Movement press release (فرانكفورت) ، ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩١ ؛ End Loans to South Africa press release (لندن) ، ٢٨ آب/اغسطس ١٩٩١ ؛ و Immobilize Apartheid Coalition, (نيويورك) ، ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(١٤١) كانت الاحتجاجات تستهدف المصارف التالية : Deutsche Bank (Germany), General Bank (Belgium), Banque Paribas (France), Schweizerisher Bankverein (Switzerland), Kleinwort Benson (United Kingdom) and J.P. Morgan (United States) .

(١٤٢) Sourthern africa Church News, "Cape Town Statement: The Context" (Middlesex) ، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(١٤٣) انظر The Weekly Mail ، (جوهانسبرغ) ، من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/ يوليه ١٩٩١ .

(١٤٤) للاطلاع على تقرير الندوة ، انظر الوثيقة A/AC.115/L.677 ؛ وانظر ايضا نص نداء أثينا (A/43/606-S/20184 ، المرفق) .

(١٤٥) النشرة الصحفية GA/AP/2040 المؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩١ ، الصادرة عن الرئيس بالنيابة للجنة الخاصة المناهضة للفصل العنصري ، ونشرة صحفية مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٩١ صادرة عن اللجنة الاوليمبية الدولية .

(١٤٦) النشرة الإعلامية الصادرة عن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لأزانيا ، ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ ، وبيان الرئيس كلارنس ماكويتو ، هراري ، ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ .

(١٤٧) The Times (لندن) ، ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

(١٤٨) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٩ تموز/يوليه ١٩٩١ .

الحواشي (تابع)

(١٤٩) The Sun (لندن) ، ١١ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(١٥٠) وكالة رويتر (جوهانسبرغ) ، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(١٥١) Cape Times (كيب تاون) ، ١٦ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(١٥٢) The Weekly Mail (جوهانسبرغ) ، من ١٢ إلى ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(١٥٣) وكالة Xinhua (هراري) ، ١٩ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(١٥٤) The Citizen (جوهانسبرغ) ، ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(١٥٥) القرار رقم 15/4/AG-ACNOA الصادر عن رابطة اللجان الاوليمبية الوطنية في افريقيا ، القاهرة ، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

(١٥٦) مركز مناهضة الفصل العنصري ، مذكرات ووثائق ، رقم 11/91 ، أيار/مايو ١٩٩١ .

(١٥٧) بيان عمل صادر عن حركة مناهضة الفصل العنصري والمنظمات غير الحكومية ، جنيف ، ٤ - ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

(١٥٨) Bulletin of Atomic Scientists ، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩١ والحملة العالمية ضد التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا ، أوسلو ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(١٥٩) The Independent ، لندن ، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وانظر أيضا الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/45/22) ، الجزء الثاني ، الفقرة ١٣ .

الحواشي (تابع)

(١٦٠) انظر أيضا : مذكرة معلومات 1/A0991 صادرة عن الحملة العالمية ضد التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا (أوسلو) ، ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(١٦١) Israeli Foreign Affairs (سكرامنتو) ، ٢٢ أيار/مايو ١٩٩١ .

(١٦٢) Inside the Army ، ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ .

(١٦٣) Southscan (لندن) ، ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١ .

(١٦٤) The Washington Post ، ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

(١٦٥) الحملة العالمية ، مرجع سابق .

(١٦٦) Southscan (لندن) ، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

(١٦٧) Cape Times (كيب تاون) ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ .

(١٦٨) Die Beeld (جوهانسبرغ) ، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

(١٦٩) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/44/22) ، الجزء الثاني .

(١٧٠) The Independent ، لندن ، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

(١٧١) Southscan (لندن) ، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ .

المرفق الأول

تكوين اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وهيئاتها الفرعية ، والفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ، ولجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية

ألف - اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

١ - تتألف اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ ، من الدول الأعضاء الـ ١٧ التالية[1] :

اندونيسيا	غانا
أوكرانيا	غينيا
بيرو	الفلبين
ترينيداد وتوباغو	ماليزيا
الجزائر	نيبال
الجمهورية العربية السورية	نيجيريا
زمبابوي	هايتي
السودان	الهند
الصومال	

٢ - وفي الجلسة ٦٤٥ ، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، أعادت اللجنة الخاصة بالإجماع انتخاب البروفيسور ابراهيم أ. غمبري (نيجيريا) رئيسا لها ، والسيد جاي براتاب رانا (نيبال) والدكتورة مارجوري ثورب (ترينيداد وتوباغو) والسيد غينادي أ. أودوفينكو (أوكرانيا) نوابا للرئيس . وأعيد انتخاب السيد فيرندرا غوبتا (الهند) مقررا .

---

(١) انسحبت هنغاريا من اللجنة الخاصة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

٣ - وإزاء مغادرة السيد رانا (نيبال) والسيد غوبتا (الهند) لنيويورك أصبح أحد مناصب نواب الرئيس شاغرا وأصبح منصب المقرر شاغرا . وفي الجلسة ٦٥٣ ، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، انتخبت اللجنة الخاصة الدكتور جاياراج أشاريا (نيبال) نائبا للرئيس ، والسيد سوريش ك. غويل (الهند) مقررا لها .

٤ - وفي الجلسة ٦٤٥ ، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، انتخبت اللجنة الخاصة أيضا الدكتور كوفي نييديفو أبونور (غانا) رئيسا للجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا ، والسيد سيمباراشي سيمبانيندوكو مومنيفيغوي (زمبابوي) رئيسا للجنة المعنية بالتطورات في جنوب افريقيا .

باء - الهيئات الفرعية التابعة للجنة الخاصة

اللجنة الفرعية المعنية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا :

الجمهورية العربية السورية ، السودان ، الصومال ، غانا (رئيسا) ، غينيا ، الفلبين ، نيبال ، نيجيريا ،

اللجنة الفرعية المعنية بالتطورات في جنوب افريقيا :

اندونيسيا ، أوكرانيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، الجزائر ، زمبابوي (رئيسا) ، ماليزيا ، هايتي ، الهند .

جيم - الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا

اندونيسيا ، أوكرانيا ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة (رئيسا) ، كوبا ، الكويت (نائبا للرئيس) ، النرويج (مقررا) ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا .

دال - لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية(ب)

غبديفي زيكبو اغويغاه	(توغو)
عبد الكريم العيشاوي	(العراق)
سدفري أوردونز	(الفلبين)
فلاديمير بلاتونوف	(أوكرانيا)
زومانا تراوري	(بوركينا فاصو)
بوريس توبورنين	(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
جيمس فكتور غبيهو	(غانا)
جاي براتاب رانا	(نيبال)
الان راي	(جامايكا)
راؤول غونزاليس رودريغيس	(المكسيك)
جوزيف لاغو	(السودان)
فرانسيس مالامبوغي	(جمهورية تنزانيا المتحدة)
إ. بزلي مايكوك	(بربادوس)
ليونيل أ. هيرست	(انتيغوا وبربودا)
مولو والي	(اثيوبيا) .

(ب) وفقا للاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، (انظر قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٠ زاي المرفق) وخاصة الفقرة ٥ من المادة ١١ منها ، "ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات . بيد أن مدة عضوية تسعة من المنتخبين في الانتخاب الاول تنقضي في نهاية سنتين . ويقوم رئيس اللجنة بعد الانتخاب الاول مباشرة باختيار أسماء هؤلاء الاعضاء التسعة بالقرعة" .

المرفق الثاني

البيانات الصادرة عن اللجنة الخاصة حسب ترتيبها الزمني

١ -	GA/AP/2007 (٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠)	النتائج المؤسفة التي توصلت إليها لجنة هارمز المعنية بالتحقيق في أنشطة "فرق الموت" في جنوب افريقيا
٢ -	GA/AP/2009 (٥ شباط/فبراير ١٩٩١)	بشأن السياسات المتعلقة بتوزيع الاراضي على الاغلبية السوداء
٣ -	GA/AP/2010 (٢١ شباط/فبراير ١٩٩١)	الإعراب عن القلق الشديد إزاء اغتيال محامي المؤتمر الوطني الإفريقي
٤ -	GA/AP/2012 (١١ آذار/مارس ١٩٩١)	الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري
٥ -	GA/AP/2015 (٢٨ آذار/مارس ١٩٩١)	توجيه نداء لوضع حد لتجدد العنف في جنوب افريقيا
٦ -	GA/AP/2017 (١٩ نيسان/ابريل ١٩٩١)	الترحيب بالقرار المشترك بإنشاء الجبهة الوطنية
٧ -	GA/AP/2018 (٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩١)	شجب القرار السابق لأوانه الذي اتخذه الاتحاد الاوروبي برفع الجزاءات عن جنوب افريقيا
٨ -	GA/AP/2019 (٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩١)	إعلان سجل عام ١٩٩١ للاتصالات في مجال الالعاب الرياضية
٩ -	GA/AP/2020 (٦ أيار/مايو ١٩٩١)	إعلان عقد الندوة المعنية بالصلات الثقافية والاكاديمية مع جنوب افريقيا

المرفق الثاني (تابع)

١٠ - GA/AP/2021 و Rev.1 (٨ أيار/مايو ١٩٩١)	الإعراب عن الاسف العميق إزاء فشل السلطات في تهيئة المناخ اللازم للمفاوضات
١١ - GA/AP/2022 (١٤ أيار/مايو ١٩٩١)	التوصية بمواصلة ممارسة الضغط الثقافي والاكاديمي على جنوب افريقيا
١٢ - GA/AP/2024 (١٧ أيار/مايو ١٩٩١)	الإعراب عن الاسف لإصدار حكم بإدانة وسجن ويني مانديلا
١٣ - GA/AP/2025 (٢١ أيار/مايو ١٩٩١)	الإعراب عن الاسف العميق إزاء تدهور الحالة البدنية للسجناء السياسيين المضربين عن الطعام في جنوب افريقيا
١٤ - GA/AP/2026 (٥ حزيران/يونيه ١٩٩١)	إعلان عقد مؤتمر في براغ عن دعم أوروبا الشرقية الديمقراطية والتنمية في افريقيا الجنوبية
١٥ - GA/AP/2028 (١٢ حزيران/يونيه ١٩٩١)	الاحتفال بيوم سويتو
١٦ - GA/AP/2031 (١٨ حزيران/يونيه ١٩٩١)	الترحيب بإلغاء قانون تسجيل السكان في جنوب افريقيا
١٧ - GA/AP/2032 (١٩ حزيران/يونيه ١٩٩١)	إعلان عقد المؤتمر الدولي المعني بالاحتياجات التعليمية لضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا
١٨ - GA/AP/2036 (٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩١)	الإعراب عن خيبة الامل إزاء خطة فنلندا الرامية إلى رفع الجزاءات التجارية المفروضة على جنوب افريقيا

المرفق الثاني (تابع)

١٩ - GA/AP/2039 (١١ تموز/يوليه ١٩٩١)	الإعراب عن الأسف لترتيب الولايات المتحدة السابق لأوانه برفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا
٢٠ - GA/AP/2040 (١١ تموز/يوليه ١٩٩١)	وصف قرار اللجنة الأوليمبية الدولية بإعادة قبول جنوب افريقيا في عضويتها بأنه "سابق لأوانه"
٢١ - GA/AP/2041 (٢٤ تموز/يوليه ١٩٩١)	الإعراب عن الدهشة إزاء الكشف عن معلومات تفيد بقيام سلطات جنوب افريقيا بتمويل الأنشطة التخريبية سرا
٢٢ - GA/AP/2042 (٥ آب/أغسطس ١٩٩١)	الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا
٢٣ - GA/AP/2045 (١٩ آب/أغسطس ١٩٩١)	الترحيب بالتوصل إلى اتفاق بشأن المنفيين واللاجئين من سكان جنوب افريقيا
٢٤ - GA/AP/2046 (٢٨ آب/أغسطس ١٩٩١)	توجيه النقد إلى خطة مصرف Deutsche Bank لإصدار سندات عامة لجنوب افريقيا
٢٥ - GA/AP/2048 (١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١)	شجب أعمال العنف التي حدثت مؤخرا في جنوب افريقيا
٢٦ - GA/AP/2049 (١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١)	إطراء توقيع اتفاق السلام المتعلق بالعنف في جنوب افريقيا والحث على التقيد التام به
٢٧ - GA/AP/2050 (٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١)	الإعراب عن "القلق" إزاء قيام النمسا بوقف الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا

المرفق الثاني (تابع)

٢٨ - GA/AP/2051 (٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)	الترحيب بمنح جائزة نوبل في الأدب لعام ١٩٩١ إلى الروائية الافريقية الجنوبية نادين غورديمر
٢٩ - GA/AP/2052 (٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)	الاحتفال بيوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا
٣٠ - GA/AP/2056 (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)	دعوة اليابان إلى إعادة تقييم قرارها برفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا

المرفق الثالث

قائمة الوثائق

A/AC.115/L.672	تقرير عن المشاورات مع المنظمات غير الحكومية والحركات المناهضة للفصل العنصري ، التي جرت في جنيف يومي ١٨ و ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠
A/AC.115/L.673	الرسائل الواردة بمناسبة يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا
A/AC.115/L.674	الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري
A/AC.115/L.675	تقرير مؤقت للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
A/AC.115/L.676	الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع كفاح شعب جنوب افريقيا (يوم سويتو)
A/AC.115/L.677	تقرير الندوة المعنية بالصلات الثقافية والاكاديمية مع جنوب افريقيا ، المعقودة في لوس انجيليس ، في يومي ١١ و ١٢ أيار/مايو ١٩٩١
A/AC.115/L.678	تقرير المؤتمر الدولي المعني بالاحتياجات التعليمية لضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، المعقود في باريس في الفترة من ٢٥ - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩١
A/AC.115/L.679	الرسائل الواردة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع كفاح المرأة في جنوب افريقيا
A/AC.115/L.680	تقرير عن مشاركة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في المؤتمر الوطني الثامن والاربعين للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا المعقود في دربن ، في الفترة من ٣ - ٦ تموز/يوليه ١٩٩١